مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٧٥٠

الخميس، ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كيشيدا	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد تشيكوتي
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	السنغال	السيد ندايي
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد فالييني
	ماليزيا	السيد أمان
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

بناء السلام والحفاظ عليه

بناء السلام في أفريقيا

رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة (S/2016/586)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

بناء السلام والحفاظ عليه

بناء السلام في أفريقيا

رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة (S/2016/586)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والوزراء وغيرهم من الممثلين الحاضرين في جلسة اليوم. فمشاركتهم إعادة تأكيد على أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إثيوبيا، إسرائيل، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بولندا، تايلند، تركيا، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، رواندا، سلوفاكيا، سويسرا، سيراليون، غواتيمالا، قبرص، كازاخستان، كندا، كوت ديفوار، المغرب، المكسيك، الهند، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى الاشتراك في هذه الجلسة: معالي السيدة أمينة شواهر محمد، وزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية في كينيا ورئيسة لجنة بناء السلام، ومعالي السيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الافريقي.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد كارل هالغراد، الوزير المستشار لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

اقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي التي لها مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى الاشتراك في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/586، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية عن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي – مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): إن بناء السلام يكمن في صميم أنشطة الأمم المتحدة في البلدان المتأثرة بالنزاع في جميع أرجاء العالم. ويؤكد القرار التاريخي الأخير الذي اتخذته الجمعية العامة ومجلس الأمن على أن الحفاظ على السلام مسؤولية مشتركة فيما بين الحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيين والأمم المتحدة.

ويشكل إحلال السلام في أفريقيا أولوية عليا. وفيما نجتمع، لا يزال جنوب السودان يقف بشكل خطير على حافة الهاوية. وقد تبددت وعود الدولة الجديد بتحقيق السلام والعدالة وإيجاد الفرص. ويساورني شعور بالجزع من نطاق أعمال العنف الجنسي التي وثقتها أفرقتنا لحقوق الإنسان. ونحن نطالب بالمساءلة عن جميع الفظائع وبأن يلتزم قادة جنوب السودان بعملية السلام. كما يستمر عدم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا ومالي وعدد من الدول الأخرى.

وهذا من دواعي قلقنا جميعا، ولكنه مهم أيضا للتأكيد على أن هذه ليست القصة الكاملة لأفريقيا. فهناك رواية أخرى، إلى حد كبير لم ترو، لنمو الاقتصادات وتحسين الظروف المعيشة وتوسيع حيز الديمقراطية. ومسؤوليتنا المشتركة هي أن نرعى هذه البذور للسلام والرخاء.

ويتمثل أحد السبل التي يمكننا أن نفعل بها ذلك في رعاية المؤسسات لكفالة شمولها وشفافيتها وفعاليتها وقابليتها للمساءلة ومساعدة دول أفريقيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فعندما تكون المؤسسات ضعيفة، لا تستطيع الدول أن تزدهر. والمؤسسات الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة هي التي تعزز الأواصر بين الدول والمواطنين وتوفر الأمن والعدالة وتحد من الفساد وتقلل من التهميش وتحول دون التوتر العرقي. وهي تعزز تقديم الخدمات الأساسية، من مرافق صحية ورعاية صحية إلى تهيئة بيئة مواتية لازدهار الأعمال التجارية، وتوفر قناة لحل المنازعات ومنع اندلاع النزاعات العنيفة. إنها حجر الأساس للسلام والتنمية المستدامة.

وبناء مؤسسات فعالة وشرعية ليس سهلا، لكننا تعلمنا بعض الدروس الأساسية.

أولا، لا يوجد حل واحد يناسب جميع الحالات. وبناء المؤسسات ينبغي أن يكون متجذرا في السياقات التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية الوطنية. ومحاولة فرض نموذج خارجي على أي بلد في مرحلة ما بعد الصراع يمكن أن تضر أكثر مما تنفع. وينبغي أن ينصب التركيز على الاستفادة من المؤسسات القائمة لتوفير الخدمات التي يحتاجها الناس.

ثانيا، يتعين أن يكون بناء المؤسسات منطلقا من الاتفاق السياسي. والملكية والقيادة الوطنيتان أمران أساسيان. ويعني ذلك إجراء حوار شامل وواسع النطاق، يشمل الحكومة المركزية والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ولا سيما الشباب والنساء والفئات المهمشة. وهذا الحوار يقوي التماسك الاجتماعي ويعزز شرعية الدولة ويزيد من استدامة الإصلاحات.

ثالثا، إن بناء المؤسسات عملية طويلة الأمد، تستغرق أحيانا عقودا من الزمن. وينبغي السماح لمؤسسات كل بلد بالتطور تدريجيا، مما يتيح التجريب والتعلم والتكيف. ولكن المجتمعات المحلية أيضا بحاجة إلى رؤية تقدم ملموس وفي وقت مبكر. وثمار السلام أساسية، والتصورات حاسمة. وإذا كانت التوقعات عالية ولكنها لم تتحقق، فإن المظالم ستتزايد حتى وإن كان هناك تقدم. وقياس أثر بناء المؤسسات ليس سهلا. والنتائج يمكن أن تكون غير ملموسة أو بعيدة المنال لسنوات. والضغوط التي تمارسها البلدان المانحة من أجل تحقيق نتائج فورية يمكن أن تضر بالأهداف الإنمائية الطويلة الأجل، وفي نهاية المطاف، بالسلام. وبالتالي، فإننا بحاجة إلى الحكمة والالتزام والصبر في سياق الوفاء بمسؤوليتنا المشتركة.

وبعثات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي ملتزمة بالعمل عن كثب كيد واحدة لدعم إعادة بناء المؤسسات وتعزيزها في أفريقيا. وفي الصومال، تدعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والفريق القطري ومكتب دعم بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي الحكومة في إطار ميثاق الاتفاق الجديد لاستعادة الوظائف الأساسية للحكومة، بما في ذلك من خلال برنامج رائد لتنمية القدرات. ونحن نساعد البلد في تقوية مؤسسات القطاع العام بما يمكنها من تقديم الخدمات وتوفيرها، الأمر الذي سيساعد الحكومة الاتحادية على بناء وكسب ثقة الشعب في سلطة الدولة، ولا سيما خارج مقديشو في المناطق المستعادة حديثا.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

وفريق الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج متكامل للعدالة والحكم المحلي والمبادرات الإنمائية، دعما للأمن الدولي ولتحقيق الاستقرار واستراتيجية الدعم. ويركز البرنامج على تقديم الخدمات الأساسية في المناطق التي تحقق فيها الاستقرار في كيفو الشمالية ومنع المظالم التي يمكن أن تؤدي إلى المزيد من الصراع

وأخيرا، فقد أنشأت الأمم المتحدة بالاشتراك مع البنك الدولي أداة تشخيصية لتقييم وظائف الحكومة الأساسية وتحديد الإجراءات الرئيسية اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية. واستنادا إلى تجربتنا في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٤، عندما دعمت الأمم المتحدة والبنك الدولي دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية، يجري حاليا تجربة هذه الأداة في ليبيا ونأمل أن نتمكن من نشرها في جنوب السودان واليمن. وتقديم الدعم لوظائف الحكومة الأساسية أمر بالغ الأهمية خلال فترة الانتعاش المبكر وعنصر أساسي في بناء السلام وعملية بناء الدولة.

وشهدت عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية زيادة كبيرة في ولايات بناء المؤسسات الصادرة عن المجلس في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فإنها لم تكن مصحوبة دائما بأطر زمنية واقعية ولم يتم توفير ما يلزمها من موارد ودعم. وأرحب بأن اللجنة الخامسة خصصت اعتمادات في ميزانيات عدد من عمليات حفظ السلام للأنشطة البرنامجية التي تركز على بناء المؤسسات، بما في ذلك الشراكة مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة.

ولكن الفجوة ما زالت واسعة. وعلى الرغم من الثناء على صندوق بناء السلام في الاستعراضات التي جرت مؤخرا للسلام والأمن، فإنه يواجه نقصا حادا في التمويل. وللوفاء بالالتزام الجماعي بالحفاظ على السلام. أطلب من الحكومات مساعدة مؤتمر إعلان التبرعات الذي ينظمه صندوق بناء السلام في أيلول/سبتمبر لبلوغ التمويل المستهدف وقدره ٣٠٠ مليون دولار. وأشكر البلدان المضيفة سري لانكا والسويد والصومال وكينيا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا على جهودها.

إن بناء المؤسسات يتطلب الشراكة القوية والاتساق والتنسيق بين الجهات الفاعلة العديدة: الهيئات الحكومية الدولية والمقر والميدان والكيانات على أرض الواقع والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني. ولجنة بناء السلام توفر منبرا هاما للمساعدة في تركيز انتباه جميع هذه الجهات الفاعلة على بناء المؤسسات في الأجل الطويل. وهي يمكن أن تساعد في تعبئة الموارد وتبادل الدروس والحفاظ على مشاركة المجتمع الدولي. وأشجع مجلس الأمن على الاستفادة من القرار الأخير ٢٨٢ ٢ (٢٠١٦)، بشأن الحفاظ على السلام، ومن مداولاته خلال الحوار التفاعلي غير الرسمي الذي قادته فرنسا في حزيران/يونيه، وعلى مواصلة تعزيز علاقته مع لجنة بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيدة محمد.

السيدة محمد (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم كثيرا، سيدي، على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه المناقشة الهامة بشأن بناء السلام في أفريقيا. وأهنئكم على تولي اليابان رئاسة المجلس لشهر تموز/يوليه، وأشيد بكم على الطريقة التي أدرتم بها شؤونه. كما أشكركم على تقديم المذكرة المفاهيمية (S/2016/586، المرفق) التي وجهت وستظل توجه المناقشة بشأن هذا الموضوع الهام.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة، وكذلك على قيادته وحكمته والتزامه وصبره.

يشرف كينيا المشاركة في هذه المناقشة التي تُعقد قبيل مؤتمر طوكيو الدولي السادس المعني بالتنمية في أفريقيا، والذي

سيعقد في نيروبي يومي ٢٧ و ٢٨ آب/أغسطس. إن التزام اليابان التاريخي تجاه أفريقيا وشراكتها الموثوقة معها في مجالي السلام والتنمية أمر معروف جيدا.

ويؤكد مؤتمر طوكيو الدولي السادس المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي سوف تستضيفه أفريقيا، التزام اليابان القوي مجددا بقارتنا.

وأحيّي مجلس الأمن على دوره في استقرار البلدان التي تمر بحالة صراع. وفي عالم يزداد تعقيدا وترابطا، لا يمكن المغالاة في التأكيد على دور الأمم المتحدة. إن جميع البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام هي من أفريقيا. وما فتئ بناء السلام ذا أهمية حاسمة لقارتنا التي لا تزال تواجه تحديات لم يسبق لها مثيل، حتى بوجود عالم أكثر عولمة، وانتشار الديمقراطية، وترسّخ التكامل الإقليمي. واليوم، لا تزال أفريقيا تعاني من بعض التحديات نفسها. والفرق الرئيسي اليوم هو أن القارة باتت أكثر تصميما من أي وقت مضى على التغلب عليها. وأود أن أوجز بعض التدابير التي اتخذتها أفريقيا للتصدي للتحديات التي تواجهها.

أولا، في عام ٢٠٠٢، حوّلت أفريقيا منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي، مع إطار كامل لتطوير منظومة السلم والأمن الأفريقية. وقام ذلك الاطار بوضع الأساس لإضفاء الطابع المؤسسي على بناء السلام في أفريقيا. وأنشئت عن طريقه مؤسسات من قبيل مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والنظام القاري للإنذار المبكر، وفريق الحكماء، والقوة الأفريقية الجاهزة، وصندوق السلم التابع للاتحاد الأفريقي. ولا تزال هذه المؤسسات في مراحل مختلفة من تطورها، وهي توفر الأساس لبناء السلام في أفريقيا. والقيام مؤخرا بإعادة اطلاق صندوق السلم المعاد تنظيمه، وذلك في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي انعقد في كيغالي في وقت سابق من هذا الشهر، يؤكد على التزامنا من جديد.

ثانيا، لقد أعادت البلدان الأفريقية تنشيط مبادراتها الاقتصادية للتكامل الإقليمي من أجل كفالة تحقيق السلام المستدام والرخاء المشترك. واليوم، فإن الهيئات الإقليمية وهي السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، واتحاد المغرب العربي، وجماعة شرق أفريقيا عاقدة العزم على استدامة السلام من خلال الشراكات التجارية والاقتصادية. ووافقنا جميعا على منطقة التجارة الحرة القارية. ونحن نتطلع إلى مزيد من حرية تنقّل السلع والخدمات والأشخاص.

ثالثا، جرى السعي إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الشراكات الاستراتيجية مع الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة في جميع مجالات السلام والأمن، بناء على التشاور في صنع القرار، وتقسيم العمل، وتقاسم الأعباء والمسؤوليات. وقد تطورت تلك العلاقات من مشاورات مخصصة إلى تدابير منهجية، قائمة على مبادئ، ويمكن التنبؤ بها عن طريق إنشاء مكتب الأمم المتحدة المعني بالاتحاد الأفريقي، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وكلاهما يظلان عملا ايجابيا قيد التنفيذ.

وأصبح التحدي المتمثل في تحقيق بناء السلام الفعال الشاغل الرئيسي لصناع السياسات العامة في قارتنا وخارجها. والطبيعة المتغيرة للصراعات في أفريقيا وفي أماكن أخرى استلزمت إضفاء الطابع المؤسسي على بناء السلام من خلال إنشاء لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٥. فلجنة بناء السلام تجمع بين مختلف الأطراف الفاعلة، الوطنية منها والدولية على حد سواء، بغية كفالة عدم دخول البلدان المتضررة من النزاعات في صراع أو معاودة الدخول فيه. وما فتئ الجوهر يتمثل في بناء شراكات فعالة من أجل الحفاظ على السلام. فالشراكة الحقيقية تبدأ بالفعل على مستوى المجتمع المحلي، وتنتقل إلى

المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. والعملية برمتها، التي يقصد بها عدم تخلّف أحد عن الركب، يجب أن تشمل القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والنساء، والشباب. والشراكات الفعالة تظل ضرورية للحفاظ على السلام والتنمية في أفريقيا. وبطبيعة الحال، هناك أدلة كافية تبين أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون تنمية.

ولقد انقضت بالتحديد ثلاثة أشهر منذ أن اتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة قرارين متطابقين بشأن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. وتقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (انظر S/2015/490) يوفر أساسا صلبا لهذين القرارين التطلعيين. كما يلاحظ التقرير أن التقسيم الحاصل بين عدد من الأجهزة الحكومية الدولية المعنية بالسلام والأمن، التي يحمل كل منها قطعة من لغز بناء السلام، أثبت أنه يشكل عائقا كبيرا أمام العمليات على أرض الواقع، حيث يجري بالفعل بناء السلام. ولقد تضمن القراران مبدأ الحفاظ على السلام، الذي يشدد على الحاجة إلى زيادة الاستثمار في الحوكمة والأمن والتنمية استمرارا لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها.

وزيادة التركيز على منع نشوب الصراعات تعني الاعتراف بأولوية السياسة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية – وهي المسألة التي أشار إليها الأمين العام. وأهمية الاستثمار في نظم الإنذار المبكر بدلا من التصدي لتفشي أعمال العنف هي أهمية واضحة، ولا يسع أن تكون أكثر وضوحا في الحالات التي ذكرها. ويمكن للتنفيذ الكامل للقرارين أن يؤدي إلى التركيز بدرجة أقل على التصدي العسكري للصراعات في أفريقيا، وبدلا من ذلك تعزيز المزيد من المشاركة السياسية والنهج الإنمائية التي يمكنها أن تؤدي إلى بناء السلام الفعال.

وتسعى لجنة بناء السلام إلى دعم الملكية والقيادة الوطنيتين في تنفيذ مبادرات بناء السلام. ونحن نقدّر ذلك تمام التقدير. وبالمثل، يقدم صندوق بناء السلام تمويلا هاما من أجل إنشاء وتشغيل المؤسسات الوطنية التي تضطلع بدور مركزي في عمليات بناء السلام بهدف التصدي للتحديات. وبغية المضي قدما من أجل الحفاظ على السلام لتحقيق التنمية الفعالة في أفريقيا، اسمحوا لي أن أبدي الملاحظات التالية.

أولا، إن بناء السلام لا يمكن أن ينجح إذا كان نصف السكان مستبعدين من العملية. والدور القيّم للمرأة خلال كامل دورة الصراع في جميع أنحاء أفريقيا – وليس خلال إعادة الاعمار بعد انتهاء الصراع فحسب – وكذلك قدرتها على تشكيل السلام ودفعه وتعزيزه هو دور معروف جيدا. والقضاء على الصعوبات الثقافية التي تعيق مشاركة المرأة في الحفاظ على السلام، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الخطاب المعني ببناء السلام، وإشراكها في صنع القرار على جميع المستويات، أمور يجب أن تحظى بالأولوية. ويسرني أن أشير إلى إحراز تقدم جوهري في صياغة الاستراتيجية الجنسانية للجنة بناء السلام، وأنا على ثقة بأنها ستزيد من تعزيز مشاركة اللجنة في مسائل بناء السلام ذات الصلة بنوع الجنس. ونعتزم طرح الاستراتيجية رسميا ليجري اعتمادها في أوائل أيلول/سبتمبر.

ثانيا، لا يمكن للجنة بناء السلام أن تكون فعالة إلاّ إذا استتبع السياسات العامة والمناقشات السياسية دعم مالي للأولويات الحاسمة يمكن التنبؤ به. وكما ذكرت من قبل، فإن صندوق السلم الذي يتبع الاتحاد الأفريقي والذي أعيد تنظيمه لدعم عمليات السلام التي يقودها هذا الاتحاد قد أُطلق رسميا خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كيغالي. لكن تمويله يبقى ناقصا.

وبالمثل، ندرك جميعا الدور الحاسم الذي يؤديه صندوق بناء السلام، ولا سيما في أفريقيا. فمرونته وتأثيره على جهودنا الجماعية الرامية إلى الحفاظ على السلام، عقب إخطار قصير الأجل، ليسا موضع خلاف. ومع ذلك، فهو يواجه بشكل

دائم نقصا في التمويل. وإزاء ذلك، سوف تستضيف كينيا والمملكة المتحدة وهولندا والسويد والمكسيك وسري لانكا والصومال مؤتمرا لإعلان التبرعات لصندوق بناء السلام في ٢١ أيلول/سبتمبر، على هامش الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. وأغتنم هذه الفرصة كي أدعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في مؤتمر إعلان التبرعات.

أخيرا، اسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية كممثل لكينيا.

لقد أتيت إلى هنا بعد ترؤسي الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، التي اختتمت بنجاح في نيروبي يوم الجمعة الماضي والتي كان موضوعها ”من القرارات إلى الإجراءات“. وأكد المؤتمر أهمية تدابير الدعم الدولي مثل الوصول إلى الأسواق، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة تدفق الاستثمارات، وتقديم المساعدة التقنية، ونقل التكنولوجيا باعتبارها لبنات هامة لتعزيز المرونة الاقتصادية للبلدان وللمجتمعات المحلية في البلدان النامية. فتعزيز التنمية الاقتصادية يعتبر تعزيزا لبناء القدرة على مواجهة المخاطر وأوجه الضعف في أشد الدول هشاشة. لذلك، فإن بناء السلام يساهم في تعظيم الفرص التجارية والاستثمارية والانمائية. ولا شك في أن هذه الجهود تتطلب الدعم الجماعي والمنسق والمتواصل من الدول والجهات غير الحكومية على حد سواء.

علاوة على ذلك، وفي أعقاب الاعتماد التاريخي للسياسات العالمية الرئيسية في عام ٢٠١٥، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، في جملة أمور أخرى، فإن تحقيق السلام والأمن يتعين أن يواصل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وينطوي الترابط بين أهداف التنمية المستدامة على وجوب أن يتلاءم عمل لجنة بناء السلام مع أعمال جميع الوكالات الأخرى وأن يأتي استكمالا لها وللمبادرات التي تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. والفجوة بين بناء السلام والمساعدة الإنسانية والتنمية يتعين التغلب عليها ومعالجتها كعملية مستمرة، بحيث تتاح الفرصة أمام كل فرد وفي أي مكان لتحقيق السلام والازدهار.

وأود أن أؤكد للجميع أننا ملتزمون بالسعي لإحلال السلام في القارة وخارجها، ونعتبر ذلك شرطا مسبقا لتحقيق التنمية والازدهار. لهذا السبب، نشعر بالقلق من تراجع الاتحاد الأوروبي عن تمويله لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثات الاتحاد الأفريقي في أماكن أخرى – وهي خطوة نعتبرها غير متسقة تماما مع هدفنا الجماعي المتمثل في تحقيق السلام المستدام في الجزء الذي ننتمي إليه من العالم. ويحدوني الأمل في أن تظل هذه المسألة تحظى باهتمام المجلس.

وأود مرة أخرى أن أشكر اليابان على تنظيم هذه المناقشة. وأود أن أدعو جميع أعضاء المجلس إلى مؤتمر طوكيو الدولي السادس المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي سيعقد في نيروبي خلال الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ آب/أغسطس. ونرغب في أن يتم التأكيد على الصلة بين السلام، وبناء السلام، والأمن، وخطة عام ٢٠٣٠، وأن تولى الاهتمام الذي تستحقه.

وفي الختام، نرحب بأداة التشخيص التي وضعتها الأمم المتحدة والبنك الدولي. فنحن في كينيا ندرك فعلا الحكمة والقيمة من نشر التكنولوجيا لخدمة البشرية. فقد طورنا ثلاثا من هذه التكنولوجيات والتطبيقات وهي: مشروع ”أوماتي“ للجماهير؛ ومشروع ”ويانو“ للمصالحة؛ ومشروع ”يشاهدي“، وهو يعني ”شاهد“ أو ”شهادة“. وقد استخدم مشروع يشاهدي في كينيا وهايتي واليابان، من بين أماكن أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة محمد على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد شرقي.

السيد شرقي (تكلم بالإنكليزية): أشكر معالي السيد كيشيدا، وزير خارجية اليابان، على ترؤسه جلسة اليوم، كما أشكر الأمين العام بان كي – مون، ومعالي شقيقتي السيدة أمينة محمد، وزيرة الخارجية والتجارة الدولية في كينيا، والوزراء الحاضرين هنا.

وأو أن أعرب عن امتنان الاتحاد الأفريقي لمجلس الأمن وكذلك لليابان على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع بناء السلام في أفريقيا. فالمستوى الرفيع للممثلين المجتمعين هنا في هذه القاعة يبيّن الأهمية التي نعلقها جميعا على مسألة بناء السلام الهامة في أفريقيا.

في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تأييدي التام للمساهمة الهامة التي قدمتها شقيقتي، أمينة، بشأن هذه المسألة.

وكما يعلم الجميع، احتفل الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٣ بمرور ٥٠ عاما على وجوده، منذ أن نشأت تلك الهيئة القارية في عام ١٩٦٣، في إطار موضوع الوحدوية الأفريقية والنهضة الأفريقية. وإذ نتذكر الخطوات الكبيرة التي خطتها القارة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فإننا ندرك أيضا أنه لا تزال هناك تحديات عديدة أمام تحقيق السلام والتنمية في أفريقيا. لذلك، نحن بحاجة إلى مواصلة إطلاق مبادرات ومساع مستدامة وجريئة ومبتكرة، مستوحاة من الطموحات التي أدت إلى ولادة الاتحاد الأفريقي وسلفه، منظمة الوحدة الأفريقية.

ومن خلال هذا السياق يتردد صدى المناقشة المفتوحة الجارية اليوم ليترافق جيدا مع رؤيتنا المتمثلة في كفالة وجود أفريقيا بشكل أفضل لجميع مواطنينا، ولا سيما النساء والشباب، الذين يتأثرون خصوصا بالعواقب المأساوية للتراعات، وكثيرا ما يصعب عليهم الوصول إلى الموارد التي تكفل لهم عيشا أفضل، لأن سبل العيش الأفضل تساهم في بناء الأمة. ولقد أظهرت التجربة أن أي إخفاق في كفالة توطيد السلام ينبغي النظر إليه على أنه تهديد واضح للسلام والأمن البشري، وهذه حقيقة بالنسبة إلى العديد من البلدان في أفريقيا، ولا سيما تلك الخارجة من الصراعات. وأود التأكيد على أن إطار سياسات الاتحاد الأفريقي الرسمي بشأن إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء الصراع، الذي أقره مجلسه التنفيذي قبل ١٠ سنوات، يوجز ستة عناصر إرشادية توفر الأساس لتحقيق التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد الصراع، ألا وهي الأمن، والمساعدة الإنسانية، والمساعدة في حالات الطوارئ؛ والحوكمة السياسية والانتقال؛ وإعادة الإعمار والتنمية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي؛ وحقوق الإنسان والعدالة والمصالحة؛ والمرأة والجنسانية. وتتطلب تلك السياسة من الاتحاد الأفريقي أن يعمل مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المؤسسات، والمنظمات الأفريقية غير الحكومية على نحو تعاوني من أجل تحقيق وتوطيد إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء الصراع في الدول التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع والدول المعرضة للتراعات.

ومنذ أن اعتمدت مفوضية الاتحاد الأفريقي سياستها المتعلقة بإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء التراع، فقد اتخذت عددا من الخطوات صوب تنفيذها. وهي تشمل تحديد الأنشطة المشتركة لدعم تنفيذ اتفاقات السلام في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الخارجة من التراع، والاضطلاع ببعثات لتقييم الاحتياجات، وتوطيد إصلاح قطاع الأمن وتوسيع نطاقه، والسعي إلى مبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واستدامة التعاون مع التجمعات والآليات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني. وترمي تلك الالتزامات أيضا إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات إقليمية لمشاركة المرأة

مشاركة فعالة في أطر السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والوطني، وتنفيذ المشاريع السريعة الأثر ومشاريع تعزيز السلام في المناطق التي تنتشر فيها عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، ومن خلال مكاتب الاتصال التابعة للاتحاد الأفريقي.

ثانيا، إن جميع برامج وسياسات إعادة الاعمار والتنمية هذه لفترة ما بعد انتهاء النزاع ملزمة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني والامتثال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن وصكوك الاتحاد الأفريقي ذات الصلة. وبغية تعزيز النهوض بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي برعاية مبادرات ترمي إلى توطيد مشاركة المرأة في العمليات الديمقراطية وبناء المؤسسات في حالات ما بعد انتهاء النزاع.

ثالثا، تواصل مفوضية الاتحاد الأفريقي إشراك عدد من الشركاء في تنفيذ سياستها المتعلقة بإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع. ومن بين بعض الشركاء الرئيسيين الذين شاركوا حتى الآن، أذكر لجنة بناء السلام وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الثنائية الفاعلة. وإذ نحتفل هذا العام بمرور ١٠ سنوات على اعتماد سياسة الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، نحتاج إلى أن ننظر في النهج المتطور لبناء السلام العالمي وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، وكيفية تأثيره على استجابتنا في ضوء التحديات الاستراتيجية والهيكلية والتشغيلية المترابطة. وقد أحاط الاتحاد الأفريقي علما، بوصفه منظمة دينامية، باستعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، وبتقرير فريق الخبراء الاستشاري (انظر S/2015/490)، وبتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446)، وبالدراسة العالمية حول تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأود أن أحدد عددا من الدروس التي تعلمناها والتي يمكن أن نبني عليها لتحقيق المزيد من الفعالية في بناء السلام في أفريقيا.

أولاً، يتجلى الدرس الأكثر وضوحاً في أن العديد من البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع انزلقت من جديد إلى العنف وعدم الاستقرار مؤخرا، مما يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى استراتيجيات وبرامج متماسكة لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع في أفريقيا.

ثانيا، بالنظر إلى حجم التحديات المعقدة المتصلة بإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، يجب إيلاء المزيد من الاهتمام للاتساق والتنسيق بين جميع الجهات الفاعلة بغية تعزيز أوجه التآزر والمخططات والعمليات المتكاملة، مما يؤدي إلى تنفيذها الفعال والمنظم.

وهذا يتطلب تنسيقاً وثيقاً على صعيد السياسات وعلى المستويين الاستراتيجي والتنفيذي بغية النهوض بتنفيذ إعادة الإعمار والتنمية ما بعد النزاع من قبل الاتحاد الإفريقي والآليات والكيانات الإقليمية في إطار هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. وفي ضوء تقريري الأمم المتحدة بشأن بناء السلام وعمليات دعم السلام (انظر S/2015/490 و S/2015/446)، نتطلع للنظر في وضع آليات إبداعية مشتركة حتى يتسنى لنا المضي قدماً في معالجة الواقع الحالي من تنفيذ مفكك وغير متماسك لبناء السلام وإعادة الإعمار بعد النزاع، والعمل مع برامج السلام والأمن الأخرى على مستوى الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية والدول الأعضاء في محاولة لإحداث أثر أكبر. وعلاوة على ذلك، فإن مداخلات الاتحاد الأفريقي بشأن عمليات إعادة الإعمار والتنمية بعد النزاع، إذا ما أحسن تقويمها، ستكون بالغة الأهمية بالنسبة لاستراتيجيات الاتحاد الأفريقي لمنع نشوب النزاع. وهذا يتطلب مراعاة الأبعاد الإقليمية والطابع العابر للحدود الوطنية للنزاعات في

أفريقيا، الأمر الذي يستلزم صياغة مداخلات بشأن إعادة الإعمار والتنمية ما بعد النزاع من شأنها معالجة تلك الوقائع.

علاوة على ذلك، وبغية معالجة التبادل المحدود للدروس المستفادة وأفضل الممارسات من خلال الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ينبغي للاتحاد الأفريقي والكيانات داخل هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة استكشاف طرائق عملية لتبادل الخبرات، مع التركيز على تدابير ترمي إلى تطوير أدوات مناسبة لإدارة المعارف وتبادل المعلومات التي من شأنها أن تمكن القارة والآليات الإقليمية من الاستجابة للمبادرات الرامية إلى تنفيذ سياسة مناسبة لإعادة الإعمار والتنمية بعد النزاع. وفي هذا الصدد، ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على اجتماع سنوي يعقد بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتبادل الخبرات والدروس المستفادة والنظر في التقدم المحرز في تنفيذ سياسة إعادة الإعمار والتنمية بعد النزاع.

وهناك عدد من التحديات المتشابكة المتعلقة بالتمويل علينا أن نجد لها نهجاً أكثر إبداعاً. أولاً، من هذه الإبداعات مبادرة تضامن أفريقيا، التي أطلق مؤتمرها التمويلي في تموز/يوليه ٢٠١٣ في أديس أبابا كجزء من الفعاليات بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي. وكان الهدف تعبئة المساعدة من الأفارقة للأفارقة. ويشمل ذلك تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وإتاحة مرافق التدريب، وتبادل البرامج التعريفية وبناء القدرات.

والهدف العام هو إحداث نقلة نوعية من شأنها تعزيز اعتماد الأفارقة على الذات تحت شعار ”أفريقيا تساعد أفريقيا“. وأود التأكيد على أن هذه المبادرة لا تسعى إلى التخلي عن الدعم من الشركاء التقليديين والجدد بأي شكل من الأشكال. فهي تسعى إلى إتاحة فرصة لأفريقيا لتوليد أفكار إضافية ”خارج الصندوق“ لمعالجة تحديات إعادة الإعمار والتنمية ما بعد النزاع، وتسهم في شعور متجدد بتعزيز الحلول البينية الأفريقية للتحديات المعقدة التي تنطوي عليها إعادة الإعمار والتنمية بعد النزاع.

وتنفيذ تلك المبادرة سيأخذ بعين الاعتبار أيضاً المبادرات القائمة لإعادة الإعمار بعد النزاع في أفريقيا، فضلاً عن المبادرات الناشئة الأخرى، كالحوار العالمي بشأن هشاشة، وتشجيع المزيد من الجهد من أجل التوصل إلى فهم متسق لمتوالية الانتقال – الانتعاش – التنمية في السياق الأفريقي. ونحن نرى أن مبادرة تضامن أفريقيا ستحفز القطاع الخاص باعتباره من أصحاب المصلحة الرئيسيين في إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإسهام القطاع الخاص في معركة الاتحاد الأفريقي ضد تفشي فيروس الإيبولا يقدم دروساً ثمينة.

في هذه المرحلة، أود أن أؤكد على حاجتنا للتعرف على رؤية المجتمعات المحلية وتمكين المهمشين كوسيلة لاستدامة السلام. والجهود الرامية إلى إشراك المجتمعات المحلية وتحويل مساهماتها العينية ومعارف السكان الأصليين إلى خطط وبرامج متماسكة يتطلب الصبر والمزيد من الموارد وينطوي على مخاطر أمنية في المناطق التي يستمر فيها النزاع. ولكن تحديد آليات للمشاركة والتمكين على المستوى المحلي أمر بالغ الأهمية لاستدامة السلام.

ولكي يتجاوز بناء السلام وإعادة الإعمار بعد النزاع في أفريقيا علامة النجاح الجزئي، يتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي وهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام النظر في وضع استراتيجية مشتركة لعشر سنوات للتنفيذ مع إعداد خطة فعالة للرصد والتقييم من شأنها تعزيز عوائد السلام في أفريقيا للكثير من الأسر والمجتمعات المحلية والمجتمعات العامة.

وما نحتاج إليه أن يضطلع كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بدوره بالكامل. فذلك من شأنه ترسيخ السلام المستدام وحقوق الإنسان والتنمية في أفريقيا. وإن فعلنا

ذلك، سنكون أفضل استعداداً لاستباق النزاعات في المستقبل ومواءمة تدخلاتنا تبعاً لذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد شرقي على إحاطته الإعلامية.

معروض على المجلس مشروع نص بيان للرئيس باسم المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. أشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيمة في البيان. ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يوافقون على البيان الذي سيصدر كوثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2016/12.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية اليابان.

أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري العميق للإحاطات الإعلامية الثاقبة والزاخرة بالمعلومات التي أدلى بها الأمين العام، السيد بان كي – مون، والوزيرة أمينة شواهر محمد (كينيا) ومفوض الاتحاد الأفريقي، السيد إسماعيل شرقي. أود أيضاً أن أشكر الوزراء من أنغولا وفرنسا وماليزيا والسنغال على حضورهم هنا اليوم.

في البداية، قد نود أن نسأل أنفسنا لماذا نحتاج إلى مناقشة بناء السلام في أفريقيا. والإجابة واضحة ومباشرة تماماً: أفريقيا وشعوبها تمتلك ثقافة وتقاليد ثرية، وإمكانات هائلة للنمو في المستقبل. ولكن هناك بلدان أفريقية تعاني من النزاعات والمواجهات والإرهاب.

وكما لا يخفى علينا، تواجه جمهورية جنوب السودان تحديات خطيرة. وقوات حفظ السلام اليابانية تعمل جنباً إلى جنب مع القوات الدولية في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، المكلفة أصلاً بدعم جهود توطيد السلام الرامية إلى تعزيز بناء الدولة، مع التركيز على بناء المؤسسات. وفي ضوء التغيرات على الأرض، تركز البعثة حالياً على حماية المدنيين وغيرها من المهام العاجلة. وعلينا أن نستجمع حكمتنا الجماعية من أجل الانخراط في بناء المؤسسات في البلدان التي تستمر فيها المواجهة.

وهناك حاجة إلى الجهود والموارد لمعالجة الحالات بمجرد حدوث النزاع أكثر مما نحتاجه من أجل منع الحالات من التحول إلى نزاعات أو الانتكاس إلى النزاع مرة أخرى. ونجاحنا في بناء المؤسسات الوطنية التي تفضي إلى السلام والاستقرار في أفريقيا أمر بالغ الأهمية.

وخلال هذه المناقشة المفتوحة، أود أن أشجع الممثلين للتركيز على الدور الكبير لبناء المؤسسات، خاصة في منع نشوب النزاع. وإنني أتطلع إلى مناقشات واقعية قد تبين لنا الطريق إلى الأمام ونحن ننظر في الدروس المستفادة.

وأود أن أتطرق الآن إلى مبادئ اليابان الثلاثة المتعلقة ببناء السلام في أفريقيا.

أولا، هناك تركيز واضح على السكان والعمل الميداني. فنحن نمضي قدما جنبا إلى جنب مع السكان المحليين، ونعمل على تمكينهم في الميدان.

وثانيا، نشدد على تحسين مستويات المعيشة عبر التنمية الاقتصادية الشاملة التي يقوم عليها السلام.

ويتمثل مبدأنا الثالث في التسامح إزاء التنوع. وإذ تشدد اليابان على صون القيم العالمية، فهي تحرص أيضا على احترام أهمية التنوع العرقي والملكية المحلية، وتحذر من الاندفاع إلى تحقيق النتائج السريعة.

وتتسق هذه المبادئ مع الفلسفة الأساسية لعملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا: وهي الملكية والشراكة. وسيتيح مؤتمر طوكيو الدولي السادس المقرر عقده في كينيا في شهر آب/أغسطس فرصة سانحة لتعزيز بناء السلام في أفريقيا عبر التنمية. وستواصل اليابان العمل مع أفريقيا من خلال

عملية مؤتمر طوكيو الدولي المفتوحة، على أساس الشراكة الموسعة مع الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى.

وإذ نضع في الاعتبار هذه المبادئ الثلاثة، أود أن أبيّن أربعة مجالات ذات أولوية في جهود بناء السلام التي تبذلها اليابان.

أولا، يركز دعمنا على بناء المؤسسات في أفريقيا، في ذات الوقت الذي نحترم فيه تنوع القارة وخصائصها الفريدة ومؤسساتها التقليدية. ففي تشاد، واصلت اليابان دعم تعزيز إدارة المؤسسات الانتخابية، فضلا عن وضع النظم اللازمة لإدارة المنازعات المتصلة بالانتخابات. وفي هذا السياق، فإن هناك جدوى للتعاون مع المنظمات الإقليمية على أساس من الفهم العميق للسياق المحلي.

ثانيا، نواصل دعم بناء القدرات لصالح أولئك الذين يتولون تسيير تلك المؤسسات حقا. ولكي نتمكن من القضاء على العنف والإرهاب، فإن من الضروري أن نعمل على تدريب قوات الشرطة في سياق المجتمعات المحلية. وقد دعمت اليابان برنامج تدريب الشرطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث شمل التدريب ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ من ضباط الشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، ستتعاون اليابان مع المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية بهدف تعزيز بناء قدرات المؤسسات القانونية.

ثالثا، لكي يتسنى لنا الحفاظ على السلام، فإن من الضروري أن نحرص على بناء الثقة فضلا عن بناء المؤسسات. وفي كوت ديفوار، ما فتئت اليابان تدعم تعزيز قدرة الخدمات الإدارية، مع التركيز على تحقيق التكامل الاجتماعي لاستعادة الثقة بين الإدارة والسكان.

وأخيرا، يتعين علينا الابتكار في أساليب بناء السلام. فهناك مجال فسيح للتوسع في استخدام العلم والتكنولوجيا. وفي شمال أفريقيا، واصلت اليابان دعم تركيب كاميرات المراقبة ذات التقنية العالية بغرض تحسين الأمن ومراقبة الحدود.

وتسهم اليابان أيضا في بناء السلام في أفريقيا بواسطة التدريب الموسع للمهنيين في قطاع الصناعة والتنسيق بين الصناعة والحكومة والأوساط الأكاديمية.

ويكتسي التعاون على مكافحة الإرهاب أهمية بالغة في تعزيز بناء السلام. ولتعزيز القدرة على مكافحة الإرهاب في أفريقيا، أود أن أعلن هنا أن اليابان تعتزم تقديم مساعدة بقيمة ١٢٠ مليون دولار، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية لـ ٠٠٠ ٣٠ شخص في الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨. ويتمثل الغرض من هذه المساعدة في تعزيز القدرة على جمع المعلومات والبيانات في أفريقيا. وسيشمل ذلك مراقبة الحدود في المطارات الدولية باستخدام أحدث التكنولوجيات وصيانة الأمن، بما في ذلك إنفاذ العدالة الجنائية وبناء قدرات قوات الشرطة.

ومن الضروري أن نتمكن من تخطي الجزر المعزولة كي يتسنى لنا تحقيق الانتقال السلس لعملية بناء السلام. ومن الضروري أن تعمل منظومة الأمم المتحدة برمتها، فضلا عن الحكومات الوطنية والمجتمع المدني وجميع العناصر الفاعلة ذات الصلة معا في الأجل الطويل.

وبصفتي وزيرا لخارجية بلدي ومن أبناء هيروشيما، فما أحبّ السلام إلى قلبي بشكل خاص. وقد نجحت اليابان – في أعقاب الحرب العالمية الثانية – في إعادة بناء مؤسساتها عن طريق التعلم من البلدان الأجنبية، في ذات الوقت الذي حافظت فيه على أفضل ما في مؤسساتها التقليدية. وسنواصل التفكير في تجربتنا أثناء مواصلة بذل مزيد من الجهود لأجل بناء السلام في أفريقيا.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بإعادة تأكيد التزام اليابان القوي بالإسهام في بناء السلام والأمن في أفريقيا. وسنعمل

أيضا على الاستفادة الكاملة من الآراء المعرب عنها في مناقشة اليوم في مؤتمر قمة طوكيو الدولي السادس المتوقع عقده في نيروبي وما بعده.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الآخرين.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أنيفا أمان، وزير خارجية ماليزيا.

السيد أمان (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفد ماليزيا، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، ووفد اليابان على عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت. وتتيح هذه الجلسة فرصة ممتازة لتقييم مختلف الخطط والتدابير الهادفة إلى دعم جدول أعمال بناء السلام وخطة بناء السلام والأمن على نطاق أوسع في أفريقيا حتى الآن، فضلا عن القرارات التي اتخذها المجلس والأمم المتحدة وعموم المجتمع الدولي.

وينبغي أن تسهم نتائج هذه المناقشات في الجهود المقبلة التي ستبذل في خطة بناء السلام في أفريقيا بشكل خاص، بل في المناطق الأخرى بوجه أعم. وبالتالي، يسرنا أن نلاحظ اعتزام اليابان القيام بذلك في مؤتمر طوكيو الدولي السادس المعني بالتنمية في أفريقيا.

ونعرب عن عميق تقديرنا للإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام، التي نرى أنها أبرزت منظوره للمسائل والمجالات الرئيسية التي تتطلب المزيد من التركيز والاهتمام. وترحب ماليزيا – كونها عضوا في المجلس ولجنة بناء السلام بالتزامن – بمشاركة السيدة أمينة محمد، بصفتها رئيس لجنة بناء السلام، ما يدل على التزام كينيا القوي ببناء السلام، وأشكرها على بيانها، الذي نؤيده تماما.

وأود أيضا أن أشكر سعادة السفير اسماعيل شرقي لعرضه رسالة مفوضية السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي، التي استمعنا إليها بعناية واهتمام كبيرين. وإذ نؤيد بيان رابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي سيدلي به سفير تايلند بعد قليل، أود الإدلاء ببعض النقاط الإضافية إسهاما في هذه المناقشة.

السيد الرئيس، مثلما ذكرتم عن حق، فإنه يجب أن تشدد خطة بناء السلام المستدام بقوة على بناء المؤسسات والملكية الوطنية للعملية. ويمكنني القول باقتناع تام – استنادا إلى خبرتنا بوصفنا بلدا ناميا – بأن الالتزام المخلص لهذين المبدأين الرئيسيين قد أسهم إسهاما كبيرا في تعزيز القدرات الوطنية.

في وقت ما في الماضي غير البعيد، أيقن العديد من المراقبين أن بلدا تقطنه قطاعات متنوعة من السكان مثل ماليزيا ما كان له أن يحقق التماسك أو الوحدة، أو على الأقل السلام والاستقرار، اللذين يتألفان من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتقدم. غير أنه بدلا من رؤية التنوع باعتباره تهديدا أمنيا محتملا، اتخذت الحكومة تدابير ملموسة ومستدامة لكفالة إفساح المجا اللجميع. ولذلك، نجحنا في تحويل المعوقات الواضحة لتنوعنا وتسخيرها فيما يجب استخدامها فيه وهو القوة.

ومن الدروس الهامة الأخرى التي تعلمناها أن البلدان النامية تحتاج إلى الدعم والمساعدة. وبالنسبة للكثيرين، فإن الخيار الطبيعي سيكون البحث عن البلدان والجهات المانحة الثرية والكبيرة. بيد أنه ربما يكون ما قد أغفلناه هو الدور الذي يمكن أن تضطلع به البلدان النامية الأخرى في دعم الدول النامية الشقيقة. وفي ذلك الصدد، تشمل السياسة الخارجية لماليزيا التزاما بمبدأ ”حقق الازدهار لجارك“. وبالرغم من عناء المسافة، تعتبر ماليزيا أفريقيا جارة قريبة. وما زلنا ملتزمين بالإسهام في استمرار السلام والأمن والاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في أفريقيا، ونسعى إلى دعم ذلك بقدر ما نستطيع بالرغم من مواردنا المتواضعة.

على مدى العقود القليلة الماضية، زاد انخراط ماليزيا مع أفريقيا زيادة مطردة وتحديدا فيما يتعلق ببناء المؤسسات وتقديم

الدعم في مجالات مثل السلام والأمن والتجارة والاستثمار والتنمية الشاملة للجميع. والوسيلة الأساسية لتلك الجهود هي من خلال برنامج التعاون الفني الماليزي الذي أنشئ عام ١٩٨٠. وإضافة إلى المشاركة الثنائية المباشرة من خلال برنامج التعاون الفني الماليزي، تمد ماليزيا أيضا يد التعاون من خلال برنامج أفريقيا بين الوكالة اليابانية للتعاون الدولي وبرنامج التعاون الفني الماليزي. وشارك حتى الآن ٢٩ ألف مشارك، الكثير منهم من القادمين من أفريقيا، في الدورات التدريبية والبرامج التي يجري تنظيمها في إطار برنامج التعاون الفني الماليزي.

إن التزامنا باستمرار تقديم الدعم والمساعدة للشركاء في أفريقيا يقوم أيضا على الاعتقاد بأن تحقيق مستويات أعلى من التنمية يعتمد على نوعية رأس المال البشري والموارد والمؤسسات القائمة. وتحقيقا لتلك الغاية، أعطت ماليزيا الأولوية لمفهوم حوارات الشراكة الذكية مع البلدان الأفريقية، بدءاً بحوار لانغكاوي الدولي الافتتاحي عام ١٩٩٥، الذي يعقد مرة كل سنتين منذ ذلك الحين. وتهدف الحوارات إلى تعزيز الشراكات من خلال المشاركة على جميع مستويات المجتمع، بمن في ذلك الزعماء السياسيون والخدمة المدنية والأعمال التجارية والعمال ووسائط الإعلام والسكان، بمن فيهم النساء والشباب. ويسرنا أن نشير إلى أن مفهوم الحوار هذا قد حقق نجاحا داخل أفريقيا، التي تعقد الآن عملية مماثلة خاصة بها تعرف باسم الحوار الدولي للجنوب الأفريقي.

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، تمهد نتائج استعراض هيكل بناء السلام الذي اختتم مؤخرا الطريق أمام الأمم المتحدة لتحسين معالجة مسائل التجزوء، وكذلك تعزيز التآزر والتنسيق والتكامل على نحو أفضل في عمل هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وآلياتها ذات الصلة – الذي يرتكز على لجنة بناء السلام ومجلس الأمن – صوب تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تعزيز السلام وصونه.

وأود أن اختتم كلمتي بالترحيب بالبيان الرئاسي S/PRST/2016/12، الذي اعتمد للتو. وأود أيضا أن أشدد على أن ماليزيا لا تزال ملتزمة تجاه أفريقيا في الأجل الطويل، بهدف المساهمة في تطلعات المنطقة إلى إحلال السلام وتحقيق الأمن والتنمية الاقتصادية والازدهار.

وختاما أود أن أتمنى النجاح لليابان وكينيا ولجميع المشاركين في مؤتمر طوكيو الدولي السادس المعني بالتنمية في أفريقيا الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا الشهر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جورج ريبيلو بينتو تشيكوتي وزير العلاقات الخارجية في أنغولا.

السيد تشيكوتي (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نهنئ اليابان على الطريقة التي تدير بها أعمال مجلس الأمن خلال رئاستها في شهر تموز/يوليه. وتشيد أنغولا بقرار اليابان عقد هذه الجلسة الهامة بشأن موضوع بناء السلام في أفريقيا ومن ثم ترجمة التزام اليابان بالتعاون مع القارة الأفريقية، كما يتجلى من سلسلة مؤتمرات طوكيو الدولية المعنية بالتنمية في أفريقيا التي يعود تاريخها إلى عام ١٩٩٣. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام السيد بان كي – مون على ملاحظاته الثاقبة ومعالي الوزيرة أمينة محمد ممثلة كينيا ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي على إحاطتيهما الإعلاميتين.

في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أنشأت الأمم المتحدة لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام. واختتم الاستعراض العشري لما نشير إليه بوصفه هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في نيسان/أبريل بالاعتماد المتزامن للقرارين المتطابقين الصادرين عن الجمعية العامة ومجلس الأمن. قبل عشر سنوات، اعتمدت الحكومات الأفريقية في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد في بانجول إطارا سياسيا بشأن إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع لتوجيه عملها في دعم

البلدان الخارجة من النزاعات في أفريقيا. في الآونة الأخيرة، من أجل الاستجابة على نحو أفضل للتحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية الخارجة من النزاعات، أطلقت مفوضية الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٢ مبادرة التضامن الأفريقي الرامية إلى حشد الموارد من أجل إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع. وأذكر هذه الجهود الرامية إلى النهوض بجدول أعمال بناء السلام سواء في الأمم المتحدة أو في الاتحاد الأفريقي بغية التأكيد على أن بناء السلام يمنح الأولوية المطلوبة في خضم القضايا الملحة الأخرى على جدول الأعمال الدولي.

إن مناقشة اليوم بشأن بناء السلام في أفريقيا تمنح أعضاء مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة الأوسع نطاقا فرصة للتفكير في التحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع في مرحلة الانتقال من الحرب إلى السلام وأولويات بناء السلام على المستوى الوطني، وبصفة خاصة، دور الأمم المتحدة. ويعرف القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ اللذان اتخذا في نيسان/أبريل، وكانت أستراليا وأنغولا الميسرين له، منع نشوب النزاعات باعتباره عنصرا رئيسيا من عناصر بناء السلام. كما يتضمن القراران الأنشطة في جميع المراحل الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها والعودة إليها من جديد فضلا عن معالجة الأسباب الجذرية ومساعدة الأطراف على وضع حد للأعمال العدائية وكفالة المصالحة الوطنية والمضي قدما نحو التعافي وإعادة الإعمار والتنمية. إن جميع عناصر هذا التعريف هامة لأنها تؤكد على بناء القدرات كشرط أساسي لعملية بناء سلام ناجحة.

ومن المفهوم على نطاق واسع أن وجود النزاعات مقابل وجود المؤسسات الفعالة يميز بين الدول القادرة والدول الهشة. ولذلك، يجب إيلاء بناء المؤسسات الأولوية القصوى في أي مسعى لبناء السلام. وتحتاج البلدان الخارجة من النزاعات إلى بناء المؤسسات التي تساعد على ضمان سلامة الأفراد وإصلاح قطاع الأمن وإنعاش اقتصاداتها وتوفير الخدمات الاجتماعية ودعم المصالحة الوطنية والاتساق السياسي وإرساء سيادة القانون.

على الرغم من القيود التي تفرضها الصراعات المسلحة المطولة التي استمرت ٣٠ عاما تقريبا وألحقت دمارا واسع النطاق، ما انفكت أنغولا تعمل على تنفيذ نموذج للتنمية من خلال عملية المصالحة الوطنية العريضة التي أطلقت عنانها في عام ٢٠٠٢، مما أدى إلى اعتماد دستور الجمهورية في عام ٢٠١٠ الذي أعاد التأكيد على سيادة القانون والديمقراطية، ومد نطاق الحقوق والحريات لجميع المواطنين، وضمان مشاركة الجميع في العملية الديمقراطية. وهذا التصميم الوطني مكّن الحكومة الأنغولية من ضمان مكاسب معترف بها على الصُعد دون الإقليمية والإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الذي تترأسه أنغولا حاليا، والتعليق على المبادرات التي يجري الاضطلاع بها تحت رعاية لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة.

ما انفكت أنغولا ملتزمة التزاما قويا بالدور المركزي الذي تضطلع به الدبلوماسية الوقائية في حل الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى. تؤمن أنغولا بقوة أيضا بالحاجة الملحة إلى وضع منطقة البحيرات الكبرى على الطريق المفضي إلى التنمية المستدامة من خلال تشجيع الاستثمار، والتعاون والدعم الدوليين لمساعدة هذه السوق الكبيرة على التمتع بمنافع السلام الجمة. إن الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى الذي أنشئ من أجل دعم تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وسيلة هامة لتحقيق الاحتياجات المذكورة أعلاه ويجب دعمه، إلى جانب المبادرة الإقليمية للمؤتمر الدولي لمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

إن مؤتمر كينشاسا بشأن الاستثمارات في القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى الذي عقد في ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير، لم يرفع فقط درجة الوعي بالفرص الاستثمارية التي يتيحها الاستثمار في المنطقة، بل أيضا بما تحتاجه المنطقة من أجل تحسين بيئة الأعمال التجارية التي تشمل تنفيذ إصلاحات اجتماعية واسعة النطاق، وتعزيز الشفافية، وتشجيع الحوافز التجارية ووضع برامج لمكافحة الفساد. وأود هنا أن أشكر الأمين العام على التزامه بأفريقيا وعلى عقد ذلك المؤتمر.

إن أنغولا في سعيها إلى إيجاد حلول سلمية للأزمات السياسية والصراعات في منطقة البحيرات الكبرى ساعدت على تعزيز البدء بعملية كفلاء السلام، وآلية إطار التعاون والأمن التي تقودها الأمم المتحدة، بمشاركة المؤتمر الدولي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ لقد انعقد في كينشاسا المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى؛ ويحث القرار زعماء وشعب جنوب السودان على تنحية خلافاتهم جانبا والعمل من أجل تنفيذ اتفاق السلام في جنوب السودان.

أما فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، فأكد المؤتمر الحاجة إلى مكافحة القوى السلبية واستكمال الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والتشريعية في أجواء سلمية، ذات مصداقية وشاملة وشفافة، وفقا لدستور البلد. أما فيما يتعلق ببوروندي، فقد كرر المؤتمر الدعوة إلى الدخول في حوار شامل وشفاف لمناقشة جميع المسائل التي تهدد السلامة الإقليمية لذلك البلد وأمنه وسلمه.

إننا ندرك العمل الهام الذي تقوم به لجنة بناء السلام في توطيد دعائم السلام في عدة بلدان أفريقية. فلجنة بناء السلام تؤدي دورا حاسما في مكافحة تفشي فيروس إيبولا في سيراليون وغينيا وليبريا، وتعزيز التعافي من فيروس إيبولا، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الشركاء الدوليين والإقليميين والثنائيين، والشركاء المتعددي الأطراف.

نود أن نشدد على أهمية تمويل بناء السلام. من الحيوي في البلدان الخارجة من الصراع تقديم الدعم المالي لتحقيق العديد من الأهداف النبيلة والجديرة بالثناء المرتبطة ببناء السلام. وحتى برامج بناء السلام المصممة في منتهى العناية والدقة لن يكتب لها النجاح في تنفيذ مختلف عناصرها إن لم تتوفر لها الموارد المالية اللازمة في الوقت المناسب. إن التوافق السياسي بين أصحاب المصلحة الوطنيين والتزام الحكومات أساسيان في بناء السلام. بيد أنه ما لم يتم توفير الموارد المالية لتنفيذ البرامج ذات الأولوية التي تم بشأنها التوصل إلى توافق والتزام سياسيين، فيمكن بسهولة أن تخرج جهود بناء السلام عن مسارها.

أود إطلاق ملاحظة تحذيرية إلى المجلس. إن بناء السلام عملية معقدة تشمل أولويات كثيرة وتنطوي على إشراك العديد من أصحاب المصلحة. وأهم من ذلك أن التسلسل الهرمي للأولويات يختلف من بلد إلى آخر. ولئن كانت الانتخابات حاسمة بالنسبة لأي دولة خارجة من صراع وأداة لتوطيد المؤسسات الديمقراطية، فإنها ليست في حد ذاتها الحل لتوطيد السلم في البلد في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، لأن المؤسسات الضعيفة، والركود الاقتصادي تسير جنبا إلى جنب في الارتداد إلى الصراع. وعلاوة على ذلك، فإنه ما لم تتم أولا معالجة بناء القدرة المؤسسية والانتعاش الاقتصادي، فإن الارتداد إلى الصراع أكثر النتائج المحتملة، وبخاصة عندما تطعن الأطراف الخاسرة في نتائج الانتخابات.

يجب على البلدان الخارجة من صراعات بناء مؤسسات قوية والعمل على تنشيط اقتصاداتها بغية تمكين حكوماتها من تلبية تلك الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها بتهيئة فرص العمل وتوفير الخدمات الاجتماعية، والظروف اللازمة

من أجل رفاه سكانها. إن الحكومات في البلدان الخارجة من صراعات يجب أن تكتسب الشرعية من خلال أدائها وقدرتها على تحقيق النتائج وحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها على النحو المناسب.

في الختام، من الواضح أن المساعدة المالية أمر أساسي لبناء السلام في البلدان الخارجة من صراعات من أجل دعم تنفيذ البرامج الاجتماعية المحددة، مع الأخذ في الاعتبار أهمية الملكية الوطنية، وقيام السلطات الوطنية في البلدان الخارجة من صراعات بدور ريادي في وضع أولويات بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية السنغال.

السيد نديايي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم شخصيا، سيدي الرئيس، وأن أهنئ حكومتكم على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة الوزارية الرفيعة المستوى بشأن مسألة تشكل مصدر قلق كبير لنا بصفتنا بلدا أفريقيا.

أود أيضا أن أشكر وأهنئ الأمين العام بان كي – مون على كلمته، فضلا عن مقدميّ الإحاطتين الإعلاميتين، وزيرة خارجية كينيا، السيدة أمينة شواهر محمد، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، السيد إسماعيل شرقي، على بيانيهما الهامين، اللذين تؤيدهما السنغال تماما.

إذ نقيّم جهودنا الرامية إلى تعزيز السلام والأمن في أفريقيا، من المؤسف أن الجزء الأكبر من تلك الجهود مكرسٌ لبناء السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وعلى الرغم من المشاركة المستمرة للجنة بناء السلام في أفريقيا على مدى أكثر من عقد الآن، وكذلك الجهود المحمودة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية، فإن العديد من البلدان الأفريقية التي تشهد أزمات أو خارجة منها تظل ضعيفة ولا تزال تكافح لتحقيق الاستقرار الدائم. وحقيقة أن جميع البلدان الستة المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام هي بلدان أفريقية توضح ذلك بما فيه الكفاية. وهذه الهشاشة، التي تعود جزئيا إلى عوامل ليس من السهل دائما إدراك أسبابها الجذرية، تلقي بظلال الشك على فعالية استراتيجيات بناء السلام التي وضعت منذ عدة عقود، ولا سيما في أفريقيا.

ومن الواضح أن اتباع نهج جديد تجاه الطريقة التي نعمل بها لتوطيد السلام – كما تقترح الاستنتاجات التي توصل إليها تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (S/2015/490) – هو أمر ضروري إذا أردنا أن نكون أكثر فعالية وأن نحقق نتائج مستدامة. وبالتالي، ومع مراعاة خصوصية كل بلد وكل حالة، يجب أن نتخلى عن نهجنا، لنركز على الاستراتيجيات والإجراءات الرامية إلى تهيئة الظروف المفضية إلى نشوء مجتمعات ودول قادرة على الصمود يمكنها التصدي لتحديات السلام المستدام. ولا شك أن هذا سيتطلب منا أن نعيد تحديد ترتيب الأولويات في إجراءاتنا واستراتيجياتنا. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد بشكل خاص على التوجهات الأساسية الأربعة التي نرى أنها ينبغي أن توجه جهودنا، إذا أردنا تحقيق نتائج مجدية.

يجب علينا أولا أن نستثمر أكثر في الوقاية بمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات في أفريقيا. إن الأدوات المتاحة لنا في هذا الصدد، هي بالتأكيد عديدة، ولكن في كثير من الأحيان لا تتوفر الإرادة السياسية ويصبح ذلك عقبة أمام أي إجراءات مبكرة، ولا سيما من قبل مجلس الأمن. ويؤدي هذا غالبا إلى تدخلات متأخرة أو ردود فعل بعد الحدث، والتي كانت في بعض الأحيان غير فعالة ومكلفة للغاية.

وعلاوة على ذلك، إلى جانب الأسباب الدورية، يجب أيضا أن تهدف إجراءاتنا إلى حل الأسباب الجذرية للصراع، وهو الضمان الوحيد للحلول الدائمة. ولا يخطئن أحد. فكفاءة

عملنا وفعاليته سيتوقفان إلى حد كبير على قدرتنا على منع نشوب النزاعات والتهديدات الناشئة. وليس من قبيل المصادفة أن الاستعراض الشامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع جوانبها واستعراض هيكل بناء السلام واستعراض تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، تتفق جميعا على ضرورة إعطاء دفعة جديدة للوقاية. ومن الواضح أن البعد الشامل للوقاية يستدعي بناء أوجه تآزر بين هذه الاستعراضات الثلاثة المتكاملة، بغية وضع استراتيجيات ونهج متسقة وكلية لتعزيز السلام المستدام. ومن أجل تحقيق السلام الدائم، يجب أن نعطي الأولوية للحلول السياسية.

وهذا هو السبب في وجوب تحسين أدوات الوقاية والوساطة من خلال إعداد استراتيجيات أكثر فعالية. ومن المسلم به، بموجب المادة ٣٣ من الميثاق، أن المسؤولية عن الوقاية تقع على عاتق الدول الأعضاء. ولكن للمنظمة، وخاصة مجلس الأمن الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، دور حاسم يجب أن تقوم به في هذا الصدد. وهذا يقودني إلى الترحيب باعتماد المجلس قبيل هذه المناقشة للبيان الرئاسي بشأن مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/PRST/2016/11)، والذي يعلمنا نجاح أنشطته أن الدبلوماسية الوقائية في متناول أيدينا إذا دعمتها الإرادة السياسية القوية لقادة المنطقة في ظل الدعم المستمر من جانب الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وهذه هي الحقيقة الجوهرية لدبلوماسية حسن الجوار التي نحاول إرساءها في السنغال.

ويشارك الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية بنشاط في جهود الوساطة وفي منع نشوب النزاعات في أفريقيا. وبفضل مشاركتهم، تم نزع فتيل العديد من الأزمات والتوترات في مرحلة مبكرة. والأفضل من ذلك، أن الاتحاد الأفريقي قد أظهر بوضوح، من خلال إنشاء منظومته للسلم والأمن، تطلعه إلى الاضطلاع بدور أنشط في منع نشوب النزاعات. ولذلك، فإنني أدعو إلى زيادة دعم الجهود الرامية إلى تفعيل منظومة السلم والأمن.

وهذا يقودني إلى النقطة الثانية في كلمتي، ألا وهي: تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية. وبالمناسبة، تجدر الإشارة إلى أن الدروس المستفادة من توطيد السلام في أفريقيا تكشف عن الدور الحاسم الذي تقوم به هذه المنظمات في هذا المجال. وعلى سبيل المثال فإن مشاركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما في غينيا – بيساو وعدة بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية، بالتعاون مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا وغيره من الشركاء الإقليميين والدوليين، توضح تماما أهمية هذا العمل.

وثمة مسألة هامة أخرى ينبغي النظر فيها في إطار تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، وهي تنسيق أنشطة مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في عملية توطيد السلام في أفريقيا، بهدف تعزيز اتخاذ إجراءات متضافرة ومتسقة. وزيادة التفاعل بين لجنة بناء السلام وأجهزة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة من شأنه أن يعزز تحسين التنسيق وأن يبسط الجهود على أرض الواقع. وعلاوة على ذلك، فإن التقييمات المشتركة لطابع وتحديات بناء السلام في أفريقيا، فضلا عن الحوار الجاري بشأن أفضل السبل لمواءمة الدعم المقدم إلى البلدان المدرجة في جدول أعمال بناء السلام، هي إجراءات أخرى قد تعطي لهذا التعاون قيمة مضافة أكبر.

والنقطة الثالثة التي أود أن أتناولها اليوم هي إدارة الانتقال إلى السلام المستدام. ونحن نتفق جميعا على أن نجاح هذه المرحلة الحاسمة من مراحل توطيد السلام عنصر أساسي في منع تجدد النزاع، بينما يوفر ضمانة لاستقرار دائم. وقد تعلمنا من تجارب البلدان الخارجة من النزاعات أن الانتقال إلى السلام

المستدام مهمة شاقة، وهي علاوة على ذلك، مهمة تتطلب التخطيط في مرحلة مبكرة. وهذا التخطيط ينبغي أن يراعي على النحو الواجب الشروط والأهداف التي يجب الوفاء بها من أجل إنهاء أي عملية لحفظ السلام وحماية الانتقال إلى مكتب متكامل لبناء السلام أو أي ترتيب آخر. وفي هذا الصدد، من المهم منذ البداية ضمان أن يكون بوسع بعثات السلام أن تهيئ الظروف لعملية انتقال سلسلة ولتخفيض قوام البعثة وانسحابها دون المساس بالجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الطويلة الأجل للسلام والاستقرار.

وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن نشرع في بلورة أنشطة بناء السلام في المراحل المبكرة من إنشاء البعثات، وأن نوجه الجهود نحو تعزيز القدرات الوطنية ومعالجة المشاكل الهيكلية والاجتماعية والاقتصادية الأعمق التي كثيرا ما تواجهها تلك البلدان، مع تعزيز الحوار السياسي المتواصل والتنسيق الفعال بين مختلف أصحاب المصلحة. وينبغي اتخاذ خطوات من أجل تهيئة الظروف المؤاتية لنقل المهام إلى البلدان المعنية حالما يتم سحب عمليات حفظ السلام.

وأود أيضا أن أشدد على أهمية مواصلة وتعزيز الدعم والمساعدة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى السلام كي يتسنى لها مواصلة الاستفادة من اهتمام المجتمع الدولي، ولا سيما من حيث الحصول على تمويل مستدام يمكن التنبؤ به. ولئن كانت البلدان الخارجة من الصراع تتطلب قدرا كبيرا من التمويل على مدى فترات طويلة، فمن الواضح أن ذلك التمويل محدودٌ وغير منتظم ولا يمكن التنبؤ به. ولكن، حتى يكون السلام دائما، يجب أن تسير استعادة الأمن جنبا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية.

والدروس المستفادة من عمليات بناء السلام، ولا سيما في غينيا – بيساو، تبين لنا تماما هذا البعد. إن مثال بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو هو دراسة حالة إفرادية توثق الصعوبات التي تواجهها المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في تمويل تدابير بناء السلام. وفي هذا المقام، نود أن نرحب بالدعم القيم المقدم من الاتحاد الأوروبي، والذي من دونه، لما تمكنت بعثة الجماعة الاقتصادية من مواصلة عملها في غينيا – بيساو حتى اليوم.

والبلدان المنخرطة في بناء السلام لا تزال هشة سياسيا. ومؤسساتها غالبا ما تكون ضعيفة واقتصاداتها مضعضعة، والشباب فيها يواجهون تحديات الكسل والبطالة. وغالبا ما تكون هذه البلدان بحاجة إلى إعادة بناء كل شيء فيها. والتحديات التي تواجهها في عمليات بناء السلام هائلة، وهو ما ينطبق أيضا على حاجتها إلى المساعدة. إنها بحاجة إلى المساعدة في الشؤون الانتخابية وإصلاح القطاع القضائي والأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتعزيز النظم الصحية والتعليمية واستئناف النشاط الاقتصادي ودعم الزراعة وإيجاد وظائف، ولا سيما للشباب.

و مواجهة هذه التحديات مهمة معقدة لا يمكن أن تنجح بدون اتخاذ نهج شامل ومتسق ومنسق من جانب مختلف الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة في عملية بناء السلام. ويمثل اتخاذ قرار متطابق من الجمعية العامة (القرار ٧٠/٢٦٢) ومجلس الأمن القرار (٢٨٢ ٢ (٢٠١٦)) بشأن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة خطوة تاريخية لكونه يعكس رغبة للانقطاع عن النهج الذي نتخذه نحو بناء السلام. ويحدد القرار معايير وضع استراتيجيات أكثر تنسيقا وشمولا واتساقا قادرة على إرساء الأسس الحقيقية للسلام الدائم إذ أنها تتناول مجالات السلام والتنمية وحقوق الإنسان. وينبغي لهذه الاستراتيجيات أن تركز حاليا على تعزيز أوجه التآزر من أجل ضمان قدر أكبر من التأثير على أرض الواقع. ومن هنا تأتي أهمية مفهوم استدامة السلام.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على أن القرار ٢٨٢ ٢ (٢٠١٦) يمثل خطوة هامة إلى الأمام في جهودنا لتكييف

هيكل بناء السلام مع التحديات المعاصرة وأن ينبغي علينا زيادة التعبئة من أجل تنفيذ القرار تنفيذا فعالا.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام بان، والوزيرة محمد والمفوض شرقي على إحاطاتهم الإعلامية. وأقدم الشكر لهم جميعا وأيضا للوزراء الذين بينوا أهمية المسألة المعروضة علينا بقيامهم بالرحلة الطويلة إلى هنا، نيويورك. ونحن ممتنون للغاية.

من البديهي أن منع نشوب النزاعات وتعزيز الاستقرار في أفريقيا موضوع من الأهمية البالغة بمكان بحيث يركز عليه مجلس الأمن. وقائمة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتعين مناقشتها قائمة طويلة، مثلها مثل قائمة الأدوات المتاحة لنا. ولكن في وقت يتجدد نشوب النزاعات في أفريقيا وتقف العديد من الدول الأخرى على الحافة، فإن المجلس بحاجة إلى أن يفعل أكثر من مناقشة الدروس المستفادة. ويلزمه أن يعيد تأكيد المبادئ الأساسية لإنهاء النزاعات، وأن يتخذ خطوات ملموسة لترجمة هذه المبادئ إلى ممارسة.

وتكتسي الملكية الوطنية لعمليات بناء السلام أهمية، كما أبرز العديد من المتكلمين اليوم وعلى نحو ما سيواصل فعله العديد من المتكلمين الآخرين. ولكن الملكية الوطنية لا يمكن أن تكون ذريعة للمجلس أو للمجتمع الدولي لكي يلجأ إلى الحكومات بصورة تلقائية حينما نعلم أن ممارساتها تؤدي إلى تقويض تعزيز السلام والأمن أو تعجز عن تعزيزهما. ويحدث هذا في كثير من الأحيان. وعلى وجه الخصوص حينما يأذن المجلس بنشر بعثات رئيسية لحفظ السلام بغية إعادة الاستقرار، فإن علينا أن نخضع القادة السياسيين للمساءلة عن الالتزام بعملية وقف العنف والالتزام بسيادة القانون وتعزيز مؤسسات الدولة. وسأحدد أهمية الحفاظ على الإرادة السياسية عبر المراحل المختلفة لعملية بناء السلام، بالاستناد إلى جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال على سبيل المثال.

أولا، تظهر أعمال العنف التي وقعت في جنوب السودان الشهر الماضي ما يحدث حينما يفشل الزعماء السياسيون في الالتزام بالسلام في بداية أي تدخل لبناء السلام. ففي فترة قصيرة لا تزيد عن أربعة أيام من القتال في جوبا، في الفترة من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه، شرد أكثر من ٣٦ ٠٠٠ شخص. وأفادت الأمم المتحدة بأن عدد اللاجئين الذين وصلوا إلى أوغندا من جنوب السودان في ٢١ تموز/يوليه كان العدد الأكبر الذي يصل في يوم واحد للنزاع خلال أكثر من عامين – حوالي ٨ ٣٣٧ من الوافدين الجدد، أمضي كثيرون منهم أياما سيرا على الأقدام للوصول إلى بر الأمان، وفي إغلب الأحيان ليس معهم سوى القليل من الملابس على ظهورهم. وتشكل النساء والأطفال أكثر من ٩٠ في المائة من اللاجئين الذين غادروا جنوب السودان منذ ٧ تموز/يوليه.

وأنفق المجتمع الدولي بلايين الدولارات في محاولة لتفادي حدوث المجاعة في البلد، وهي أموال، لولا نشوب هذا النزاع الذي هو من صنع الإنسان، وهو نزاع يسهم في سوء التغذية الحاد ويمنع الزرع ويخنق الاقتصاد بشكل كامل، كان يمكن أن تخصص لبناء الطرق، والتنمية الاقتصادية، وتعليم الفتيات وتعليم الفتيان؛ لقد كانت هدرا كاملا. ومع ذلك يتعين أن نواصل تعبئة الموارد لمحاولة إبقاء هؤلاء السكان الذين طالت معاناتهم يعيشون بشيء من الكرامة الأساسية ويعيشون – يبقون على قيد الحياة – في المقام الأول.

ويجري ارتكاب فظائع بشعة يوميا، مع استهداف المدنيين وقتلهم، واغتصاب النساء، ونهب المنازل وتدميرها. وكان الجنود المنتسبون للحكومة وللمعارضة على السواء متورطين في ارتكاب هذه الفظائع. بيد أنه لم يبذل أي جهد لإخضاع الجناة للمساءلة، الأمر الذي أدى حينئذ إلى تفاقم نسبة ارتكاب الذنب إلى الجماعة، الذي بدوره يغذي الاستهداف العرقي، مما يؤدي بدوره إلى المزيد من تأجيج دوامة العنف. وفي خضم كل ما تقدم،

وأقتبس من رجل يبلغ من العمر ٤٢ سنة من جنوب السودان يدعى جيمس بنجامين واني، الذي وجه سؤالا بسيطا إلى أحد المحررين بعد أيام من القتال في جوبا: ”لماذا لا يريد قادتنا الجلوس وحل مشاكلهم؟ دعهم يسمعوننا. دعهم يصرخون. نحن لا نريد القتال. نحن نريد السلام.“

إن مستوى تضليل السكان من جانب القيادات التي لن تلتزم بتنفيذ الخطوات التي احتشد وراءها المجتمع الدولي واضح. ولفترة سنوات ظللنا نوجه أسئلة مماثلة لتلك الأسئلة التي طرحها هذا الرجل البالغ من العمر ٤٢ سنة. وفي عام ٢٠١١، استثمرنا كثيرا في مستقبل جنوب السودان بمنح بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان ولاية لمساعدة الدولة على جميع المستويات – بناء المؤسسات، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وإصلاح قطاع الأمن وتعزيز حقوق الإنسان. وسعت بعثة الأمم المتحدة في كل خطوة للتعاون الوثيق مع حكومة جنوب السودان، باذلة جهدها لتجنب فرض الحلول. وشكلت بعثة الأمم المتحدة مع أخذ أفضل الممارسات في بناء السلام بعين الاعتبار. وقادة جنوب السودان هم الذين فشلوا في الوفاء بالالتزامات التي قطعوها بسبب عجزهم عن تنحية صراعتهم الشخصية على السلطة جانبا.

وعلينا الآن أن نتكاتف بصفتنا المجلس، وباعتبارنا المجتمع الدولي، حول نهج وحيد نحو إنهاء أعمال العنف في جنوب السودان، والأهم من ذلك، منع وقوعها مجددا. وفي الأجل القريب، هذا يعني العمل مع قيادات جنوب السودان لتوفير الأمن في جوبا، ولحماية حرية التنقل ولترتيب إمكانية الوصول بدون عوائق للأغراض الإنسانية. كما يعني تلبية دعوات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي إلى تعزيز بعثة الأمم المتحدة لكي تتمكن البعثة من تحسين حماية المدنيين والمساعدة على تهيئة بيئة آمنة حتى يمكن فعلا للأطراف إحراز تقدم سياسي.

وقد يكون من الضروري إعادة الأمن في جوبا ولكننا نعلم جميعا أنها أبعد من أن تكون كافية. وعلى قادة جنوب السودان أن يحكموا باسم شعبهم وأن يظهروا الإرادة السياسية من أجل تحقيق السلام. ومن الناحية العملية، يتعين على الأطراف تنفيذ ركائز الإصلاح الواردة في اتفاق السلام المبرم في آب/أغسطس ٢٠١٥، وإضفاء الطابع المهني على القطاع الأمني، وإجراء الإصلاحات الاقتصادية، وتعزيز العدالة والمساءلة وصياغة الدستور. وما يؤكد عليه كل هذا هو أن بناء السلام، كما ذكر آخرون، بحد ذاته شكل من أشكال منع نشوب النزاع، وهو أحد الأشكال التي يلزمنا أن نضاعف جهودنا الجماعية بشأنها في بلد ظلت تقع فيه الكثير من المآسي لفترة طويلة للغاية. وهذه الصيغة ليست ثورية أو حتى جديدة؛ والفرق هو أن على أعضاء مجلس الأمن، بالترافق مع الشركاء في المنطقة والمجتمع الدولي، أن يضاعفوا جهودنا الجماعية للتأثير على الخيارات التي يتخذها يوميا الأشخاص الذين تتألف منهم قيادة جنوب السودان.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، لدينا بلد يدخل الآن مرحلة متأخرة لعملية بناء السلام فيما يستعد للانتخابات. ويتوقف إحراز مزيد من التقدم على الالتزام السياسي للرئيس جوزيف كابيلا باحترام الدستور. لقد استغرق مواطنو الكونغو سنوات عديدة في بناء السلام النسبي بدعم قدره بلايين الدولارات المستثمرة في بعثة حفظ السلام هناك، أي، بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويحظر على الرئيس كابيلا الترشح لمرة ثالثة حينما تنتهي ولايته في نهاية العام ولكن هناك شواغل جدية من أن تلك الانتخابات لن تعقد وفقا للدستور.

وفيما يقترب الموعد النهائي للانتخابات، فإن عدم الاستقرار، كما شهدنا، آخذ في الازدياد، ولهذا السبب شددت الولايات المتحدة على ضرورة تهيئة بيئة تدعم الجهود الدولية

الرامية إلى جمع الأطراف الكونغولية المعنية معا من أجل تحديد الطريق إلى الأمام. ومع ذلك، وفي ذات اللحظة التي يلزم فيها إجراء حوار لحل هذه التوترات، تقوم الحكومة بالتضييق على حرية تجمع المعارضة السياسية وجماعات المجتمع المدني ولا تتخذ ما يكفي من الخطوات للإفراج عن السجناء السياسيين.

وفي الأشهر الأخيرة، واصلت الحكومة مضايقة وسجن السياسيين ونشطاء المجتمع المدني، وفي كثير من الأحيان انتهت الاحتجاجات السلمية بالاعتقالات التعسفية والاعتقالات والإصابات بل والموت. ووفقا لتقارير الأمم المتحدة، احتجزت الحكومة عشرات الأشخاص بشكل تعسفي أثناء مسيرات المعارضة في نيسان/أبريل وأيار/مايو، وأدت الاشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن إلى وفيات وإصابات على كلا الجانبين.

وفي ظل وجود خطط لتنظيم مسيرات كبيرة خلال هذا الأسبوع ومع عودة زعيم المعارضة اتيان تشيسكيدي بالأمس، ندعو الحكومة وقوات الأمن إلى احترام الحقوق الأساسية للمواطنين في التجمع السلمي. ومرة أخرى، فإن المسألة ليست شأنا داخليا محضا، ولكنها امتداد للأهداف التي يدعمها المجلس منذ نشر بعثة الأمم المتحدة قبل ست سنوات للمساعدة على بناء سلام هش.

ثالثا وأخيرا، يتعين على قادة الصومال إظهار الإرادة السياسية اللازمة لبسط سلطة الدولة وبناء مؤسسات ديمقراطية تقوم بوظائفها. ويجب على الحكومة الاتحادية مضاهاة إنجازات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مجال بناء الأمن باتخاذ خطوات متناسبة لبناء المؤسسات اللازمة لتأمين الناس.

وتستحق البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي عظيم امتنان المجلس في ضوء قدرة البعثة على تحسين الأمن للشعب الصومالي، ولا سيما في محيط العاصمة والتضحيات التي قدمتها البعثة، ولا سيما خلال السنة الماضية، مذهلة. وتدين الولايات المتحدة بأشد العبارات الهجوم الذي شنته حركة الشباب في الأسبوع الماضي على قاعدة الأمم المتحدة في مطار مقديشو الدولي، وهو الأحدث في موجة من الهجمات الشنيعة.

وبعثة الاتحاد الأفريقي تقوم بدور حاسم، وهو ما أقره مجلس الأمن وأيده، ولكن للحكومة دور أيضا. ولهذا السبب، فإن اهتمام المجلس بالصومال لا يتوقف عند أداء بعثة الاتحاد الأفريقي. وكما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أحرز الصومال تقدما نحو السلام الدائم على أساس نجاح الخطوات السياسية التي اتخذها الحكومة، وينبغي للمجلس أن يرحب بالاتفاق بشأن النموذج الانتخابي لعام ٢٠١٦ وأن يشجع التنفيذ السريع له باعتباره خطوة نحو تعميم الانتخابات المباشرة بحلول عام ٢٠٢٠. ولكن لنجاح تلك العملية، يجب على الرئيس حسن شيخ محمود وحكومته تسريع وتيرة تدريب الجيش الوطني الصومالي وعملية بناء مؤسسات الدولة ويجب علينا جميعا، بطبيعة الحال، أن نسهم بتقديم الدعم للحكومة فيما تقوم بذلك. وعلى وجه الخصوص، يتعين على الحكومة تعزيز حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال إظهار الاحترام لحرية التعبير ووسائط الإعلام وإخضاع قوات الأمن للمساءلة عندما ترتكب انتهاكات.

ونحن نعلم جميعا أن الأوضاع السائدة في الصومال والظروف والخطوات التي ذكرتها ليست صعبة وحسب ولكنها رهيبة بمعنى الكلمة. وبطبيعة الحال، فإن ذلك سوف يستغرق بعض الوقت. ولكن الانتصارات العسكرية وحدها لن تجلب السلام، ما لم تتخذ الحكومة خطوات ملموسة لإرساء السلام وتوسيع نطاق سلطتها.

وبينما يواجه كل من جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال تحديات مختلفة جدا، فإن المبدأ المشترك هو أن النجاح في بناء السلام يتطلب الإرادة السياسية. وهناك

الكثير جدا من الحلول البديلة التي يمكن للمنطقة ولمجلس الأمن استنباطها.

فقد أذن المجلس بنشر بعثة لحفظ السلام لكل واحد من تلك البلدان من أجل المساعدة على استعادة الاستقرار؛ ولكن في كل مرحلة من المراحل، يتعين على المجلس أن يواصل التركيز على اتخاذ خطوات لضمان أن يقرر القادة خيارات تكون في صالح السلام.

وفي خضم العنف في جنوب السودان، أفادت هيئة الإذاعة البريطانية مؤخرا بأن فرقة من الموسيقيين تُسمى ”كل النجوم“ تجمعت لكتابة أغنية تنتقد عمليات القتل الانتقامية. وتتضمن الأغنية، المكتوبة بالعديد من لهجات جنوب السودان مقطعا يقول: ”أتمنى لو أن موهبتي كانت سلاحا، استخدمه لحماية شعبي“.

وهناك الكثير جدا من السودانيين الجنوبيين الذين يشاطرون هذه المجموعة من الموسيقيين رغبتهم في حماية الناس من الصراع لمجرد تأمين أسرهم. ويجب أن نستخدم أدواتنا للمساعدة في تهيئة البيئة التي يمكن في ظلها تسخير هذه الموهبة والتي يمكن للسلام أن يترسخ فيها أخيرا.

السيد فاليني (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئاسة اليابانية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام في أفريقيا وعلى مبادرتها المتعلقة بالبيان الرئاسي S/PRST/2016/12 الذي اعتمدناه للتو.

إن فرنسا لا يمكن أن تظل غير مبالية إزاء أي شيء يحدث في أفريقيا، بالنظر إلى روابطها التاريخية مع القارة. وقد اضطلعت فرنسا بمسؤولياتها في أفريقيا في كل مرة استدعى فيها الأمر ذلك. وعندما تعرضت باماكو لخطر الوقوع في أيدي الإرهابيين، تحملنا مسؤوليتنا. وعندما نشأ خطر الإبادة الجماعية في جمهورية أفريقيا الوسطى، تحملنا مسؤولياتنا. وفي مواجهة الصراعات الجارية في الصومال والسودان وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا نضطلع أيضا بمسؤولياتنا.

وبالنسبة لفرنسا، لا يعني انخراطها في أفريقيا أنها تتصرف من تلقاء نفسها أو وفقا لما تراه وحدها مناسبا. وبالنسبة لفرنسا، الانخراط في أفريقيا لا يعني التصرف من جانب واحد؛ إنه يعني التصرف أولا بناء على طلب شركائنا الأفارقة وبالتعاون معهم، وبطبيعة الحال، التصرف وفقا للقانون الدولي. وجميع التدخلات العسكرية التي أمر بها الرئيس فرانسوا أولوند كان مأذونا بها من جانب الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وشملت مشاركتهما. وعلاوة على ذلك، فإن الانخراط في أفريقيا لا يعني التدخل عسكريا ثم ترك البلد وأبناء شعبه ليعتنوا بأنفسهم. إنه يعني الوقوف إلى جانبهم ودعمهم على طريق الأمن والديمقراطية والتنمية البشرية.

والأمن في القارة الأفريقية هو هدفنا الأساسي. وتحضرني هنا عملية بارخان في منطقة الساحل، وخاصة في مالي، حيث تنتشر أيضا بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ويحضرني هنا أيضا وجودنا المستمر في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى جانب بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونحن ندعم أيضا عمليات حفظ السلام الأفريقية، وتحضرني هنا بصفة خاصة القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في منطقة بحيرة تشاد التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر قمة باريس المعني بالأمن في نيجيريا، وذلك في إطار مكافحة جماعة بوكو حرام. وتخصص فرنسا موارد بشرية ولوجستية كبيرة للبلدان الأفريقية التي تستهدفها تلك الجماعة الإرهابية.

وتتمثل المسؤولية الرئيسية لكل دولة في ضمان سلامة مواطنيها وحماية سكانها. وذلك يتطلب أعدادا كافية من

قوات الشرطة والقوات العسكرية المدربة والمجهزة بشكل جيد. وهذا هو السبب في أن فرنسا تتعاون بشأن المسائل الأمنية، لا سيما في بلدان منطقة الساحل، من أجل تمكين الأفارقة من ضمان سلامتهم إلى أقصى حد ممكن بمفردهم. ونقوم بتدريب أكثر من ٠٠٠ ٢٠ من الجنود الأفارقة سنويا في فرنسا وأفريقيا ونضطع أيضا بدور نشط في نشر البعثات الأمنية الأوروبية في أفريقيا، على سبيل المثال في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبعد الأمن، تأتي الديمقراطية. والأمن ينبغي ألا يتم على حساب احترام سيادة القانون. إذ لا بد من حماية حقوق الإنسان وتعزيز المؤسسات الديمقراطية ومكافحة الإفلات من العقاب وإرساء الحكم الرشيد.

وفي هذا السياق، فإن إجراء انتخابات نزيهة وشفافة أمر بالغ الأهمية، وفرنسا تدعم بقوة اللوائح التنظيمية للاتحاد الأفريقي التي ترفض إجراء تعديلات في آخر لحظة وبصورة غير توافقية في دستور أي بلد، خاصة عندما يكون الغرض من هذه التعديلات منع التغيير الديمقراطي.

وما فتئت فرنسا تحشد قواها، دفاعا عن حقوق الإنسان. لقد جددنا وعززنا للتو ولاية بعثة الأمم المتحدة المنتشرة في جمهورية أفريقيا الوسطى والتي نعتبرها بعثة متعددة الأبعاد. وفي الواقع، فإن هدفنا ليس توفير الحماية المادية للمدنيين فحسب، وإنما أيضا إرساء سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب وإقامة الحكم الرشيد وتعزيز سلطة الدولة في جميع أنحاء أراضيها فيما تسعى إلى التصدي لخطر الجماعات المسلحة. وفي هذا السياق، ستنظم فرنسا، يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر في باريس، مؤتمرا وزاريا بشأن حفظ السلام في جماعة البلدان الناطقة بالفرنسية.

وأخيرا، بعد الأمن والديمقراطية، اللذين يفيدان في دعم بناء السلام، أود أن أناقش التنمية البشرية. وفي هذا الصدد، أود أن أركز في بعض ملاحظاتي على التعليم. إن التعليم، كما نعلم جميعا، هو أساس التنمية سواء ما إذا كانت المسألة تتعلق بالصحة أو البيئة أو حقوق المرأة أو مكافحة التطرف أو الحكم الديمقراطي. فكل شيء يتوقف على التعليم، وكل شيء يبدأ بالتعليم. ولا يوجد بلد حقق النجاح حقا حتى أكمل ٨٠ في المائة من سكانه التعليم الابتدائي. والتقدم المحرز خلال السنوات الـ ١٥ الماضية كبير. ولنقم بقياسه. لقد انخفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في جميع أنحاء العالم بواقع النصف.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة بسبب الأزمات ونقص التمويل المزمن، وبالطبع الانفجار السكاني. واليوم، هناك ٦٠ مليون طفل محرومون تماما من التعليم في العالم. وبحلول عام ٢٠٣٠، سيتعين علينا إلحاق أكثر من ٦٠٠ مليون طفل إضافي، بمن فيهم ٤٥٠ مليون طفل في أفريقيا، بالمدارس واحتياجات الاستثمار هائلة. وهي تبلغ ٤٠ بليون دولار سنويا.

ولذلك، يجب أن نكثف العمل، ويجب على المجتمع الدولي أن يعيد استثمار مبالغ كبيرة وبصورة عاجلة في التعليم الجيد، لا سيما في أفريقيا، مثلما تمكن أن يفعل في مجال الصحة.

لهذا السبب، أرحب بعمل اللجنة التي يقودها غوردون براون، بناء على مبادرة بان كي مون، وخاصة في ما يتعلق بالتعليم في حالات الطوارئ، الأمر الذي يعدّ أساسيا لحفظ السلام في أفريقيا. والأزمات تربك التماسك الاجتماعي، وتقوض قدرة الدول على إعادة البناء. فهي تمنع ٧٥ مليون طفل اليوم من الذهاب إلى المدرسة بشكل طبيعي. وبرنامج ”التعليم لا يمكنه أن ينتظر التمويل“، الذي اعتمده مؤتمر القمة الإنساني الذي انعقد في اسطنبول، يوفر الاستجابة الأولى.

في الختام، إن الصراعات ليست حتمية في أفريقيا. دعونا ننظر إلى القارة ككل، مع عدم أخذ فشل الأفارقة والمجتمع

الدولي في الاعتبار فحسب، بل ونعتبر نجاحاتهم أيضا في العديد من المجالات، مما يبشّر بأن أفريقيا ستصبح يوما ما قارة تنعم بالسلام.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على ترؤس هذه المناقشة الهامة اليوم. كما أود أن أنوه بوجود الوزراء الآخرين.

لقد أثار بعناية كل من الأمين العام، والوزيرة محمد، والمفوض شرقي، مسائل هامة يجب علينا التوقف عندها، بينما نسعى إلى تشجيع جهود الأمم المتحدة لبناء السلام في أفريقيا. وتم التطرق إلى العديد من تلك المواضيع في البيان الرئاسي S/PRST/2016/12، الذي اعتمدناه اليوم تحت قيادة اليابان. وأريد أن أعلق الآن على عدد قليل من هذه المواضيع.

تمّ قبل عقد من الزمن تأسيس هيكل بناء السلام لمعالجة ما وصفه الأمين العام السابق كوفي عنان بأنه فجوة في قدرة الأمم المتحدة على دعم البلدان التي تنتقل من حالة الصراع المصحوب بالعنف إلى السلام المستدام. وأُحرز تقدم منذ ذلك الحين، بما في ذلك من خلال الاعتراف بأن بناء السلام يجب أن يشكل الأساس لدورة الصراع الكاملة وقرارات هذا العام بشأن الحفاظ على السلام. ولكن، حسبما توصل إليه فريق الخبراء الاستشاري في استعراض العام الماضي، لا تزال هناك أوجه قصور منهجية خطيرة.

إننا ندرك أن بناء السلام هو مهمة تمتد إلى أبعد من ولاية المجلس ومسؤوليته، ولكن دعم بناء السلام الفعال هو جوهر دور المجلس في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وما يقوم به المجلس في هذا المجال هو أمر بالغ الأهمية لنجاح عمل الأطراف الفاعلة الأخرى في مجال بناء السلام. بيد أن تشرذم النُهُج لدى الأمم المتحدة والجهود الدولية التي تُبذل على نطاق أوسع يشكل عقبة رئيسية. ونود أن نكرر المجالات الرئيسية التي نعتقد أنه لا بد للمجلس أن يقوم فيها بما هو أفضل، ليس في أفريقيا فحسب، بل في أفريقيا بشكل خاص.

أولا، يتعين على المجلس الاضطلاع بدور أكثر نشاطا في مجال بناء السلام. والبعثات التي ينشئها المجلس تساهم بشكل مباشر في تهيئة بيئة مواتية لبناء السلام من خلال توفير الأمن والاستقرار السياسي، عن طريق تيسير المصالحة والمساءلة، ودعم الحوكمة. وتكون هذه الجهود لحفظ السلام وبناء السلام التي يعزز بعضها بعضا أكثر فعالية عندما يتم التخطيط لها منذ المراحل الأولى للبعثة. وما يقوم به المجلس بشأن إقرار وكفالة تنفيذ مهام بناء السلام وتعبئة الموارد اللازمة، أمر بالغ الأهمية لنجاح جهود ما بعد الصراع. واستدامة السلام هي السبيل لتجنب الوقوع في دوامة أخرى من الصراع.

ثانيا، يتعين على المجلس القيام بدوره لكفالة أن تحظى المؤسسات الحكومية والأمنية والاقتصادية التي تُعتبر أساسية لبناء السلام بدعم مجموعة واسعة من المنظمات. ويعدّ تحسين التنسيق مع المساهمين الآخرين في بناء السلام – بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والوكالات الإقليمية والثنائية، والجهات المانحة – أمرا بالغ الأهمية. وهذا هو واقع الحال بشكل خاص مع بيئات العمل المتغيرة. ونحن نرحب بإدراج صيغة تشجع على مثل هذا التعاون في القرار الأخير ٢٣٠١ (٢٠١٦)، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونأمل أن نرى أحكاما مماثلة في البعثات الأخرى ذات الصلة لحفظ السلام.

وحتى عندما يجري تنسيق جهود بناء السلام بشكل جيد، فإنها تعاني عندما لا يكون بوسع أنشطة البعثة أن تستمر لفترة ما بعد البعثة. وكما رأينا في بلدان مثل غينيا بيساو، فإن الخروج من الصراع والهشاشة هو عملية طويلة تتطلب كذلك مشاركة المجتمع الدولي لأجل بعيد. وإذا نظرنا إلى الحالة في

جنوب السودان أو حالات أخرى، فإننا لا نركز في كثير من الأحيان على الدولة الهشة والمتأثرة بالصراع إلاّ لفترة حل الأزمة القائمة. ويتم في الغالب توجيه اهتمامنا وموارد نا إلى الأزمة التي تليها.

ثالثا، يتعين على المجلس كفالة أن تتولى الدولة المضيفة على وجه الخصوص الملكية والقيادة المشتركة في وقت مبكر لأنشطة بناء السلام ذات الصلة. وهذا لا يعني أن يكون بوسع الحكومات المضيفة أن تملي مسار جهود بناء السلام، وذلك لجميع الأسباب التي أشارت إليها السفيرة باور. ولا تؤدي المشاكل المروعة التي نراها في جنوب السودان إلاّ إلى زيادة اقتناعنا بأن الملكية الوطنية هي أكبر محدد لنجاح أو فشل جهود بناء السلام. وكوسيلة لبناء الثقة العامة بالدولة، ينبغي لبعثات الأمم المتحدة أن ترمي إلى تعزيز الملكية الوطنية من خلال المساعدة على إيصال الخدمات الأساسية وليس تبديدها. وينبغي لها أن تخطط لانتقال أنشطة بناء السلام إلى الدولة المضيفة في أقرب وقت ممكن. وفي هذا السياق، نكرر أيضا دعمنا للمنسقين المقيمين بغية التركيز على كفالة استمرارية جهود بناء السلام خلال العمليات الانتقالية كهذه.

بالإضافة إلى ذلك، تتطلب الالتزامات الوطنية الجاري تنفيذها لبناء السلام وتحقيق الاستقرار السياسي الدعم الواضح من المجلس والمنظمات الإقليمية، وكفالة أن يفي القادة المحليون بوعودهم. وقد أظهر الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، الدور الهام الذي يمكن القيام به في تشجيع القادة السياسيين على الوفاء بالتزاماتهم في مجال بناء السلام. وينبغي لمجلس الأمن أن يدعم هذه الجهود ويسعى بمزيد من النشاط للاطلاع على وجهات نظر المنظمات الإقليمية بشأن بناء السلام في أفريقيا. وعند القيام بذلك، ينبغي أن نسعى إلى تعزيز الملكية الإقليمية لبناء السلام في أفريقيا.

وأخيرا، يشكّل هيكل بناء السلام إطارا قيّما للحفاظ على السلام في أفريقيا. وكما أكدنا بانتظام، هناك مجال لتحسين التفاعل بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. ونحن بحاجة إلى أن نعمل متحدين أكثر من ذلك بكثير. واستمرار الانقطاع الكبير في الجهود التي يبذلها كل منا، بسبب الأفكار الايديولوجية المصطنعة حول دور كل من المجلس ولجنة بناء السلام، يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلام المستدام.

ونكرر دعمنا القوي لمشاركة المجلس مشاركة وثيقة مع التشكيلات القطرية، وحواره الهادف معها، وتجاوز الإحاطات الإعلامية التي نحن مقيدون بعقدها حاليا. ويمكن تحقيق ذلك من خلال صيغ غير رسمية إذا لزم الأمر، على غرار المشاورات غير الرسمية مع البلدان المساهمة بقوات. ونعتقد أيضا أنه من المفيد لرؤساء التشكيلات القطرية أن يشاركوا في بعثات المجلس، حيثما كان ذلك ممكنا، وحيثما تكون المصالح متداخلة.

إن هذه المواضيع التي تناولتها ليست جديدة. وتتمثل مهمتنا في ترجمتها بمزيد من الوضوح إلى كيفية السبيل لقيام المجلس والجهات المعنية الأخرى بدعم بناء السلام. وسيجري الحكم على استعداد المجلس للتصدي لتحديات بناء السلام في أفريقيا حسب النتائج التي يتم تحقيقها؛ ورغبتنا في إعطاء الأولوية لجهود بناء السلام لأجل طويل؛ واستعدادنا للعمل بشكل أوثق مع المنظمات الإقليمية ولجنة بناء السلام؛ وجهوزيتنا لتشجيع المزيد من التنسيق والتخطيط على المدى الطويل لأنشطة بناء السلام التي نأذن بها.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): إن الصين تشكركم سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. كما نتوجه بالشكر إلى الأمين العام بان كي مون، ووزيرة خارجية كينيا السيدة محمد، ومفوض الاتحاد الأفريقي السيد شرقي، على إحاطاتهم الإعلامية.

قبل عشرة أيام، احتفلت الأمم المتحدة باليوم الدولي لنيلسون مانديلا، الذي يخلّد ذكرى الإسهامات الهائلة لرجل الدولة العظيم هذا في تحقيق السلام في أفريقيا. إن أفريقيا اليوم مفعمة بالحيوية. ويعدّ التكاتف نحو تطوير الذات والسعي لتحقيق السلام والتنمية الآن الموضوع الرئيسي السائد في جميع أنحاء القارة. ويُعتبر السلام والتنمية في أفريقيا أمرين حاسمين لتحقيق الأمن والاستقرار والرخاء المشترك في العالم بأسره.

إن بناء السلام – الذي يشمل مجالات السياسية والأمن والتنمية – يمكنه أن يوفر دعما هاما لجهود أفريقيا لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. والعالم يواجه اليوم تحديات متزايدة جراء الإرهاب.

تحدث الهجمات الإرهابية بشكل متواتر وفي العديد من الأماكن، مما يؤدي إلى وقوع خسائر فادحة في الأرواح وحدوث أضرار. كما أن أفريقيا كذلك ضحية للإرهاب. لا تزال بعض البلدان والمناطق تعاني من النزاع والحرب. وإذ أن التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية مترابطة، فإن التعزيز الفعال لبناء السلام في أفريقيا لمساعدة القارة على نحو ملموس على تحقيق السلام الدائم يشكل تحديا رئيسيا للمجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، تود الصين أن تبين النقاط التالية.

أولا، يتحتم مساعدة أفريقيا بقوة في التصدي لتحدي الإرهاب. فالجهود الأفريقية لمكافحة الإرهاب تشكل جزءا هاما من مكافحة الأرهاب على الصعيد العالمي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يطبق معيارا موحدا بشأن مكافحة الإرهاب، وأن يدعم الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في أفريقيا وأن يكافح الأنشطة الإرهابية بحزم بصرف النظر عن ذرائعها وغاياتها ووسائلها. وينبغي للأمم المتحدة أن تساعد البلدان الأفريقية بصورة ملموسة لتعزيز بناء القدرة على مكافحة الإرهاب، وإيلاء ذلك المسعى الأولوية وتوفير المزيد من المساعدة الفنية للبلدان الأفريقية.

ثانيا، فيما يتعلق باحترام الخيارات المستقلة للبلدان الأفريقية، فإن أفريقيا ملك للشعوب الأفريقية، والنهج الأفريقي هو الأكثر فعالية وهو السبيل المجدي لحل المشاكل الأفريقية. وينبغي أن يتقيد بناء السلام في أفريقيا بمبادئ الملكية الوطنية واحترام سيادة وإرادة البلدان المعنية، مع تجنب فرض الإرادة الخارجية عليها. وينبغي للأمم المتحدة مواءمة أولوياتها مع أولويات البلدان الأفريقية وأن تظهر التعاطف وتركز على حل المسائل التي تعتبرها البلدان المعنية أشد إلحاحا. وعندما يتعلق الأمر بأنشطة بناء السلام، ينبغي أن تتقيد البعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة تقيدا تاما بولاية كل منها وبتقسيم المسؤوليات من أجل تجنب ازدواجية الجهود ومحاولة الاضطلاع بجميع الأمور في الوقت نفسه، من أجل تحقيق توازن شامل بين الكفاءة والفوائد.

ثالثا، فيما يتعلق بالسماح للمنظمات الإقليمية بالقيام بدور نشط، للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية ذات الصلة معرفة متعمقة ببلدان المنطقة وباحتياجاتها لبناء السلام. فقد قامت منذ أمد بعيد بدور الوساطة وتعاملت مع النزاعات المعقدة وتمتلك مزايا جغرافية وتاريخية وثقافية فريدة. كما إننا نؤيد البلدان الأفريقية في اقتراحها استراتيجيات شاملة لبناء السلام من منظور إقليمي. وندعم مبادرات الاتحاد الأفريقي لبناء السلام، مثل سياسته بشأن إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع ومبادرة التضامن الأفريقي، فضلا عن دور نشط للآليات الإقليمية.

رابعا، فيما يتعلق بمساعدة أفريقيا على حل قضايا التنمية، فإن السلام هو الضمانة الأساسية للتنمية. يواجه كثير من البلدان الأفريقية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع تحديات متعددة في مجالات الاقتصاد والبنية التحتية وإعادة الإعمار والقضاء على الفقر والعمالة والتعليم والصحة العامة والضمان الاجتماعي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل جاهدا لمساعدة

البلدان المعنية على تحقيق انتعاش اقتصادي مبكر ومساعدة الشعوب الأفريقية – من خلال التصنيع وتحديث الزراعة وتنمية الموارد البشرية – على التمتع بفوائد السلام مبكرا.

وتلتزم الصين بسياسة ومفهوم أفريقيين يستندان إلى الإخلاص وتحقيق النتائج والترابط وحسن النية ونهج سليم للعدالة والمصالح، وقد أيدت بثبات السلام والتنمية في أفريقيا. وقد شاركت الصين في ١٦ من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. وفي الوقت الحالي، هناك أكثر من ٢ ٦٠٠ من حفظة السلام الصينيين منتشرين في أفريقيا. وقد ضحى ثلاثة شبان صينيين بأرواحهم الغالية، خلال الشهرين الماضيين، من أجل السلام في أفريقيا.

وقد اقترح منتدى جوهانسبرج للتعاون الصيني الأفريقي ١٠ برامج للتعاون، بما في ذلك في مجالات التعاون في مجال التصنيع والتحديث الزراعي وتطوير البنية التحتية والتعاون المالي والتنمية الخضراء وتيسير التجارة والاستثمار والقضاء على الفقر لصالح الشعوب والصحة العامة والثقافة والتبادلات بين الشعوب والتعاون في مجال السلام والأمن. وتمضي الصين قدما لتنفيذ تلك الخطط على نحو شامل.

وعلى مدى السنوات الخمس القادمة، ستقدم الصين مساعدة عسكرية من دون مقابل بقيمة ١٠٠ مليون دولار أسترالي للاتحاد الأفريقي دعما لإنشاء القوة الاحتياطية الأفريقية وقوة الرد السريع في الأزمات، بما في ذلك لتدريب ٢ ٠٠٠ من حفظة السلام من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من أفريقيا. والصين مستعدة للعمل مع بقية المجتمع الدولي على مواصلة تقديم مساهمتنا في صون السلام والأمن في أفريقيا وتعزيز تنميتها.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، أشيد بكم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن بناء السلام في أفريقيا. كما أشكركم على حضوركم هنا لترؤس مجلس الأمن. ونعرب عن امتناننا على الإحاطات الإعلامية التي قدمها الأمين العام بان كي – مون؛ ووزيرة الشؤون الخارجية في كينيا، السيدة أمينة شواهر محمد، بصفتها رئيسة لجنة بناء السلام؛ والسيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي.

نحن الفنزويليين تربطنا وشائج وثيقة مع أفريقيا، وعليه لا يسعنا إلا أن نفكر في ما يحدث في القارة. بعد نهاية الاستعمار، استفادت أفريقيا من نمو اقتصادي غير مسبوق وأحرزت تقدما كبيرا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما تلك المتعلقة بالتعليم وتمكين المرأة ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض الأخرى. كما أحرزت القارة تقدما في تعزيز مؤسساتها الإدارية على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. ومع ذلك، لا تزال أفريقيا تواجه تحديات كبرى، من قبيل الحد من الفقر وعدم المساواة والاستبعاد، وكذلك في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام من خلال نموذجها الخاص. ومثلها مثل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تعاني أفريقيا من آفة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والبشر. ذلك، بالإضافة إلى الصراعات المسلحة التي لا تزال تؤثر على بعض البلدان في المنطقة.

وفي ظل هذه الحالة، من الإنصاف أن نسأل أنفسنا عن مدى تأثير ماضي أفريقيا الاستعماري على مستقبلها. والحقيقة هي أن الاستعمار الأوروبي، بالنسبة لمعظم الأفارقة، كان استغلاليا وعنيفا وغير قانوني، وترتبط التنمية اللاحقة لأفريقيا بذلك الإرث. وبمنطق الهيمنة جاءت القوى الاستعمارية للاستعباد ونهب الموارد واستغلال الاختلافات القائمة بين القادة والمجتمعات المختلفة لمصلحتها. وقد تم زرع الفرقة بين مجموعات كانت متحدة تاريخيا، والعكس صحيح. وكان أحد أكبر الأخطاء عدم فهم أن الهويات القبلية ليست سوى

واحدة من العديد من العوامل التي يميز بها الأفارقة أنفسهم، مثل الانتساب إلى الأسلاف والعشائرية والاحتلال. وكانت النتيجة ترسيم حدود مصطنعة تفتقر إلى الإحساس الملائم بالهوية الوطنية.

ولا يزال إرث استغلال الشعوب الأفريقية يؤثر على الشعوب الأفريقية، بينما لا تزال إحدى المستعمرات – الصحراء الغربية – تعاني من إهانات القهر. ولا تزال أفريقيا اليوم ضحية للتدخل المسلح من جانب القوى الغربية، مثل الذي وقع في ليبيا في عام ٢٠١١، الذي أدى إلى زعزعة كبيرة في الاستقرار وانعدام يقين في المنطقة بأسرها، بما في ذلك انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بين الإرهابيين والجهات الفاعلة العنيفة من غير الدول. وينبغي لنا كذلك أن نذكر الأثر السلبي للجزاءات الانفرادية ضد البلدان الأفريقية، كما هو الحال بالنسبة للجزاءات التي فرضها الاتحاد الأوروبي، فضلا عن حقيقة أن أكثر من ٦٠ في المائة من لجان الجزاءات التابعة للأمم المتحدة تركز على المنطقة.

وبدلا من ذلك، ما ينبغي لنا أن نفعله هو تعزيز التعاون والحوار والاحترام لمبدأي السيادة وحق الشعوب في تقرير المصير.

والمهمة الكبيرة الماثلة أمام القادة الأفارقة هي مواصلة ما ظلوا يفعلونه لسنوات عديدة، أي تغيير النظام الموروث عن الدول الاستعمارية السابقة التي كانوا يعتمدون عليها، والتمهيد لمسار أفريقي بحق إلى الأمام في ممارسة كاملة لسيادة بلادهم وحق شعوبهم في تقرير المصير.

وبغية مواجهة تلك التحديات، طورت البلدان الأفريقية تدريجياً هيكلها الخاص للسلم والأمن. وبالتالي، فإن الاتحاد الأفريقي يمثل المحفل الشرعي لمعالجة الشؤون الأفريقية. ومن خلال مؤسساته، مثل مجلس السلم والأمن والنظام القاري للإنذار المبكر وفريق الحكماء والقوة الاحتياطية الأفريقية وصندوق السلم، وأطر السياسات العامة، مثل مبادرة تضامن أفريقيا وتلك المعنية بإعادة الإعمار والتنمية بعد التراع، أرسى الاتحاد الأفريقي الأسس لبناء السلام في القارة. ومن مسؤوليتنا أن ندعم الاتحاد الأفريقي باعتباره المنظمة الشرعية في المنطقة، فضلاً عن المنتديات دون الإقليمية ذات الصلة.

ومنذ عام ٢٠٠٥، تقدم لجنة بناء السلام المساعدة للبلدان الأفريقية الخارجة من التراع من أجل التغلب على تركة الحرب المدمرة. وهناك حالياً ستة من البلدان الأفريقية مدرجة في جدول أعمال اللجنة. وعلاوة على ذلك، فمن أصل ٣٣ من البلدان المستفيدة من صندوق بناء السلام هناك ١٨ بلداً من القارة الأفريقية. والدعم المقدم لتلك الكيانات يستهدف، في جملة أمور، تحديث الدولة وبناء قدرات الإدارة والتنظيم، وبناء المؤسسات الديمقراطية واستعادة سيادة القانون، وتوفير الخدمات العامة، وتهيئة فرص العمل، والحد من الفقر وإدماج الفئات المستضعفة.

وكما نوه البيان الرئاسي S/PRST/2016/12، الذي اعتمد اليوم، يجب أن يكون هدف بناء السلام هو بناء القدرات المؤسسية والبشرية لتمكين الدول من التغلب على الأسباب الجذرية التي أدت إلى التراع أو قد تؤدي إلى تأجيجه. ودعم لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ساعد بعض الدول على أن تخلف وراءها إرث الحرب وتشرع في الطريق نحو السلام والتنمية. وفي حالات بلدان أخرى، لم تكن جهودها كافية وتفجرت التراعات القديمة من جديد. وباعتماد القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠، اتخذت الأمم المتحدة خطوة مهمة إلى الأمام صوب فهم أشمل لبناء السلام الذي يشدد على منع نشوب التراعات ويعطي الأولوية للسياسات الرامية إلى التسوية السلمية للتراعات. ومن خلال تنفيذ هذين القرارين، يحدونا الأمل في أننا سوف نطوي صفحة التدخل العسكري إلى الأبد ونفسح المجال للنُهُج التي ترمي للتوصل إلى حلول سياسية وإلى تنمية الدول.

وثمة مجال مهم تخلفت عنه أعمال الأمم المتحدة لبناء السلام، وهو تعبئة الموارد الدولية وإيجاد موارد وطنية تسمح بإدامة السلام. تعبئة الموارد أمر حيوي الأهمية لتحقيق عوائد السلام، بما في ذلك تهيئة فرص العمل وتقديم الخدمات العامة وبناء مؤسسات سياسية قوية وتحقيق العدالة. وبدون القدرات التي تسمح بتعبئة الموارد واستدامتها وتوفيرها بصورة عادلة، ستواجه الدول الخارجة من النزاع صعوبات جمة في إضفاء الشرعية على ولايتها وتحقيق المصالحة وإقامة علاقات ثقة مع شعوبها.

إن العديد من البلدان الأفريقية، بما فيها تلك الخارجة من النزاع، لديها موارد طبيعية هائلة تسمح بتوليد إيرادات وطنية هامة، لكنها لا تستطيع تحقيق الاستفادة الكاملة منها دائماً. وثمة أسباب رئيسية لذلك، منها التوجهات الضارية للكثير من الشركات العالمية التي تعمد، في سبيل الحصول على النفط والذهب والماس والمواد النفيسة الأخرى، إلى التدخل سياسياً وعسكرياً في المنطقة تحقيقاً لمصالحها الخاصة، وانتهاز هشاشة الدول في حالة النزاع أو الخارجة منه، واستغلال مواردها الطبيعية بصورة غير مشروعة. والبلدان الأفريقية لها الحق في إدارة مواردها الوطنية لصالح شعوبها، والاستخدام السيادي لتلك الموارد أساسي لضمان أن تحقق أفريقيا أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠).

وإن كنا نريد الحد من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وإدارة تلك الموارد بشكل منظم وفعال، ينبغي أن تتوفر للدول الخارجة من النزاع القدرة والخبرة للتفاوض على عقود عادلة وفهم الممارسات المحاسبية والاهتمامات الوطنية والدولية التي تتفاعل معها، على أساس أن تلك الموارد الطبيعية ملك للدولة وينبغي أن يتمتع بها السكان جميعاً ولا تكون حكراً على حفنة منهم.

وعلاوة على ذلك، فإن العديد من البلدان في مثل تلك الظروف تواجه صعوبة في رصد ومراقبة التدفقات المالية غير المشروعة والتهرب الضريبي من قبل شركات التعدين الدولية تلك. ولا يقتصر ذلك على دولة أو اثنتين أو ثلاث؛ فهي مشكلة تتطلب وضع إطار قانوني دولي لمواجهة تلك التوجهات وإصلاح قوانين السرية المصرفية والنظم الضريبية للشركات الدولية. والجهود المبذولة لبناء السلام في أفريقيا وبقية العالم – وخاصة تلك التي ترمي لمساعدة الدول الخارجة من النزاع على توليد مواردها الوطنية – لا يمكن أن تغفل أوجه الإجحاف تلك أو تحجم عن التصدي لها.

ختاماً، فإننا نرى أن المهام الرئيسية للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام يجب أن تشمل بناء القدرات الوطنية لمكافحة الممارسات الاستغلالية للشركات الاستخراجية الدولية، إلى جانب النهوض بنظام مالي دولي أكثر عدالة وشفافية. والعدالة الاجتماعية هي سبيلنا الوحيد إلى تحقيق السلام المستدام في أفريقيا.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمبادرة الوفد الياباني لعقد هذه الجلسة الهامة، ونشكركم، سيدي، بصورة خاصة على دعوة متكلمين بهذا المستوى الرفيع ممن قدموا لنا تلك الإحاطات الإعلامية الموضوعية. ونحن نعتبر مواقف الممثلين الأفارقة مهمة جداً في مناقشاتنا بشأن بناء السلام في إطار الأمم المتحدة.

لقد علمتنا التجارب أن أي وثيقة لبناء السلام حررت في نيويورك ستبقى مجرد قصاصة من الورق إن لم تستند إلى حالة معينة في بلد ما، وإلى فهم الأسباب الجذرية للنزاع، واستقاء الخبرة من المنطقة نفسها مع تقييم واقعي لكيفية تحقيق الأهداف. وعند النظر في المواضيع التي تهم أفريقيا في مجلس الأمن ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، فإن الوفد الروسي مقتنع تماماً بالمبدأ القائل إن أفريقيا تحتاج حلولاً أفريقية. ولذلك، نولي اهتماماً خاصاً لآراء الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في القارة، لصالح إقامة تعاون فعال بينها والأمم

المتحدة. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله. ونعتقد أن إمكانية التعاون في بناء السلام بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية لم تستغل بالكامل.

في نيسان/أبريل، اتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة قرارات متطابقة في ختام استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وتلك وثائق شاملة تبلور مبادئ توجيهية محددة للتعاون الدولي في هذا المجال. واليوم، حيث النزاعات المحلية الطابع غالباً، نرحب بالتفاهم على مفهوم أن استدامة السلام تقوم على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والمصالحة الوطنية، والانتعاش وإعادة الإعمار في نهاية المطاف. وهناك عنصر هام آخر يتمثل في التأكد من أن البلد له رؤية بشأن تنميته في المستقبل. ومن الواضح أنه لا يمكن تحقيق نتائج مستدامة في إطار تسوية سلمية إلا إذا حظيت بدعم واسع من الشعب.

والدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتفق بالإجماع على أن عمليات بناء السلام يجب أن تكون ملكيتها وطنية. وهذا هو ما نراه. فالحكومات يجب أن تأخذ احتياجات مجتمعاتها في الاعتبار، بينما تحدد أولويات بناء السلام المناسبة، ولا بد أن يعي جميع أصحاب المصلحة المحليين مسؤوليتهم المشتركة إزاء السلام. وعند الاقتضاء وبموافقة الطرف المضيف، يُطلب من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين تقديم المساعدة التي تتركز أولاً وقبل كل شيء، على بناء قدرات الدول نفسها للتغلب على النزاع وتداعياته.

وللأسف، فإن تحقيق السلام المستدام في دولة ما بعد النزاع أكثر تعقيداً من كتابة نصوص القرارات واتخاذها. وبالرغم من بعض قصص النجاح في عمليات بناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، كانت هناك أيضاً أمثلة لإخفاقات كبيرة. على سبيل المثال، كان من أوجه القصور التي أدت إلى تدهور الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان عدم إيلاء الاهتمام الواجب لتلبية متطلبات بناء السلام ذات الصلة المباشرة بالأسباب الجذرية للنزاع وصون الاستقرار والأمن والنهوض بالمصالحة الوطنية. وربما أن أولويات تلك الدول لم تكن واضحة أو مبررة بشكل كاف، في حين لم تستخدم الموارد الوطنية على نحو سليم، وربما ارتأى بعض شركاء الأمم المتحدة الآخرين أن ثمة تجاوزاً.

علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بجنوب السودان، فقد شهدنا نهجا لبناء السلام يقوم على المحاسبة في الأساس. وفي حين لم يدخر الشركاء الدوليون وسعا لتقديم المساعدة إلى البلد بما يقدر ببلايين الدولارات، غير أنهم لم يفكروا فيما إذا كانت تنفق بطريقة فعالة، بما في ذلك ما يتعلق بالتحديات التي تواجه البلد في بناء السلام وبناء الدولة. ولم يول الاهتمام الكافي بالأسباب السياسية وعدم الاستقرار المرتبط بالحرب في جنوب السودان، الذي تضرب جذوره في الحرب الأهلية المريرة المستمرة منذ عقود طويلة. وقد اتضحت المؤشرات على هذا النزاع المسلح قبل عدة أشهر من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ولن نمض إلى الحكم على أسباب عدم استجابة الشركاء الدوليين لتلك المؤشرات – سواء كانت هناك إخفاقات منهجية في تحليل الوضع السياسي العسكري والتنبؤ به، أو بسبب تشويه الحقائق وإخفائها استنادا إلى اعتبارات سياسية ودعائية. بيد أن العواقب المروعة لذلك باتت واضحة. فجنوب السودان ليس مستعدا لبناء السلام في الوقت الراهن – إذ لا يزال يتعين إطفاء هذا الحريق الذي امتدت آثاره الخطيرة على البلدان والمنطقة بأسرها.

وهناك مثال آخر في بوروندي. فما تزال التشكيلة القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام تعمل في ذلك البلد لمدة عشر سنوات تقريبا. فقد أنشأت عددا من مشاريع بناء السلام الهامة. ونظمت لجنة بناء السلام أنشطة هامة، بما في ذلك اجتماع المائدة المستديرة المعقود في بوجومبورا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بمشاركة ممثلي الحكومة والشركاء الدوليين. وأعرب البوروندیون أنفسهم عن شعورهم بالرضا

من عمل لجنة بناء السلام أثناء تولي الممثل الدائم لسويسرا رئاستها. فقد دعوه إلى بوجومبورا في مناسبات عديدة على أعلى المستويات. وفي الوقت نفسه، كان سلوك عدد من أعضاء التشكيلة باعثا على القلق. فبدلا من مناقشة المسائل المؤسسية المتعلقة بالتنمية التي تواجه البلد، كانوا يدعون إلى تخفيض المساعدة البرنامجية. ودهشنا أثناء المناقشات التي دارت في مجلس الأمن بشأن إمكانية تقديم المساعدة إلى بوروندي، بما في ذلك قطاع الشرطة، في حين أعربت بعض البلدان عن رفضها القاطع لفكرة تقديم المساعدة إلى وكالات إنفاذ القانون المحلية بهدف تحسين مهارات الشرطة.

ونرى أن نهجا كهذا قد ليس صحيحا. وينبغي ألا تستخدم آليات الأمم المتحدة لممارسة الضغط السياسي على حكومة البلد. وينبغي أن تستند المقترحات المقدمة من قبل المجتمع الدولي إلى خطة مدروسة وواقعية تحظى بالتأييد الكامل من البلد المضيف. وإلا فسوف تتفاقم المشاكل القائمة أصلا لا أكثر. ويجب أن تنطبق هذه النقطة تماما فيما يتعلق بمشروع القرار بشأن بوروندي قيد المناقشة الآن في مجلس الأمن. ولا يزال يتعين توضيح الأفكار الواردة في تلك الوثيقة بشأن بوروندي. فليس يسعنا الاكتفاء بمجرد إطلاق العبارات وتداولها.

وما فتئت لجنة بناء السلام تضطلع بدور تنسيقي واستشاري هام للغاية في جهود بناء السلام في إطار الأمم المتحدة. ونحن على ثقة بأنه سيكون بمستطاع اللجنة تحسين فعاليتها استنادا إلى استعراض الأنشطة التي اضطلعت بها، وأن مجلس الأمن سيلتمس مشورتها على نحو أكثر تواترا، وأن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي سيحذوان الحذو نفسه. ونرى أن من الأهمية بمكان تحسين معرفة اللجنة نفسها بالحالة في الميدان، وخاصة في الفترات التي تشهد تغييرا في شكل المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة – على سبيل المثال، عشية انسحاب عملية حفظ السلام. ونحث اللجنة على التعاون مع مكاتب بناء السلام وأشكال الوجود الميداني الأخرى التابعة للأمم المتحدة. ونرى أن زيارة لجنة بناء السلام الأخيرة إلى غرب أفريقيا – السنغال وغينيا – بيساو وليبريا وسيراليون – قد كانت خطوة مثمرة.

وإذ نتكلم عن بناء السلام، فإن من الصعب ألا نشير إلى أهمية إمكانية التنبؤ بتمويل هذه المشاريع واستدامته. ويجب بطبيعة الحال، أن يتسم استخدام الأموال هذه بالشفافية والمساءلة. ونحن على ثقة من أن الأمين العام سيقدّم خيارات واقعية وحسنة التخطيط إلى الدول الأعضاء كي تنظر فيها. ومن بين تلك الخيارات تحسين أدوات بناء السلام التابعة للصندوق، فضلا عن تحسين جاذبيته للجهات المانحة المحتملة.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. ونرى أن المداولات والبيان الرئاسي اليوم S/PRST/2016/12 سيمثلان خطوتين هامتين نحو التنفيذ العملي للقرار ٢٨٢ ٢ (٢٠١٦)، بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع في القارة الأفريقية أولا وقبل كل شيء.

وفي حين تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أتناول نقاطا عدة بصفتي الوطنية.

أولا، فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، يبيّن القرار ٢٨٢ ٢ (٢٠١٦) أنه يجب أن يتحول تركيز هيكل بناء السلام إلى منع نشوب النزاعات لتجنب تصاعد التوترات الداخلية أو بين الدول إلى نزاعات عنيفة، علاوة على منع العودة الوشيكة إلى النزاع. وينبغي أن يكون المجلس استباقيا أكثر في النظر في النزاعات الناشئة والأوضاع الهشة القائمة. وأود في ذلك الصدد، أن أشدد مرة أخرى على الدور الهام الذي ينبغي أن يؤديه الأمين العام في تقديم الإسهامات في مداولات المجلس بشأن هذه المسائل. وفي الوقت نفسه، تعدُّ بعثات المجلس الزائرة أداة مفيدة للغاية وينبغي استخدامها على نحو فعال

في جميع الحالات قيد نظر المجلس. وفي رأينا أن فكرة دعوة ممثلي التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام إلى المشاركة في بعثات المجلس الميدانية الزائرة جديرة أيضا بأن ينظر فيها المجلس بالعمق المطلوب. وفي حين أن عددا من البعثات الزائرة الأخيرة للمجلس إلى البلدان الأفريقية قد تمت بطريقة سلسلة وفعالة، فإنه يجب علينا أن نذكّر بأن الأمر قد استغرق المجلس مدة ستة أشهر كي يتفق على بنود زيارته الميدانية إلى بوروندي. ويؤكد ذلك أن تلك الآلية – التي يرجى منها أن تكون أداة من شأنها أن تساعد المجلس على تحسين فهم وتقييم الأوضاع الميدانية – تتأثر سلبا في بعض الأحيان بالمساومات السياسية في المجلس، ما يعني أنها بحاجة إلى التحسين الجدي.

ثانيا، فيما يتعلق بأهمية الفترة الانتقالية من عمليات حفظ السلام إلى أشكال أخرى لوجود الأمم المتحدة، فقد شهدنا قصة النجاح في استعادة السلام في كوت ديفوار على نحو مطرد. ويعتز بلدي بكونه من بين البلدان التي أسهمت بنشاط في ذلك المسعى عبر تقديم الدعم إلى بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وفي نيسان/أبريل الماضي، جدد المجلس ولاية البعثة على أن يتم انسحابها نهائيا في منتصف عام ٢٠١٧. ومع ذلك، يتعين علينا متابعة الحالة هناك عن كثب، وأن نواصل تنفيذ استراتيجية خروج ناجحة لكي نتمكن من تعزيز الاتجاهات الإيجابية الرامية إلى استعادة الاستقرار والحفاظ على السلام في كوت ديفوار. وينبغي تطبيق النهج نفسه في ليبريا، حيث تواصل سلطات الدولة بالفعل الانتقال نحو الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن أمن البلد، بتولي تلك المهمة من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. ونعرب عن سرورنا العميق بأن المجلس قد رفع الجزاءات المفروضة على هذين البلدين بصورة تامة في وقت سابق من هذا العام. ونرى أن من الضروري تلقى المشورة الحسنة التوقيت من لجنة بناء السلام خلال الفترة الانتقالية هذه، فضلا عن الأخذ في الاعتبار بأهمية الملكية الوطنية. ويجب إجراء المشاورات المتعمقة مع السلطات الوطنية والجهات الفاعلة السياسية الرئيسية والمجتمع المدني بشأن الاحتياجات الميدانية ذات الأولوية.

ثالثا، فيما يتعلق بمسألة الاعتماد المفرط من جانب البلد المضيف على الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة، فقد ساعد جزئيا في تحقيق الاستقرار في البلد الاستفتاء الدستوري في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي عقد بنجاح في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وكذلك الانتخابات العامة التي أجريت بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. في الوقت نفسه، وبالرغم من التطورات السياسية الإيجابية التي حدثت منذ بداية هذا العام، تدل الأحداث الأخيرة التي وقعت في بانغي وفي عدة أجزاء أخرى من البلد على أن الحالة الأمنية لا تزال هشة، علاوة على وجود احتمال التصعيد مرة أخرى. وبالتالي، يجب علينا أن نحث السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى على مضاعفة جهودها الرامية إلى تحقيق استقرار الوضع في البلد. وأكد الكثير من المسؤولين الذين التقيت بهم أثناء زيارتي الأخيرة إلى هناك في أيار/مايو الماضي، بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، أن النجاح الذي تحقق في إصلاح القوات العسكرية الوطنية يكتسي أهمية بالغة. وأرى في ذلك الصدد، أنه ينبغي أن تسهم لجنة القرار ٢١٢٧ في ذلك المسعى عن طريق النظر في طلبات الإعفاءات من حظر الأسلحة كي يتسنى تلبية احتياجات إصلاح القطاع الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبذلك تقدم الدعم إلى البلد في تطوير قواته المسلحة وقوات أمنه.

أخيرا وليس آخرا، فقد تنامى دور الاتحاد الأفريقي في تعزيز السلام والتنمية المستدامة فيما بين الدول الأفريقية خلال

العقد الماضي. وأثبت الاتحاد الأفريقي قدرته على الاضطلاع بدور قيادي في إيجاد الحلول الفعالة للتراعات، وتكتسي آراءه وسياساته المتعلقة بهذه المسألة أهمية خاصة بالنسبة للأمم المتحدة. وإن إطلاق منظومة السلم والأمن الأفريقية، وإقامة هياكله ونشر عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي – التي أذن بها مجلس الأمن – لدليل واضح على تزايد أهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وتقف أوكرانيا – بصفتها عضوا في المجلس وتتمتع بمركز الدولة المراقبة في الاتحاد الأفريقي – على أهبة الاستعداد للإسهام بنشاط في هذا المسعى.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. وأشاطر الآخرين الإعراب عن الشكر للأمين العام، والسيدة أمينة شواهر محمد، والسيد إسماعيل شرقي على إحاطاتهم الإعلامية، وأشكر جميع الوزراء على حضورهم.

وكما سمعنا للتو، فكثيرا ما ترتبط أفريقيا بويلات الحرب. وفي بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية فقد ملايين الأشخاص أرواحهم في التراعات الأكثر دموية منذ الحرب العالمية الثانية، في حين يواجه ملايين الأشخاص في مناطق مثل حوض بحيرة تشاد – كما استمعنا إلى ذلك بالأمس (انظر S/PV.7748) – المجاعة بسبب عدم الاستقرار الذي تسببه جماعة بوكو حرام.

ولكن هذه الصورة غير مكتملة. فهناك العديد من البلدان الأفريقية التي تعيش وتزدهر في جو من السلام، بينما يحاول غيرها التفلّت من دورة التراع، بلدان مثل سيراليون وليبريا وكوت ديفوار. إذاً، كيف يمكننا أن نستفيد من هذه النجاحات في بناء السلام؟ ماذا يمكننا أن نتعلم منها، وكيف يمكن للمجلس أن يدعم بناء السلام حتى يتحقق المزيد من النجاحات؟

أولاً، يجب على جميع أوجه الدعم الذي نقدّمه أن تكون بالشراكة مع شعوب البلدان الأفريقية وحكوماتها. فليس من شأننا فرض الحلول. وينبغي بدلا من ذلك أن نعمل معا لتعزيز قدرة كل بلد على تحديد التهديدات الماثلة أمامه ومساعدته على التصدي لتلك التحديات قبل نشوب التراع. وهذا يعني البناء على الترتيبات القائمة مثل النظام القاري للإنذار المبكر وفريق الحكماء التابعَين للاتحاد الأفريقي. والجهود التي نبذلها بحاجة إلى التركيز على بناء القدرات لمؤسسات البلدان، تماما مثلما قال الأمين العام صباح هذا اليوم، حتى تتمكن من تأمين الموارد المالية المستدامة والتي يمكن التنبؤ بها. وهذا بدوره يتيح للبلدان تطوير عمليات الوقاية والوساطة التي تقودها أفريقيا والتي تدعم الملكية الأفريقية.

ثانيا من الأهمية بمكان أن نخطط بشكل أفضل لتدخلات الأمم المتحدة التي تعكس الدورة الكاملة للتراعات، بما في ذلك النظر منذ البداية في كيفية أن تكمّل بعثات الأمم المتحدة عمل موظفي الأمم المتحدة الموجودين في البلدان المعنية. وهذا يعني بشكل حاسم التخطيط لكيفية خروج البعثات متى تحققت أهدافها. لذلك، أؤيد بقوة عمل خلية التخطيط والتحليل على الصعيد الاستراتيجي التابعة للمكتب التنفيذي للأمين العام. فالتحليل والتخطيط الدقيقان لهما أهمية حيوية بالنسبة إلى فعالية الأمم المتحدة، ويجب تمكين الخلية لتقود أعمال التحليل عبر الأمم المتحدة للتراعات الناشئة.

وينبغي أن يكمن في جوهر هذا التحليل الإدراكُ بأن البلدان متفاوتة، وبأن لها عوامل مختلفة لنشوب التراعات. ويتعين على التخطيط الذي نقوم به أن يستند إلى الفهم الواقعي للأمور. وينبغي أن تكون الولايات مخصصة لكل بلد بذاته، فتصبح نتيجة التخطيط أفضل، واستخدام الولايات التدريجية أحسن. ويمكن لهذه الأمور أن تساعد على كفالة أن تكون الأنشطة والموارد الصادر بها تكليف هي الأنسب للظروف السياسية والأمنية.

وفي بعض الحالات، يتعين علينا أن ندرك أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعمليات بناء السلام قد لا تكون الأقدر على إنجاز بناء المؤسسات، الأمر الذي يتطلب مشاركة المتخصصين في هذا المجال لأمد طويل. ولا بد عند الاقتضاء من الاستفادة من الدعم الذي يقدمه فريق الأمم المتحدة القطري ويقدّمه آخرون.

ثالثاً يحتاج السلام المستدام إلى المشاركة الشاملة من الجميع وإلى الحكم الرشيد. وسيكون تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٦، أمرا بالغ الأهمية. فالمجتمعات المنظّمة جيدا التي تشمل الجميع مع وجود مؤسسات فعالة ومسؤولة تشكل أسس الاستقرار والنمو الاقتصادي. لذلك، يمكننا عن طريق تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد وكفالة الاستخدام الفعال للأموال أن نساعد في معالجة بعض الأسباب الرئيسية الكامنة وراء هشاشة الدول ودوافع النزاع.

وبغية بناء السلام المستدام، يجب السماح لكل فرد بتأدية دوره. وللمرأة دور حاسم في حل النزاعات وبناء السلام، وكذلك في بناء القدرة المؤسسية والقدرة على الصمود. ومشاركة المرأة تحتاج دعما إضافيا.

وبوسع العمل مع الأطراف الفاعلة غير الحكومية والمؤسسات غير الرسمية أن يشكل فرصة هامة. وينبغي ألاّ تسنح هذه الفرصة لمجرد النخبة. فالحصول على الدعم الصحيح وصولاً إلى المنظمات الشعبية والمجتمع المدني سيساعد أيضا في إحداث تغييرات إيجابية في حياة النساء والفتيات، وذلك يعني أن تكون المرأة قادرة على المشاركة دون خوف من الانتقام أو رد الفعل العنيف في المجال السياسي على جميع المستويات الرسمية وغير الرسمية.

ويمكننا أيضا أن نفعل المزيد لإشراك الشباب. ويوجد في أفريقيا العديد من الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٢٠ عاما، وهم موجودون فيها أكثر من وجودهم في أي مكان آخر في العالم. وبغية إرساء السلام والاستقرار والازدهار، من الأهمية بمكان الاستفادة من جميع هذه الإمكانات وتوجيه هذه الطاقة نحو تحقيق تغيير إيجابي. وهكذا، فإننا نحتاج جميعا إلى اغتنام هذه الفرصة لدعم احتياجات الأطفال والشباب من خلال التعليم والتدريب والنشر.

أخيرا، وكما ذكرت من قبل، فإن التصدي للمخاطر المحتملة على الاستقرار في وقت مبكر هو النهج الأكثر فعالية لإحلال السلام المستدام. والقيام بذلك يمنع حدوث معاناة بشرية هائلة، والشعور بالخوف، ويحول دون التشرد، ويكون مجديا من الناحية الاقتصادية. ولكن من أجل أن يكون الإنذار المبكر فعالا، فهو يتطلب اتخاذ إجراءات مبكرة. ويقتضي ذلك إرادة سياسية من فرادى البلدان، والمجلس، ولجنة بناء السلام، والجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية. وآمل أن نبدي جميعنا بعضا من تلك الإرادة في الأسابيع والأشهر المقبلة.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر وفد اليابان على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وأيضا على الورقة المفاهيمية (S/2016/586، المرفق). كما أود أن أشكر الأمين العام، والوزيرة أمينة محمد، والسفير إسماعيل شرقي على بيان كل منهم اليوم.

ترى أوروغواي أنه من الأهمية بمكان الحفاظ على الزخم الذي ولّده القراران المتعلقان باستعراض هيكل بناء السلام، اللذان اتخذهما مجلس الأمن والجمعية العامة في وقت متزامن – القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ على التوالي – بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل الماضي، حتى نواصل نهجنا البنّاء تجاه هيكل بناء السلام على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

ويعكس طابع النزاعات الحالية داخل الدول واقعا جديداً يزيد من الضغوط على الحكومات الوطنية التي يجب أن تواجه عددا من التحديات في ظل محدودية الموارد والقدرات. وتركز هذه المناقشة المفتوحة على مسألة ذات صلة ومثيرة للاهتمام

بشكل خاص ألا وهي بناء المؤسسات، الأمر الذي يمثّل أحد المجالات ذات الأولوية لبناء السلام.

وفي ظل غياب نظام حكومي مجهز بالمؤسسات القوية والموثوقة، يمكن في نهاية المطاف تحقيق السلام ولكن لا يمكن تعزيزه أو استدامته. فثمة بلدان ترسخت فيها النزاعات العميقة جدا حتى أنه لا توجد فيها حكومات وحدوية ينتمي إليها السكان، وبالتالي يبدو فيها بناء المؤسسات مفهوما بعيد المنال.

ومن أجل بناء السلام، يجب اتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع النمو الاجتماعي - الاقتصادي، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتوطيد المؤسسات، بغية بناء الثقة بين الحكومات الوطنية وشعوبها. وتعلّق أوروغواي أهمية خاصة على قوة المؤسسات باعتبارها عاملا لاستقرار جميع المجتمعات. وكما تشير المذكرة المفاهيمية عن حق، فإن الديمقراطية، والأمن والقانون والنظام على الصعيد الوطني، والحكم المحلي، ونظام الإدارة العامة، والهيكل الاقتصادي والمالي، ونظام الخدمات الاجتماعية الأساسية، ونظام الحوار والمصالحة هي أمور يجب أن تكون جميعها ثابتة وشفافة وموثوقة بغرض كفالة فعاليتها، وحتى يتمكن جميع السكان من جني ثمار السلام على قدم المساواة.

وللمرأة والشباب والأطفال أهمية خاصة، ويتعين اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة مشاركتهم. وفي ذلك الصدد، نكرر ضرورة كفالة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، مع التأكيد على أهمية تعزيز الإدماج الاجتماعي كوسيلة لكفالة مراعاة جميع شرائح المجتمع.

ليس هناك نموذج واحد لتحقيق التنمية المستدامة، ولذلك تعتقد أوروغواي أن الاستراتيجيات الموضوعة في هذا الصدد يجب أن تركز على السمات الخاصة لكل مجتمع بعينه. لهذا السبب، يجب علينا أن نعزز المزيد من المشاركة والتنسيق في ما بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي يمكن أن تقوم بدور حاسم في بناء المؤسسات. فهي التي تتفهم بشكل أفضل واقع البلدان الأعضاء فيها وما تعوزه من احتياجات.

إن خارطة الطريق الجديدة لمنظومة السلم والأمن الأفريقية للأعوام ٢٠١٦-٢٠٢٠ تشكل أداة ممتازة. فهي تحدد دور جميع الأطراف الفاعلة المعنية، وتضع المؤشرات والأهداف المحددة في المجالات ذات الأولوية. وتؤكد أوروغواي أيضا جهود بناء السلام التي يبذلها الاتحاد الأفريقي بنجاح، وخاصة ما يتعلق منها بالسياسات العامة وإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع.

وترى أوروغواي أنه يجب علينا أن ندرك الدور الذي تؤديه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في بناء السلام، ولا سيما في توطيد أركان السلام على الصعيد الوطني. ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أنه عندما يتم سحب عملية من عمليات حفظ السلام أو عندما تُسحب بعثات سياسية خاصة من الميدان، تنشأ مسؤولية مشتركة بين الدولة المضيفة والأمم المتحدة من أجل بناء السلام. وينبغي في المقام الأول أن تتحمل الدولة المضيفة هذه المسؤولية المشتركة، ويجب على الدولة المضيفة أن تقود عملية بناء السلام في أراضيها. والأمم المتحدة تعمل بمثابة عنصر مكمل لسلطات الدولة من خلال دعم جهود بناء السلام. ولكن لم تُنشأ عمليات بناء السلام ليكون بالإمكان اللجوء إليها في جميع الحالات في البلدان المعنية التي لا تتحمل مسؤولياتها بوصفها كيانات ذات سيادة.

لذلك السبب، من المهم للغاية لقادة الدول المعنية أن يقودوا عملية الانتقال إلى بناء السلام، وأن يسخروا جميع الأدوات التي لديهم لبناء القدرات المؤسسية. وتعتقد أوروغواي أنه بمعالجة الأسباب الجذرية والهيكلية للصراع يمكن تحقيق السلام، ويمكن أيضا أن يمثل ذلك جهدا ناجحا لمنع تجدد الصراع في المنطقة.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): لماذا ليس بمقدورنا ضمان مستقبل لأفريقيا يسوده السلام الجماعي؟ في الواقع، ليست الإجابة بسيطة على ذلك السؤال. وهذا هو السبب بالذات الذي يجعلني ممتنا امتنانا كبيرا للرئاسة اليابانية للمجلس على تنظيم هذه المناقشة. أود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الإعلامية التي قدمت لنا صورة أوضح عن الواقع.

لقد مر عقد على تطوير الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لآليات بناء السلام، مثل لجنة بناء السلام، و لم نتمكن بعد من التغلب على دوامة الصراع. أن الحالة في بوروندي وجنوب السودان من الأمثلة على تلك الحقيقة المحزنة. لم نتمكن في بوروندي، من مساعدة شعب بوروندي على بناء سلام دائم ومستدام. و لم يكن بوسعنا توحيد صفوفنا في مجلس الأمن لكي ننقل إلى حكومة بوروندي ضرورة تعريف الأزمة وتحديد الحل لها. إن أهوال التسعينات ماثلة في الأذهان.

أما في جنوب السودان، فنشهد حالة أخرى، حيث يقع اللوم إلى حد كبير على عجز قادة البلد. وأذكر بأنه قبل سنوات قليلة احتفلنا بغبطة في الأمم المتحدة باستقلال جنوب السودان. أما اليوم، فنرى جنوب السودان على نحو مختلف جدا.

ولحسن الحظ، هناك أمثلة إيجابية أكثر من الأمثلة السلبية – ففي بوركينا فاسو، انتصرت أدوات سيادة القانون، وفي غينيا، وليبريا، وسيراليون تم التغلب على الأزمة الناجمة عن فيروس إيبولا، أو حتى الصومال، التي كانت تشكل مثالا قويا لدولة منهارة أصبحت اليوم ترى النور في نهاية النفق. لذلك سأركز على الأمثلة الإيجابية لاستخلاص ثلاثة دروس واضحة ومفيدة من الحالة، وتعزيز جهودنا الرامية إلى إحلال السلام المستدام في القارة الأفريقية.

أولا، إذا اتخذنا نهجا شاملا، يمكننا أن يتبين لنا بأن بناء السلام عملية مستمرة. وليس حدثا لمرة واحدة. فهي عملية مستمرة تبدأ بكلمة أساسية واحدة ''الوقاية'' وسأعطي مثالا على ذلك: في غينيا – بيساو، فإن الجهود الوقائية التي تبذلها الأمم المتحدة، بما فيها لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، تؤتي أُكلها. أو لنأخذ الصومال، كما ذكرت آنفا، عندما يكون التعاون ممتازا بين المؤسسات المختلفة، يمكننا ذلك حقا من الشعور بالتفاؤل.

الدرس الثاني يتعلق بالمرونة. أعتقد أنه أصبح الآن من قبيل الصور النمطية والهرقطة القول، كما نفعل دائما، بأنه لا توجد وصفة وحيدة لولايات وعمليات حفظ السلام والعمليات السياسية الخاصة. غير أن ثمة إمكانية مثيرة للاهتمام ألا وهي أن لعلي اقترح على مجلس الأمن أن نقوم بتحليل إنشاء الآلية الانتقالية التلقائية التي تمكن من الاستفادة من إمكانات لجنة بناء السلام لكي تعمل، على أساس فوري، على سد الفراغ الناجم عن انسحاب أي بعثة من بعثات حفظ السلام. ومن شأن ذلك أن يساعد في حالات مثل جمهورية أفريقيا الوسطى التي بدأت عملية الانتقال من الحالة الملحة لحفظ السلام إلى الجهود المستمرة اللازمة لبناء السلام. ومن الضروري تجنب الحالات التي تجد فيها نفسها البلدان التي لم تعد مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، تواجه مشاكلها بمفردها.

الدرس الرئيسي الثالث، القدرة على تحديد الأولويات. ينبغي لنا أن نحدد الأولويات؟ ومن الواضح، أولا وقبل كل شيء، إن من واجب السلطات الوطنية أيضا حماية مواطنيها. وإن القادة الأفريقيين هم الذين سيتحملون تلك المهمة الصعبة. يجب علينا في المجتمع الدولي أن ندعمهم في تعزيز مؤسساتهم الخاصة. لقد بينت لنا التجربة أن معظم النماذج الناجحة للتعمير بعد انتهاء الصراع هي تلك التي يمكن فيها تسلسل الإصلاح المؤسسي بطريقة ذكية، بدءا بالإصلاحات الأمنية والمضي قدما نحو إصلاحات قطاع العدالة، ومن ثم الانتقال إلى

آليات المصالحة. لقد علمتنا التجربة أيضا أنه لا يمكن التغلب على دوامة الصراع إلا إذا تمكننا من الحصول على مشاركة جميع القطاعات السكانية في البلد، وأعتقد أن هذا هو أهم شيء سأقوله. ماذا تعني مشاركة جميع القطاعات السكانية؟ ببساطة إعطاء دور بارز ونشط للمرأة.

السيد مصطفى (مصر): سيدي الرئيس، أود أن أعرب لكم عن تقدير وفد مصر لجهود اليابان في الدعوة والترتيب لهذا النقاش الهام حول بناء السلام في أفريقيا بوصفه من أكثر المواضيع صلة بقدرة هذا المجلس على صون السلم والأمن الدوليين. ونرحب أيضا بالبيان السياسي الصادر عن هذا النقاش (S/PRST/2016/12)، ونعرب أيضا عن أعجابنا بعدد من الأفكار التي تم التعبير عنها حتى الآن خلال النقاش وتقديرنا لها.

شهدت السنوات الماضية تطورا غير مسبوق في اتجاه تعزيز وتنسيق جهود الأمم المتحدة لبناء السلام، حيث تم تتويج هذا التطور باعتماد القرار المتطابق ٨٢/٢٢ والذي يعتمد مقاربة شاملة بالتركيز على العوامل والسياسات والأنشطة التي تؤسس لاستدامة السلام. ونتطلع إلى أن تسهم هذه المقاربة في إعطاء الزخم السياسي المطلوب لدعم بناء السلام في أفريقيا. إن التحديات الناشئة والجديدة التي تواجهها أفريقيا من تمدد للجماعات المتطرفة، وانتشار الجريمة المنظمة، والهجرة، والتحديات البيئية وغيرها من التحديات غير التقليدية، تتطلب تطوير مقاربة مبتكرة للتصدي لتلك التحديات.

السيد الرئيس، إن التحديات الناشئة والجديدة التي تواجهها أفريقيا من تمدد للجماعات المتطرفة وانتشار الجريمة المنظمة، والهجرة، والتحديات البيئية وغيرها من التحديات غير التقليدية، تتطلب تطوير مقاربة مبتكرة للتعامل مع تلك التحديات. وقد فرضت طبيعة تلك التحديات تداخلا بين جهود تسوية النزاعات وحفظ السلام، وبناء السلام بعد النزاعات، والتنمية المستدامة، في إطار جهد متصل.

ومن ثم، فعلينا التحرر من سيطرة مفهوم إدارة النزاعات واعتماد أسلوب يهدف إلى تسويتها، من خلال التطرق إلى جذورها وأسبابها. فمن ناحية لا يمكن الحديث عن بناء السلام في أفريقيا دون التأكيد على محورية عملية المصالحة الشاملة والإصلاح الأمني بشقيه العسكري والشرطي، ولا تحدي جهود نزع الأسلحة وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم، دون توفير الاحتياجات التنموية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة لإنجاح هذا الجهد، فضلا عن ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية، ونزاهة القضاء واستقلاليته، وسيادة القانون. ومن ثم تكون عملية دعم بناء المؤسسات ذات الصلة بتلك المحاور، هي أساس جهود بناء واستدامة السلام في أفريقيا.

السيد الرئيس، لا يسعنا تجاهل توازى عملية بناء السلام في أفريقيا، مع انطلاقة جهود تنفيذ استحقاقات أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، وكذلك أجندة ٢٠٦٣ التي تعبر عن الإرادة الأفريقية وخصوصية أولوياتها، فلا يمكن الحديث عن إرساء قواعد الحكم الرشيد وسيادة القانون وتطبيق مبادئ الديمقراطية والعدالة في مجتمعات يقهرها الفقر والمرض والجوع، وتنقصها أسس الحياة الكريمة التي أعدتها المرجعيات الدولية. ومن هنا تكمن أهمية توازي إرساء الدعائم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لضمان انطلاق عملية التنمية المستدامة والسلام المستدام.

وفي هذا الإطار، قامت مصر من خلال الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، بتدريب أكثر من ٧٠٠ من الكوادر الأمنية والطبية والقضائية والزراعية والصحية، من الدول التي يشملها عمل لجنة بناء السلام، وذلك كجزء من عملية بناء الكوادر البشرية في تلك الدول.

أود أن أعيد التأكيد على عدد من الركائز الأساسية.

الركيزة الأولى، هي الالتزام الكامل بمبدأ الملكية الوطنية للدول الأفريقية في جهود بناء واستدامة السلام، واضطلاع

الجهات الوطنية بمسؤولية تحديد وتخطيط وتنفيذ أولويات بناء السلام وبناء المؤسسات.

ثانيا، أهمية العمل على الارتقاء بفعالية لجنة بناء السلام، بحيث تضطلع بدورها كمحفل للتنسيق بين الجهود الوطنية والإقليمية والدولية، وتقديم المشورة والمقترحات لمجلس الأمن، لتمكينه من إصدار الولايات التي تدعم تنفيذ استراتيجيات متكاملة لبناء واستدامة السلام.

ثالثا، أهمية توفير تمويل مستدام وقابل للتنبؤ وسريع لبناء السلام في أفريقيا، والعمل على تحقيق أكبر قدر من اتساق أولويات عمل آليات التمويل الدولية، وتعزيز قدرة صندوق بناء السلام على الاستثمار في برامج ومشروعات تركز على الارتقاء بالقدرات البشرية والمؤسسية في الدول الأفريقية.

رابعا، تعزيز مشاركة المرأة الأفريقية والشباب في مختلف مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة لعمليات بناء السلام في القارة.

خامسا، ضرورة تفعيل سياسة الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد النزاعات، ومبادرة التضامن الأفريقية، وذلك في إطار جهود تطوير هيكل السلام والأمن الأفريقي.

وهناك اقتراح مصري سابق بإقامة مركز متخصص لإعادة الإعمار والتنمية في أفريقيا وهو الاقتراح الذي بات ملحا، ويستهدف دعم إقامة المشروعات والبرامج لتعزيز القدرات الأفريقية لبناء وإدارة المؤسسات الوطنية. ونرحب بالاقتراح الذي تقدم به السيد اسماعيل شرقي مفوض السلم والأمن، بشأن عقد اجتماع سنوي لتبادل الخبرات والدروس بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في إطار شراكة استراتيجية حقيقية بين المنظمتين.

ختاما، السيد الرئيس، إن متطلبات بناء واستدامة السلام ضخمة ومتشعبة وتتطلب جهدا متواصلا، ومن ثم، يجب أن نبني على الدروس المستفادة والخبرات المتراكمة والتخلص من التشرذم والازدواجية التي تنال من فاعلية انخراط الأمم المتحدة في دعم بناء واستدامة السلام في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكّر المتكلمين بضرورة أن تقتصر بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق من أجل تمكين المجلس من تأدية أعماله بسرعة. وأرجو أن تتفضل الوفود التي لديها بيانات طويلة بتعميم نصوصها المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة، كما أناشد المتكلمين تلاوة بياناتهم بسرعة معقولة حتى يتسنى تقديم الترجمة الشفوية بدقة.

كما أود إبلاغ جميع المعنيين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء، إذ أن لدينا عددا كبيرا من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لممثلة المكسيك.

السيدة آرييتا مونغيا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): ترحب المكسيك بعقد هذه المناقشة المفتوحة، الذي ستشجع على فك حالات القوقعة والتشكيك في مواجهة المهمة الهائلة المتمثلة في الحفاظ على السلام. وهذا تحد منهجي يتطلب منا وضع حد للتجزؤ داخل المنظمة والمشاركة بصورة فعالة ومتسقة ومنسقة. وفي ذلك الصدد، نرحب بمشاركة الأمين العام والوزير كيشيدا، فضلا عن الإحاطاتين الإعلاميتين اللتين قدمهما ممثلا لجنة بناء السلام والاتحاد الأفريقي.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، من الضروري أن نقيم حوارا فعالا بين مجلس الأمن والجهات الفاعلة الرئيسية للمنظمة. ويجدر هنا لفت الانتباه إلى الدور الذي تضطلع به اليابان في تعزيز هذا الحوار خلال فترات عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن وبصفتها رئيس فريق لجنة بناء السلام العامل المعني بالدروس المستفادة. وعلى وجه الخصوص،

نرحب بالتغييرات الشاملة التي سيحدثها تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢ والقرار ٢٨٢ ٢ (٢٠١٦)، اللذان وضعا معا خارطة طريق لتحقيق السلام المستدام.

إننا نتكلم عن رؤية جديدة تركز جهودنا على منع نشوب النزاعات وعلى اتخاذ نهج استباقي واستراتيجي وطويل الأجل، بدون إغفال كون كل مرحلة من مراحل أي نزاع بالغة الأهمية ولا بد من معالجة أسبابها الجذرية. وترتبط تلك الأسباب الجذرية ارتباطا وثيقا بالركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة، بالنظر إلى أنه لا يمكننا التفكير في إحلال السلام والأمن بدون التفكير أيضا في تحقيق التنمية وحقوق الإنسان. ونحن مقتنعون بأن تعزيز مؤسسات سيادة القانون والمساءلة والشفافية على نفس القدر من الأهمية التي يتسم بها تعزيز التنمية المستدامة والشاملة. وإزاء تلك الخلفية، فإن المفهوم الجديد للسلام المستدام يستند إلى الهدف ١٦، ولكنه يتجاوزه، لينشئ تآزرا مثاليا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما أن هذا التحول النمطي يلفت الانتباه أيضا إلى ضرورة وضع الإنسان في لب جهودنا. فهو دعوة إلى الاستثمار في المجتمعات المحلية والحفاظ على سلامة النسيج الاجتماعي من أجل إيجاد المزيد من الفرص لتحقيق التنمية والاستقرار السياسي والاجتماعي.

وخلال السنوات العديدة الماضية، تعلمنا عددا من الدروس. فقد أكد المجتمع الدولي على أن استقرار البلدان المتأثرة بالنزاع لا يتوقف على تحسين الأمن وحده، بل يتوقف أيضا على احترام حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون وتشجيع التنمية. وتقر المكسيك بأن بعض التحديات التي تواجه أفريقيا في دعم عمليات السلام متصلة بالانتقال الديمقراطي وبناء الديمقراطية. ولذلك السبب، ومنذ عام ٢٠٠٩، دأبنا على تقديم المساعدة التقنية والتدريب في المسائل المتعلقة بالانتخابات إلى البلدان الأفريقية التي طلبت هذه المساعدة. وتعرب المكسيك عن استعدادها لمواصلة تقديم المساعدة الانتخابية والتعاون إلى البلدان المحتاجة إليهما. ومع ذلك، يدل تجدد النزاع مؤخرا في أفريقيا على ضرورة المضي إلى ما هو أبعد من العمليات الانتخابية وتعزيز المشاركة الشاملة للجميع والفعالة لجميع قطاعات المجتمع – وبخاصة، النساء والشباب – في عمليات السلام.

وفضلا عن ذلك، يتطلب منا تحقيق السلام المستدام توحيد جهودنا داخل المنظومة وخارجها، ومن ثم تحقيق القيمة المضافة الكبيرة لإنشاء تحالفات استراتيجية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي. وتؤكد المكسيك مجددا على ضرورة استفادة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا على أساس دوري من الدور الاستشاري الذي تضطلع به لجنة بناء السلام ومنظورها الطويل الأمد، ولا سيما في سياق البلدان الأفريقية المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. ومن شأن ذلك تحسين التنسيق وأيضا المساعدة على تطوير أفضل الممارسات في بناء السلام وتبادل هذه الممارسات.

كما نود أن نناشد مجلس الأمن تعزيز الدور الاستشاري المحدد والاستراتيجي والاستفادة على نحو منتظم من هذا الدور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في الاستعراض الدوري الشامل الذي يقوم به مجلس الأمن للحالات المدرجة في جدول أعماله والحالات المتصلة بإنشاء عمليات حفظ السلام واستعراضها وتخفيضها. والرسالة الرئيسية التي نوجهها هنا هي أننا بحاجة إلى إيجاد حلول أكثر ابتكارا في جميع العمليات المتصلة بهيكل بناء السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، سيتعين على الدول الأعضاء أن تلتزم بتجاوز السبل التقليدية والبديهية التي دأبنا بها على دعم البلدان المتأثرة بالنزاع. وعلى سبيل المثال، وفي إطار طرائق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، قدمت المكسيك وكوبا، من خلال منظمة الصحة العالمية، المساعدة

إلى البلدان المتأثرة بوباء إيبولا. وقدمت المكسيك موارد للفريق ولوازم للكتائب الطبية الكوبية التي تم نشرها في غينيا وليبريا وسيراليون، وهي البلدان الأشد تأثرا بحالة الطوارئ الصحية. وكانت النتائج إيجابية للغاية. ويمكن تكرار أفضل ممارسات التعاون تلك في مجالات أخرى، بما في ذلك في صندوق بناء السلام.

وستواصل المكسيك الاضطلاع بدور فعال وبناء، بوصفها رئيس مجموعة أصدقاء السلام المستدام. ولهذا السبب يسرني أن أشير إلى أن نحو ٣٠ بلدا شاركت في الاجتماع الأول للمجموعة، اقتناعا منها بأنه لا بد من تحويل السلام المستدام إلى هدف معاش له وجود شامل وقوي في كامل منظومة الأمم المتحدة. ويشمل هذا إحداث تغيير في نهجنا المتخذ نحو الطريقة التي نعمل بها لتحقيق السلام الذي يمكنه الحفاظ على نفسه والمستدام للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد سوبرال دوارتي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): ذات مرة قال نيلسون مانديلا، الذي جرى الاحتفال مؤخرا بيومه الدولي، إنه حلم بأفريقيا التي تعيش في سلام مع نفسها. وريثما يتحول حلمه إلى واقع، لننظر إلى أفريقيا ليس بوصفها قارة تتضمن تحديات فحسب، بل باعتبارها قارة تتضمن أيضا حكمة كبيرة وإبداعا ومستقبلا واعدا. وبهذه الروح، أود أن أشير إلى بعض أوجه التقدم الذي شهدنا إحرازه مؤخرا في القارة الأفريقية في مجال السلام والأمن.

فقد طور الاتحاد الأفريقي على وجه الخصوص نمطا هاما للتعاون مع الأمم المتحدة. وتضطلع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور حاسم وبناء في بلدان مثل غينيا – بيساو. كما تضطلع المنظمات دون الإقليمية الأخرى بدورها في تعزيز السلام والنهوض بالمؤسسات.

والجدير بالذكر أن ثلاث عمليات هامة لحفظ السلام في أفريقيا حاليا تقودها النساء – وهي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وفي غرب أفريقيا، أحرز تقدم كبير في العمليتين الانتقاليتين في ليبريا وكوت ديفوار. وألغيت نظم الجزاءات المفروضة على البلدين. وفي كوت ديفوار، مددت عملية الأمم المتحدة لمرة واحدة أخيرة. وفي ليبريا، تولت الحكومة كامل مسؤولياتها عن الأمن الوطني في الشهر الماضي.

وخرجت غرب أفريقيا مؤخرا من تفشي فيروس إيبولا. وبالرغم من الخسائر المأساوية التي بلغت ١١٠٠٠ من الأرواح، فإن الإجراءات المنسقة التي اتخذها لأمم المتحدة والدور الأساسي للإنذار المبكر الذي اضطلعت به لجنة بناء السلام أسهمت في منع وقوع المزيد من الخسائر. وهذا يؤكد على أهمية أنشطة لجنة بناء السلام في الحفاظ على السلام في القارة. وكسبت اللجنة خبرة كبيرة في مساعدة البلدان مع مراعاة منظور طويل الأجل. وتتيح عضوية اللجنة المتنوعة عقد مناقشات شاملة للجميع تعكس طائفة واسعة من الآراء.

وكما يبين بصورة محزنة تجدد اندلاع الصراعات في بعض البلدان، فإن الحفاظ على السلام هو أحد أصعب المسائل التي يواجهها المجتمع الدولي. ولطالما نادت البرازيل بأهمية تشجيع السياسات الإنمائية من أجل تعزيز الاستقرار في حالات الصراع وما بعد الصراع. والترابط بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان أمر أساسي في فكرة بناء السلام.

ومع الإقرار بالتقدم المحرز، من المهم أن نأخذ بعض الصعوبات التي لا تزال أفريقيا تواجهها في الاعتبار. فوفقا للتقديرات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، خسرت القارة تريليون دولار خلال العقود الخمسة الماضية بسبب التدفقات

المالية غير المشروعة. وعلى نفس المنوال، خلص تقرير أحدث عهدا صدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن البلدان النامية تخسر بلايين الدولارات سنويا بسبب التلاعب في فواتير تجارة السلع الأساسية. وهذه ليست مجرد مسألة أفريقية، بل إنها مسألة تهم المجتمع الدولي بأسره.

ولا يمكن حل الصراعات في أفريقيا دون الأخذ بعين الاعتبار المسألة الحاسمة المتمثلة في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. ويتعين أن تعالج جهود بناء السلام هذه المسألة من أجل الحفاظ على السلام. وتبين الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، على سبيل المثال، أن عوامل، من بينها وفرة الموارد الطبيعية وليس نقصها، يمكن أن تؤجج العنف.

وفي ما يتعلق ببوروندي، نسلم بالحاجة إلى اتخاذ تدابير فورية لتجنب المزيد من العنف. ومع ذلك، نعتقد أن المجلس ينبغي أن يعطي الأولوية لتعزيز المصالحة من خلال الحوار الشامل للجميع والملكية الوطنية. ولا تزال الحالة الإنسانية الهشة في المنطقة تتفاقم بفعل تدفق ٢٧٠ ٠٠٠ لاجئ من بوروندي إلى البلدان المجاورة. ولا بد من الاعتراف بمركز وحقوق هؤلاء اللاجئين واحترامهما بصورة كاملة. وينبغي دعوة التشكيلة التابعة للجنة بناء السلام إلى الإعراب عن مواقفها.

ومن المؤسف بشكل خاص الأزمة الحالية في جنوب السودان. وينبغي أن تظل الأمم المتحدة ملتزمة بالعمل مع جميع السودانيين الجنوبيين والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والشركاء الإقليميين الآخرين.

ولا تزال منطقة الساحل تواجه عواقب التدخل المشؤوم في ليبيا، والذي أسهم في زيادة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وانتشار أنشطة الجماعات الإرهابية في المنطقة، وهو ما تجسده الحالة في مالي. وبالمثل، فإن منطقة حوض بحيرة تشاد منكوبة بالتطرف العنيف الذي يفضي إلى الإرهاب، حيث تواصل جماعة بوكو حرام تأجيج مخاوف السكان المدنيين وتزيد من آلامهم. وينبغي النظر إلى ذلك باعتباره تحذيرا قويا من اللجوء إلى القوة العسكرية بوصفها أولى تدابير حل النزاعات.

ومن المحزن أن نعترف بأن العديد من هذه الحالات كان من الممكن أن تكون أقل إيلاما أو كان من الممكن تفاديها لو جرى اتباع نُهج مختلفة. وبهذا المعنى، تمثل الاستعراضات الأخيرة بشأن عمليات حفظ السلام وبشأن هيكل بناء السلام وبشأن المرأة والسلام والأمن خطوة في الاتجاه الصحيح. فهي تتفق على التشديد على الوقاية وعلى إيجاد حلول سياسية للنزاعات عن طريق الحوار والدبلوماسية في أفريقيا وفي غيرها من الأماكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل إيطاليا.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة اليوم والتي نرى أنها حسنة التوقيت تماما، إذ أنها تأتي في أعقاب القرار الذي اتخذه مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كيغالي مؤخرا بتفعيل صندوق السلم التابع للاتحاد الأفريقي ونجاح المؤتمر الوزاري لإيطاليا وأفريقيا الذي عُقد في أيار/مايو في روما، والذي أطلق نمطا جديدا من الحوار والتعاون مع القارة الأفريقية. وتؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وتود أن تبدي الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

إن إيطاليا، بصفتها عضوا في لجنة بناء السلام، تؤيد تماما المفهوم الجديد للحفاظ على السلام وضرورة الاستثمار في عمل اللجنة لكفالة التمويل المستدام. وفي هذا العام، استأنفنا تمويل صندوق بناء السلام، والتزمنا بزيادة معونتنا الإنمائية. وفي عام الاستدامة، يشكل المفهوم الجديد للحفاظ على السلام أمرا أساسيا لاستقرار السلام واستدامته في الأجل الطويل، ولا سيما في أفريقيا، تلك القارة التي ما زالت تستضيف الغالبية العظمى من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والتي تقع في صميم جهود الأمم المتحدة لبناء السلام.

ولهذه الأسباب، اقترحنا في روما اتفاقا بشأن الاستدامة بين إيطاليا وأفريقيا، يتمحور حول مفهوم رئيسي هو استدامة السلام والأمن، وذلك بغية تفادي النزاعات ومنع العودة إليها وتحقيق هدف جعل أفريقيا خالية من النزاعات. ثانيا، يؤيد الاتفاق الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية بهدف الاستفادة من الفرص الهائلة التي تتيحها القارة. ثالثا، يدعم الاتفاق الاستدامة في مجال إدارة الهجرة، استنادا إلى اتفاق الهجرة الذي اقترحته إيطاليا على الاتحاد الأوروبي بهدف تشجيع اتباع نهج استراتيجي حيال المسألة، بالتعاون مع الشركاء الأفريقيين والأوروبيين.

وبوصفنا من أعضاء مجلس الأمن الجدد، سنستفيد بصورة كاملة من التوصيات الواردة في المذكرة المفاهيمية (S/2016/566، المرفق) وفي البيان الرئاسي المعتمد للتو (S/PRST/2016/12)، حيث نعمل على نحو وثيق بشأن هذه المسائل مع هولندا في ضوء الاتفاق على تقاسم فترة عضوية السنتين ٢٠١٧-٢٠١٨ لضمان استمرارية العمل. وأود الآن أن أركز على بضع نقاط.

أولا، نؤكد على أهمية الملكية، التي تمثل دعامة لأنشطة بناء السلام في أفريقيا وفي أماكن أخرى. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إشراك جميع أصحاب المصلحة الوطنيين بصورة نشطة وبطريقة مسؤولة وشاملة للجميع.

ثانيا، نود أن نشدد على الشراكات وعلى عمل الأمم المتحدة بوصفها عاملا مساعدا في تحقيق السلام من أجل تيسير الدعم السياسي والاقتصادي والمالي بغية تنفيذ استراتيجيات بناء السلام. وفي هذا السياق، فإن دور الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية أمر بالغ الأهمية. كما أود أن أشير إلى التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام وزيارة رؤسائها إلى البلدان المعنية باعتبارها مثالا ملموسا على العمل في شراكات من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.

ثالثا، نود أن نسلط الضوء على دعم ثقافة الوقاية وتعزيز قدرات الجهات الفاعلة المحلية على القيام بدور قيادي في الوساطة. وما فتئت إيطاليا تدعم الاتحاد الأفريقي من خلال تعزيز قدراته في هذا الصدد. وإشراك النساء والشباب والزعماء الدينيين المعتدلين مسألة أساسية لبناء أساس متين للمصالحة الطويلة الأمد ووضع رؤية مشتركة للمستقبل.

رابعا، ينبغي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) وصقلها حتى تعمل في انسجام مع الخطة ٢٠٦٣، أفريقيا التي نصبو إليها. ويتعين النظر إلى الخطتين باعتبارهما خطتين متكاملتين لتحسين ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحيلولة دون العودة المحتملة إلى الصراع. وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ هو أفضل أداة في متناولنا لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات وعدم الاستقرار عن طريق الاستفادة الكاملة من الصلة التي تخلقها الخطة بين التنمية والسلام وحقوق الإنسان، ولا سيما المساواة بين الجنسين، والحوكمة والمساءلة. وفي ضوء النهج المتكامل المقترح في خطة عام ٢٠٣٠، ثمة حاجة إلى التفكير في تعزيز الصلة بين السلام والتنمية المستدامين عبر الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يشجع بناء مجتمعات سلمية ومستقرة.

وأخيرا، أود أن أشدد على أهمية بناء القدرات والمؤسسات، الذي يمثل مفتاح الحفاظ على السلام. إن المؤسسات المستقرة والقائمة بوظائفها هي أفضل طريقة لتفادي العودة إلى الصراع حيث أنها توفر، في جملة أمور، الخدمات التي يحتاجها المواطنون وتهيئ البيئة المناسبة للفرص التجارية. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى التدريب الذي تنظمه شرطة الجمارك الإيطالية لضباط الجمارك ومراقبة الحدود من عدة بلدان أفريقية لتعزيز قدراتها في هذا القطاع الحيوي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل باكستان.

السيد منير (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن بناء السلام في أفريقيا. ونتقدم بشكر خاص إلى وزير الخارجية كيشيدا والأمين العام بان كي – مون ومقدمي الإحاطات الإعلامية والوزراء الآخرين على بياناتهم. إنه لمن دواعي سرورنا البالغ أن يكون الوزير كيشيدا حاضرا هنا في مجلس الأمن اليوم.

إن جميع البلدان المدرجة حاليا في جدول أعمال لجنة بناء السلام تقع في أفريقيا. وفي الواقع، يظل التركيز الرئيسي للجنة بناء السلام على أفريقيا. وعلى الرغم من الأمثلة على التغيير الإيجابي عن طريق أنشطة بناء السلام في بلدان مثل ليبريا وكوت ديفوار، لا تزال أفريقيا تواجه تحديات هائلة. وقد حدث تغيير حقيقي على أرض الواقع بفضل عمل لجنة بناء السلام في تعبئة الموارد وتقديم المشورة بشأن الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام والانتعاش بعد انتهاء النزاع وتركيز الاهتمام على التعمير وبناء المؤسسات وإرساء الأساس للتنمية المستدامة والمساعدة في تطوير أفضل الممارسات وضمان توفير تمويل يمكن التنبؤ به. وقد استفادت أفريقيا من ذلك.

ويزعزع العنف في أفريقيا استقرار الحكومات ويدمر سبل العيش ويقوض الاقتصادات الوطنية ويضر بالهياكل الأساسية ويؤدي إلى نزوح السكان ويعرقل تقديم الخدمات التعليمية والصحية. وكانت إحدى الرسائل الرئيسية التي خرجنا بها من تقرير فريق الخبراء الاستشاري (S/2015/490) هي أن بناء السلام يجب أن يشمل التركيز بقوة على منع نشوب النزاعات وعلى بناء شراكات واسعة النطاق وشاملة للجميع. ويحدد تقرير الفريق وقرارا مجلس الأمن والجمعية العامة المتخذان في الربيع الماضي (القرار ٧٠/٢٦٢ والقرار ٢٨٢ ٢ (٢٠١٦)، على الترتيب) التحديات التي تواجه بناء السلام بصورة فعالة بعد انتهاء النزاع، والأدوات اللازمة لذلك. وأشارت الوثائق الثلاث إلى ضرورة بذل جهود جماعية من جانب الجهات الفاعلة السياسية والأمنية والإنمائية لصالح السلام المستدام.

إن عدم تحديد الأولويات يمكن أن يؤدي إلى دورات انتكاسية مأساوية. وبالمثل، تظل معالجة الأسباب الجذرية للصراع أمرا مهما لتجنب تكرار حدوثه. واسمحوا لي أن أوضح بعضا من أفكارنا حول أفضل الممارسات.

أولا، إن احتياجات ما بعد الصراع في أفريقيا متنوعة، بدءا من بناء المؤسسات وإعادة الإعمار الاقتصادي، إلى الإصلاح القضائي وإصلاح قطاع الأمن. ويتعين أن تكون تدخلات بناء السلام مصممة لحالات بعينها.

ثانيا، ثمة موضوع واحد مشترك لقصص النجاح في القارة هو الملكية الوطنية الشاملة. ونحن بحاجة إلى مراعاة ذلك عندما نضع البرامج المستقبلية.

ثالثا، أظهرت إعادة تركيز لجنة بناء السلام بسرعة خلال المراحل الأولى من أزمة فيروس إيبولا أنها مناسبة وقابلة للتكيف، وأنها تحقق نتائج. وينبغي مواصلة الاهتمام بالأزمات الناشئة.

رابعا، عندما نتكلم عن بناء السلام كشأن متواصل، فلا يمكن أن تقتصر أنشطته بالتأكيد على مرحلة واحدة فحسب. وتهيئة الظروف المناسبة التي توفر الأمن والرفاه الاقتصادي هامة بقدر أهمية منع نشوب الصراعات وحلها. وينبغي توجيه بناء القدرات المؤسسية والتدريب وتنمية المهارات نحو دعم أصحاب المصلحة المحليين وإشراك الأطراف الفاعلة الخارجية في هياكل بناء السلام وأنشطته.

خامسا، لدى المنظمات الإقليمية مصلحة مباشرة في توطيد السلام. ويظل تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على تسوية النزاعات، والحفاظ على السلام والأمن الإقليميين، وتعزيز التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية يشكل أمرا حيويا.

وطاقات أفريقيا غير المسبوقة وغير المستغلة بشأن النمو والتنمية، وتاريخها الإيجابي مؤخرا – وفقا لإحدى الدراسات، انتهت حروب أكثر مما بدأت في أفريقيا منذ أوائل الثمانينات – والتحولات السلمية في العديد من البلدان، كلها علامات مشجعة. ولا يمكن تحقيق الازدهار والسلام في أفريقيا إلاّ في حال معالجة الأبعاد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية للأزمات. ودعمت باكستان أفريقيا من خلال إسهاماتها في حفظ السلام، وبناء القدرات، والمساهمات المعيارية والمالية في مجال بناء السلام. ونحن لا نزال ملتزمين بتحقيق السلام والأمن والتنمية في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد بلاسي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا: إندونيسيا، بروني دار السلام، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار، وبلدي، تايلند. وأود أن أعرب عن تقدير الرابطة للرئاسة اليابانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم، ولكل الذين قدموا إحاطات إعلامية على ملاحظاتهم. وترحب الرابطة أيضا باعتماد مجلس الأمن للبيان الرئاسي S/PRST/2016/12 بشأن هذه المسألة.

لقد دعا استعراض هيكل بناء السلام إلى الابتعاد عن عقلية بناء السلام في فترة ما بعد الصراع، وحثنا على النظر إلى بناء السلام بشكل أكثر شمولا كجزء من السلام المتواصل الذي يمتد من منع نشوب الصراعات وحلها إلى إرساء أسس السلام المستدام. ويتماشى ذلك مع نهج الرابطة الشامل حيال السلام والأمن. ولكي يتجذر السلام وينمو بقوة، يجب أن يملك البلد وسائل وآليات لاستدامة الجهود التي بذلها المجتمع الدولي والبناء عليها. وفي هذا الصدد، تركز المذكرة المفاهيمية للرئاسة (S/2016/586، المرفق) بحق على أهمية بناء المؤسسات والقدرات بغية إنشاء مجتمع سلمي يستطيع الصمود.

ويكتسي التركيز على أفريقيا اليوم أهمية خاصة بالنسبة إلى مجلس الأمن. وفي حين أن بعض البلدان الأفريقية التي كانت مدرجة في جدول أعمال المجلس حققت السلام والاستقرار، لا يزال عدد منها لا بأس به يعاني من النزاعات ويعيش سلاما هشا. ونود كإسهام منا أن نؤكد على الاعتبارات التالية.

يتعلق الاعتبار الأول بالملكية الوطنية. إن أحد الأسباب الكامنة وراء الصراع وعدم الاستقرار يتمثل في الاستبعاد من العملية السياسية وعملية صنع القرار. لذلك، تشكل الملكية الوطنية الشاملة شرطا أساسيا لنجاح بناء السلام. ويجب أن يبدأ ذلك بإجراء حوار حقيقي بين جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء والشباب. وهذه العملية ضرورية لبث الشعور بالملكية في مؤسسات الدولة، فضلا عن استعادة شرعيتها والثقة بها.

ويتعلق الاعتبار الثاني بالشراكة. إن الرابطة تدعم دورا أكبر لأفريقيا في معالجة المشاكل الأفريقية. فهناك خبرة ومعرفة واسعتان في ميدان بناء السلام في المنطقة. ونكرر، على وجه الخصوص، اعتراف المجلس والجمعية العامة في قرار كل منهما حول استعراض هيكل بناء السلام بالدور البارز للاتحاد الأفريقي في هذا الصدد. والجدير بالثناء أن بناء السلام يشكل إحدى الأولويات الرئيسية في خارطة طريق هيكل السلام والأمن الأفريقي ٢٠١٦-٢٠٢٠. كما نشجع تعزيز تبادل الآراء والحوارات بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، فضلا عن هيئات الأمم المتحدة الأخرى المعنية ببناء السلام، من أجل تحقيق التآزر وكفالة التكامل. بالإضافة إلى ذلك، تظهر التجربة في منطقتنا أن الشراكة مع المجتمع المدني يمكنها أن تساهم في التصدي لتحديات بناء السلام، وخاصة في مجال التنمية. ونحن نعتقد أن تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني الأفريقي يمكنه أن يؤدي إلى الأثر الإيجابي نفسه.

أخيرا، أنتقل إلى الدعم المتواصل. نحن نود أن نتناول جانبين بعينهما. إن بناء السلام يتطلب التمويل الكافي والمنتظم، ولكن صندوق بناء السلام الذي دعم العديد من المشاريع الحفازة حول العالم، لا يزال يواجه مصاعب مالية. وينبغي النظر في حصول الصندوق على الاشتراكات المقررة. ويجب علينا أيضا أن نبحث عن وسائل بديلة لتمويل أنشطة بناء السلام في أفريقيا. وينبغي النظر بجدية في الشراكة مع القطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية، ومصارف التنمية الإقليمية. ومن جانبنا، وفّرت دول الرابطة التعاون التقني للبلدان في أفريقيا من خلال العديد من برامج التعاون الإنمائية. وإننا نشجع تعميق التعاون في ما بين بلدان الجنوب وتعزيزه في ميدان بناء السلام.

إن الإسهام القيّم لبلدان الرابطة في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة لبناء السلام هو أمر معروف جيدا. فهناك أكثر من ١٠٠٠ فرد من بلدان الرابطة منتشرون في بعثات للأمم المتحدة في أفريقيا دعما لها، مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث يمثل بناء مؤسسات العدالة والأمن إحدى المهام ذات الأولوية. ومن أجل كفالة الاتساق والاستمرارية، وكذلك الحفاظ على المكاسب التي تحققت في مجال بناء السلام، ينبغي منذ المراحل الأولى وضع التخطيط الدقيق لخروج البعثة، وتوفير الدعم في فترة ما بعد بعثة الأمم المتحدة. ويعدّ إشراك أفرقة الأمم المتحدة القطرية ونظام الأمم المتحدة الإنمائي أمرا حاسما أيضا لتحقيق هذه الغاية.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بتكرار التزام الرابطة ببناء السلام في أفريقيا. ولا يسعنا أن ننتظر حتى تصمت المدافع. فأعمال بناء السلام يجب أن تبدأ الآن. وأعضاء الرابطة على أهبة الاستعداد لتقديم دعمنا وتعاوننا إلى المجلس وإلى أصدقائنا في أفريقيا لبناء مجتمعات صامدة ومزدهرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد لوبر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئاسة اليابانية للمجلس على عقد هذه المناقشة. سوف أركز في بياني على ثلاثة جوانب أعتقد أنها هامة بشكل خاص لبناء السلام: الملكية الوطنية؛ والترابط بين الأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية والوطنية؛ ودور هيكل الأمم المتحدة في بناء السلام.

وفي إطار انخراط سويسرا في العمل بأفريقيا، فهي تعلّق أهمية كبرى على مبدأ الملكية الوطنية الشاملة من خلال التعاون الوثيق مع السلطات والمجتمعات الوطنية والمحلية.

بيد أنه بقدر حاجة البلدان المتضررة من النزاعات إلى المساعدة الدولية، فإن بناء السلام لا يمكن أن ينجح إذا كان مصمما بوصفه تدخلا خارجيا أو إذا تم النظر إليه على هذا النحو. ودون التزام مقابل من الحكومة والجهات الفاعلة الرئيسية الوطنية، لا يمكن لأي مجتمع بناء سلام مستدام أو إطلاق حوار شامل للجميع. ويمثل التخفيف من مخاطر أن تضعف مؤسسات الدولة وتصبح أقل شمولا وتمثيلا في بيئة ما بعد انتهاء النزاع أحد التحديات الرئيسية التي تواجه بناء السلام. وتكتسي إرادة صانعي القرارات السياسية وقدراتهم في تحمل مسؤولياتهم الوظيفية، فضلا عن وجود مؤسسات شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة، أهمية حاسمة في نجاح بناء السلام. وفي ذلك الصدد، أشدد على أن هناك العديد من قصص النجاح في بناء السلام في أفريقيا. فلنتعلم من هذه الأمثلة ونبني عليها.

وهذا يقودني إلى النقطة الثانية. يتمثل سبب آخر لإخفاق عمليات بناء السلام في انعدام التنسيق بين الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والوطنية. ففي كثير من الأحيان، تتحول جهود بناء السلام المختلفة إلى منافسات غير بناءة ويناقض بعضها بعضا. وقد تم تسليط الضوء على الحاجة إلى زيادة

الاتساق بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية وحتى دون الإقليمية في القرار الأخير بشأن بناء السلام ٢٢٨٢ (٢٠١٦). وفي أفريقيا على وجه الخصوص، يمكن للأمم المتحدة أن تعتمد على الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين بشبكاتهم الموسعة ومعرفتهم الجيدة بالقارة وتحدياتها وفرصها. ويجب أن تكون هذه الشراكات مدعومة بأوجه تآزر في جوهرها وهياكلها المؤسسية على حد سواء. لذلك يسرني أن أذكر أن صندوق بناء السلام وقع مؤخرا اتفاقا مبتكرا مع الاتحاد الأفريقي، يغطي تمويل مراقبي الاتحاد الأفريقي في بوروندي. فلنحاول أن نتعلم من هذه التجربة ليس من حيث المضمون فحسب، بل أيضا من حيث التعاون الإداري.

ثالثا، أود أن أشير إلى الدور الذي يضطلع به هيكل بناء السلام. لقد اعترفت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في مناسبات عديدة، بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضا. وسيكون الاستعداد للعمل وفق هذا الاعتراف حاسما للنجاح في تنفيذ القرار الجديد بشأن بناء السلام، ولا سيما فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات. وسيلزم الأمر عددا من التدابير لإحراز تقدم على المسارين التاليين.

أولا، يجب تعزيز الصلة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، وذلك بالطبع، مع الاحترام الكامل لولاية كل منهما. وكما ذكر الممثل الدائم لنيوزيلندا، لم تحقق لجنة بناء السلام بعد كامل إمكاناتها على صعيد دعم مجلس الأمن في المنع الهيكلي والشامل لنشوب النزاعات على المدى البعيد. ومن الضروري أن يكون هناك تفاعل منتظم وجوهري بقدر أكبر بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، بما في ذلك رؤساء التشكيلات. ومن شأن ذلك أن يسمح للمجلس بإدماج هذه التدابير في منظورات للسلام أكثر شمولا وطويلة الأجل، لنمض في طريق الحفاظ على السلام.

ثانيا، نشجع جميع الدول الأعضاء على إيلاء مزيد من الاهتمام للصلة بين حقوق الإنسان والسلام. وفي ذلك الصدد، أطلقت سويسرا و ٦٣ من الدول الأعضاء الأخرى، في الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء مجلس حقوق الإنسان في ١٣ حزيران/يونيه، نداء عاما لوضع حقوق الإنسان في صميم منع نشوب النزاعات. ويشدد هذا النداء العام على أن حقوق الإنسان يجب أن تضطلع بدور أبرز في كل مرحلة من مراحل سلسلة منع نشوب النزاعات وأنه لذلك السبب، ينبغي تكثيف التعاون بين مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد ساندوفال كوخولون (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): تشكر غواتيمالا اليابان على عقد هذه المناقشة المفتوحة تحت رئاستها، والأمين العام بان كي – مون والوزيرة أمينة محمد والسفير إسماعيل شرقي على إحاطاتهم الإعلامية. ونرحب باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2016/12 والذي جاء في الوقت المناسب.

يؤيد وفد بلدي مضمون المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة المفتوحة (S/2016/586، المرفق) والتي تشير إلى أن إشراك مختلف قطاعات المجتمع، مثل النساء والشباب والأطفال والمجتمع المدني المنظم – أمر ضروري لتوطيد السلام المستقر والمستدام. وفي هذا الصدد، يشير تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام إلى أهمية إشراك مختلف قطاعات المجتمع في عملية السلام وأهمية شعورهم بامتلاكهم لزمام عملية الحوار والمصالحة من أجل السلام المستدام.

إن تنفيذ بناء السلام في أفريقيا يوفر أمثلة يمكن اعتبارها من الممارسات الجيدة، غير أنه في حالات أخرى لم يرق تحقيق السلام المستدام إلى مستوى التوقعات، حيث تدهورت الحالة على أرض الواقع مما أثر سلبا على السكان المدنيين

وأصحاب الخوذ الزرق والدبلوماسيين. ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة لإدانة تلك الأعمال بقوة. وتقدر غواتيمالا عمل جميع الوحدات العسكرية وضباط الأركان والمراقبين العسكريين المنتشرين في أفريقيا، والذين ما زالوا في الميدان من أجل الاضطلاع بولاياتهم التي غالبا ما تكون في حالات عنف شديد أسفر عن سقوط قتلى وجرحى. ونقدر دور بعثات حفظ السلام المنتشرة في أفريقيا لحماية المدنيين، ولكن من المهم التشديد على أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق الحكومات.

عندما حان الوقت لإحلال السلام في غواتيمالا، وهي بلد عاني من النزاع على مدى أكثر من ثلاثة عقود، قام المجتمع الغواتيمالي بدور حاسم في تحقيق السلام وفي عملية المصالحة الوطنية. وينبغي أن يكون واضحا أن تحقيق السلام الراسخ والدائم يجب أن يقوم على أساس التنمية الاجتماعية والاقتصادية التشاركية الموجهة نحو الصالح العام والتي تلبي احتياجات جميع السكان. وتتطلب هذه التنمية العدالة الاجتماعية بوصفها إحدى دعائم الوحدة والتضامن الوطنيين والنمو الاقتصادي المستدام كشرط للوفاء بمطالب السكان الاجتماعية. وبالمثل، فإن من المهم للغاية أن يشارك المواطنون من جميع قطاعات المجتمع مشاركة فعالة في حوار صريح وشامل وفي عملية المصالحة الوطنية في سياق لجان تقصي الحقائق، التي تساهم في استعادة الثقة وإعادة بناء النسيج الاجتماعي. ويجب على الدولة أن تتيح هذه الفرص للمشاركة والتي توفر التوجيه للتنمية الوطنية. وفي الوقت نفسه، لا بد من تركيز الجهود، عند الاقتضاء، على تنفيذ برامج نزع سلاح وتسريح أطراف النزاع وإعادة إدماجها في المجتمع.

وكما ذكرت في بداية بياني فيما يتعلق بأهمية المشاركة المباشرة للمجتمع المنظم في البحث عن السلام المستدام على أرض الواقع، من الضروري تيسير واحترام وتعزيز مشاركة المجتمع المدني بغية ضمان أن تكون العمليات ديمقراطية وأن تعزز السلام المستدام. وفي الحالات التي تخف فيها حدة النزاعات، يتيح السياق الوطني فرصة لتنشيط المؤسسات الوطنية حتى تتمكن من أن تضمن بوضوح لجميع مواطنيها الحياة والحرية والعدالة والأمن والسلام والتنمية المتكاملة للفرد.

وأخيرا، من المهم الاعتراف بأن الأمم المتحدة يوجد بالفعل تحت تصرفها في الوقت الراهن العديد من القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، فضلا عن التقارير المستكملة، والتي يجب على الدول الأعضاء الرجوع إليها وتنفيذها على الصعيد الوطني من أجل تحقيق السلام على أرض الواقع قبل وأثناء وبعد النزاع.

نحن بحاجة إلى تذكر أن أكبر فشل لهذه المنظمة تمثل في تنفيذ قراراتها وفي توفير المتابعة الحقيقية. وكان هذا هو الحال بالنسبة لبناء السلام. ومن مصلحة الجميع كفالة التنفيذ الفعال لقرارات المجلس، وكذلك تعزيز عمل لجنة بناء السلام والجمعية العامة والمجلس نفسه والاستفادة منه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد كراب (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب ألمانيا بتركيز هذا النقاش على بناء السلام في أفريقيا. ونتفق مع رؤية شركائنا الأفارقة بشأن قارة مسالمة ومزدهرة ومتكاملة، ومافتئنا ندعم آليات كل من أفريقيا والأمم المتحدة التي تعمل لتحقيق تلك الغاية. وألمانيا مقتنعة أيضاً بأن بناء السلام يجب أن ينظر إليه على أنه مسعى يشمل دورة حياة النزاع بالكامل، بداية من الوقاية من الأزمات حتى جهود ما بعد انتهاء النزاع. ونحن بحاجة إلى نهج أكثر إبداعاً من مجرد بناء المؤسسات.

واستخلاصاً للعبر من النزاعات السابقة، كانت ألمانيا من الأطراف الفاعلة الرئيسية في بلورة مفهوم تحقيق الاستقرار في

حياة المدنيين والنهوض به. وهذا الاستقرار يستهدف تهيئة بيئة آمنة وتحسين الظروف المعيشية للسكان المتضررين من النزاع المسلح الداخلي أو بين الدول. وهذا يصب في خدمة الغرض الرئيسي بدعم ومؤازرة العمليات السياسية الرامية إلى التسوية غير العنيفة للنزاعات. ومن خلال تدابير ملموسة على أرض الواقع، يسهم ذلك الاستقرار في احتواء العنف، ووضع حد له في نهاية المطاف.

سأعطي مثالاً على ذلك. بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قمنا بتطوير مرفق تحقيق الاستقرار في ليبيا. ويهيئ ذلك المرفق لإعادة تأهيل سريعة للبنية التحتية الحيوية، ويعزز قدرة البلديات ويدعم السلطات المحلية في جهودها الرامية للاضطلاع بدور أكثر فعالية في بناء السلام. وهو يدعم حكومة الوفاق الوطني الجديدة في جهودها لبناء شرعيتها في أعين السكان. وتوفر ألمانيا جزءاً كبيراً من التمويل لذلك المرفق. ومع ذلك، رأينا أيضاً أن تدابير دعم الاستقرار لن تنجح في غياب الإرادة السياسية للتغيير. لذلك، ينبغي أن تصمم التدابير بشكل من شأنه تمكين الخطوات الأولى نحو المصالحة بين أطراف النزاع. والاستقرار يمكن أن يساعد على إرساء الأسس للتوافق الاجتماعي والسياسي وإنشاء هياكل سياسية شرعية.

في مالي، على سبيل المثال، تساعد ألمانيا الحكومة في تنفيذ اتفاق السلام، مع التركيز بشكل خاص على المضي قدماً في تطبيق اللامركزية. ولن يتحقق الزخم الضروري لاتفاق السلام إلا عندما تصبح اللامركزية واضحة المعالم على أرض الواقع ويشعر السكان بتغيير حقيقي في حياتهم.

ونحن نؤيد بقوة تنفيذ مفهوم دعم الاستقرار المدني عموماً في إطار بعثات الأمم المتحدة. وهذا يتطلب، أولاً، اتباع نهج متكامل. وينبغي أن تستخدم كل الأدوات المتاحة حسب مقتضيات الحال. وهذا يشمل أدوات الدبلوماسية والوساطة والسياسات الإنمائية والمساهمات المالية ومساعدة الشرطة، والعمليات العسكرية لحفظ السلام، عند الاقتضاء.

ثانياً، قد يتطلب الأمر تعزيز الأدوات الموجودة. ولجنة بناء السلام أداة قيمة يمكن أن تساعدنا على تحسين تركيز جهودنا. وينبغي للجنة أن تضطلع بدور أكثر فعالية في الحفاظ على السلام، بتنسيق وثيق مع مجلس الأمن. ولكي يتحقق ذلك، ينبغي إعادة النظر في النظام الداخلي للجنة بناء السلام وتبسيطه.

ثالثاً، كل ذلك يتطلب أموالاً. وصندوق بناء السلام محفز مهم لتنفيذ مشاريع الاستقرار. وبالتالي، في عام ٢٠١٦، ساهمت ألمانيا مرة أخرى في صندوق بناء السلام. وكان المبلغ هذا العام ١١ مليون دولار.

وألمانيا مستعدة للعمل، بالتشاور مع الشركاء، على زيادة تنقيح مفهوم الاستقرار المدني إسهاماً في استدامة السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلجيكا.

السيدة فرانكينت (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الرئاسة اليابانية على عقد هذه المناقشة التي تأتي في وقت بالغ الأهمية بشكل خاص بالنسبة لبناء السلام في أفريقيا.

ووفدي يؤيد البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي لاحقاً. ومع ذلك، أود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

في البداية، لا بد من التأكيد على أن أفريقيا لم تصنع كلها من نسيج واحد، وأن تنوع الحالات هناك شيء عظيم. والأحوال في أفريقيا تتفاوت من منطقة دون إقليمية إلى أخرى. غير أن السلام يصارع من أجل أن يترسخ في أجزاء مختلفة من القارة. ويواجه عدد من البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع تحديات جمة، مثل مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى. وهناك بلدان أخرى أحرزت تقدماً على طريق بناء السلام، مثل بوروندي، تواجه حالة الأزمة مرة أخرى. وجنوب السودان

شهد مؤخراً اندلاع موجة جديدة من العنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وذلك بعد قرابة عام واحد من التوقيع على اتفاق السلام. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا يزال الطريق إلى عقد العملية الانتخابية طويلاً، وإن اتخذت خطوات إيجابية مؤخراً، مثل منح العفو الجماعي والفردي، من أجل تعزيز مناخ سياسي من الثقة في الحوار الوطني.

والمذكرة المفاهيمية التي أعدت لهذه المناقشة (S/2016/586، المرفق) تحدد عدداً من العناصر الأساسية لبناء السلام في أفريقيا. وبالنظر إلى الحالات التي أشرت إليها للتو، تبرز نقطة واحدة تعد أساسية لمنظومة الأمم المتحدة بشكل عام، ومجلس الأمن والبعثات التي يكلفها خصوصاً، وتتمثل في الطابع الهش والحساس لحالات الانتقال. فاتفاق السلام في كثير من الأحيان ليس أكثر من الخطوة الأولى، وليس نهاية العملية. وينعكس ذلك بشكل كامل في مفهوم استدامة السلام، المكرس في قرارين متطابقين لمجلس الأمن (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) والجمعية العامة (القرار ٢٦٢/٧٠). وبلجيكا تحث مجلس الأمن على الدمج الكامل لمنظور استدامة السلام في مداولاته وقراراته في المستقبل.

إن إجراء انتخابات ذات مصداقية يمثل تحدياً كبيراً في سياق التحولات في مرحلة ما بعد النزاع وما بعد الأزمة. وهذا يتطلب الحفاظ على حيز سياسي من القمة إلى القاعدة حيث تكفل حرية التعبير والتجمع لكل الفاعلين السياسيين وجميع مكونات المجتمع المدني. والعديد من بلدان القارة، بما فيها عدد من البلدان الخارجة من النزاع، عقدت فيها الانتخابات مؤخراً، أو يتوقع أن يتم ذلك قريباً. وغالباً ما تتسم تلك الفترات بالهشاشة وتجدد التوتر. وهي تستحق اهتمامنا المتجدد تلافياً لتراجع التقدم الديمقراطي الذي تحقق بالفعل والحفاظ على التقدم المحرز في بناء السلام. ويجب أن نولي اهتماماً خاصاً لضمان إجراء انتخابات حرة وشفافة وشاملة للجميع، جنباً إلى جنب – كما أسلفت للتو – مع احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحريات المدنية، خلال كل مراحل العملية الانتخابية.

وفيما يتعلق بدعم العملية الانتخابية والوساطة بعد الانتخابات، فإن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لطالما اعترف بها كأطراف فاعلة. ولكن من المهم أن يكون هناك اتفاق على المبادئ المشتركة. ومن مصلحة المجتمع الدولي أن يتفق جميع أصحاب المصلحة على توزيع الأدوار وعلى رؤية مشتركة لما يريدون إنجازه في هذا المضمار.

ومثلما هو مبين في أهداف التنمية المستدامة، فإن من الضروري للغاية إنشاء أو إعادة إنشاء المؤسسات المسؤولة والفعالة في البلدان الخارجة من النزاع، سواء في قطاعي العدالة الأمن أو قطاع التمويل العام – إلى جانب الدعم المقدم من الشركاء المعنيين مثل المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

ويجب علينا أن نشدد في ذلك الصدد على المبادرات الدولية والإقليمية الرامية إلى تحسين الشفافية في تنمية وإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك ضمان إمكانية تتبُّعها والتأكد من عدم تأجيجها للنزاعات، علاوة على ضمان الشفافية في التدفقات المالية الناشئة عن تنمية تلك الموارد. فالموارد الطبيعية الغنية للقارة الأفريقية لم تترجم بعد بما يكفي إلى رخاء وفرص عمل متاحة للسكان، ولا إلى موارد للدولة. وتمثّل إدارة هذا القطاع بطريقة سليمة وتتسم بالشفافية عنصرا أساسيا لتحقيق السلام المستدام.

ومن الجدير أيضا أن نشير إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. فإلى جانب تنظيم قطاع الصناعات الاستخراجية، ألزمت تلك العملية أيضا البلدان المعنية بتعزيز الإدارة المالية العامة. ومن شأن تلك المبادرة أن تؤدي دورا مفيد جدا في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) لأنها تدعو البلدان الغنية بالموارد إلى تعبئة إيراداتها لصالح التنمية المستدامة. ولطالما أجج الاستغلال

غير القانوني للموارد الطبيعية دوامة النزاعات المسلحة المروعة وحال دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونحن بحاجة إلى اتّباع نهج شامل من جانب جميع أصحاب المصلحة كي تتسنى إعادة بناء الثقة بين السكان وإصلاح العقد الاجتماعي بينها والسلطات الرسمية.

وختاما، فإن كل هذه الجهود ستذهب سدى ما لم يتم التصدي للأسباب الجذرية للنزاعات والأزمات في أفريقيا، بوصفها مصادر لعدم الاستقرار المزمن في القارة. وتمثّل الملكية الوطنية وشمول العمليات الرامية للتصدي لتلك الحالات عنصرين أساسيين في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام المستدام، فضلا – وهذا ما لم يتم التشديد عليه بما فيه الكفاية – الإرادة السياسية من جانب القادة، وزيادة مشاركة المرأة في جميع عمليات بناء السلام، وتعزيز دورها بوصفها من بين العناصر الإنمائية الفاعلة ومن الجهات الفاعلة في مجال منع نشوب النزاعات وحلها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد كارل هاليغارد، الوزير المستشار لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد هاليغارد (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحه لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك، فضلا عن أوكرانيا وأرمينيا وجورجيا.

وأود بادئ ذي بدء، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع هام، وعلى المذكرة المفاهيمية القيمة جدا (S/2016/586، المرفق). وأتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام ووزيرة خارجية كينيا، بصفتها رئيسة لجنة بناء السلام، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي على إحاطاتهم الإعلامية، فضلا عن العديد من الوزراء الذين تكلموا اليوم، ما يدل على أهمية هذه المناقشة. وأرحب أيضا باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2016/12.

لقد أتت هذه المناقشة في وقت مناسب للغاية، لا سيما في ضوء القرار الذي اتخذه مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كيغالي مؤخرا بهدف تفعيل صندوق السلم التابع للاتحاد الأفريقي. وقد رحب بذلك التطور الهام المفوض الأوروبي للتعاون الدولي والتنمية، السيد نيفين ميميكا، والممثلة السامية للاتحاد المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية، السيدة فيديريكا موغيريني. ومثلما ذكرا، فإن هذا القرار يعدُّ خطوة هامة صوب إنشاء نظام يستند إلى موارد الاتحاد الأفريقي نفسه.

والاتحاد الأوروبي هو الشريك الأول للاتحاد الأفريقي، ويتم تعاون الاتحاد الأوروبي في مجال السلم والأمن في أفريقيا بشكل رئيسي عبر منظور قاري وإقليمي في إطار الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بالعمل مع الاتحاد الأفريقي لأجل ضمان تحقيق السلام والأمن في القارة.

وفيما يتعلق ببناء المؤسسات، قدّم الاتحاد الأوروبي دعما ماليا كبيرا إلى عدد من المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا بهدف زيادة قدرتها على وضع السياسات الإقليمية وإنفاذها. ولا يقتصر ذلك على ميدان السلام والأمن فحسب. وفي حين أُحرز تقدم جيد نسبيا في مجال السلام والأمن في سياق عملنا مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، من بين جهات أخرى، سعيا إلى إنجاز مهام واضحة، فقد أدت العديد من العوامل المترابطة إلى تقويض التقدم المحرز في مبادرات وبرامج التكامل الإقليمي. ومع أن تحديات بعينها تتباين من منطقة إلى أخرى، فإن هناك بعض المسائل القائمة في كل مكان بوجه عام. وغالبا

ما تنتمي الدول الأعضاء إلى مختلف المنظمات الإقليمية ذات الولايات المتطابقة أو المتداخلة التي تخدم أهدافا وخططا محلية مختلفة. ولا تستند الولايات السياسية والطموحات الإقليمية في غالب الأحيان إلى القدرات والموارد التنفيذية، ما يحدُّ بدوره من القدرة على استيعاب المعونة المقدمة.

ويواصل الاتحاد الأوروبي دعم الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية من خلال مرفق السلام الأفريقي، في المقام الأول. ومنذ إنشائه في عام ٢٠٠٤ قدم مرفق السلام الأفريقي مبلغ ١,٦ بليون يورو تقريبا إلى خطة الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن. ويستخدم الدعم الذي نقدمه لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة له، علاوة على توفير التمويل الأساسي لأعمالها التنفيذية، بما في ذلك التصدي للتراعات الناشئة والأزمات الجارية. وتشمل الأمثلة الأخيرة على ذلك جنوب السودان، حيث تولت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إدارة عملية الوساطة في أديس أبابا بدعم من مرفق السلام الأفريقي، وأيضا بوروندي، حيث تسعى جماعة شرق أفريقيا إلى احتواء الأزمة. ويواصل مرفق السلام الأفريقي أيضا دعم جهود بناء السلام في الصومال منذ عام ٢٠٠٧.

واضطلع مرفق السلام الأفريقي بدور تحولي فيما يتعلق بتزايد الاستجابات للأزمات السياسية في القارة بقيادة أفريقية. وتمكن المرفق – عبر توفير الموارد اللازمة لهذه الهيئات وتمكينها من العمل – من اتخاذ إجراءات أمنية أفريقية جماعية تستند إلى الدور السياسي لمجلس السلام والأمن الناشئ، الأمر الذي مكّن من اختباره والدفع به إلى ساحة العمل.

وعلى النحو الذي أكده القراران المماثلان اللذان اعتمدا مؤخرا بشأن استعراض هيكل بناء السلام، وهما قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٨، فقد أصبح منع نشوب التراعات جزءا لا يتجزأ من الحفاظ على السلام وبناء السلام. وتعتبر القدرة على التصدي للتوترات بسرعة وبطريقة فعالة أمر حاسم لنجاح أي من عمليات السلام. وعادة ما تكون المنظمات الإقليمية والقارية أكثر قدرة على القيام بذلك، نظرا لتمتعها بالولاية والقدرات اللازمة لذلك. وإن لأفريقيا مزايا عديدة يمكن الاستفادة منها في ذلك الصدد.

فمن خلال منظومة السلم والأمن الأفريقية أصبح لأفريقيا إطار راسخ لإدارة التراعات، بما في ذلك منع نشوب التراعات. وعلاوة على ذلك، فإن للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية إرادة وولاية واضحتين معبَّر عنهما في خريطة طريق منظومة السلم والأمن الأفريقية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، التي تمكنهما من الاضطلاع بدور استباقي في منع نشوب التراعات في القارة واكتساب القدرات اللازمة للقيام بذلك.

ويتعين دعم مثل هذه الجهود. ولا ريب أنه سيكون للقدرات الدبلوماسية الوقائية الأفريقية الفعالة أثر كبير على بناء السلام في القارة. وقد شرع الاتحاد الأوروبي بالفعل في تمويل إنشاء النظام القاري للإنذار المبكر على أن تكمله نظم مماثلة على الصعيد الإقليمي، بالإضافة إلى تعزيز وحدات دعم الوساطة وتمكينها من العمل على أساس تحليلات الإنذار المبكر. ومن الضروري أيضا نشر جهود منع نشوب التراعات على وجه السرعة لضمان نجاحها. وعليه، فإن من الضروري أن تكمل جهود التمويل الأفريقية بجهود التمويل التي تتسم بالمرونة والسرعة وقابلية الدفع. وقد وضع مرفق السلام الأفريقي آلية للإنعاش المبكر ترمي إلى تحقيق ذلك تحديدا.

وقد تكون عمليات دعم السلام التي تنشر قوات الردع الهادفة إلى ضمان عدم تحول التوترات السياسية إلى نزاعات شاملة عنصرا حاسما في بناء السلام في الحالات الهشة تحديدا. فهي توفر الوقت اللازم لتعزيز المؤسسات الوطنية، فضلا عن توفر الثقة اللازمة بين الأطراف. وقد أثبت ذلك النهج جدواه في غينيا – بيساو، حيث تضطلع بعثة الأمن التابعة للجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو – التي يواصل الاتحاد الأوروبي تمويلها منذ حزيران/يونيه ٢٠١٥ – بدور هام في ضمان معالجة التوترات بين المؤسسات الديمقراطية ضمن الإطار الدستوري للبلد. وللأسف، فإن جنوب السودان يجسد مثالا سلبيا على ذلك.

ففي حين لا يستطيع مرفق السلام الأفريقي توفير التدريب المباشر للمؤسسات الوطنية، فإن بوسع ولاية عمليات دعم السلام التي يمولها أن تشمل عنصرا لتدريب المؤسسات الأمنية الوطنية مثل الجيش أو الشرطة في إطار عملية بناء الدولة على نطاق أوسع. وتلك هي الحالة في الصومال، حيث يؤيد الاتحاد الأوروبي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لأجل إعادة بناء مركز لتدريب الجيش الوطني الصومالي وتوفير التدريب أثناء العمل إلى قوات الشرطة عبر الدوريات والأنشطة المشتركة الأخرى.

ولا تقتصر مشاركة الاتحاد الأوروبي في منع نشوب النزاعات وبناء السلام في أفريقيا على مرفق السلام الأفريقي وحده. فإلى جانب برامج التعاون الإنمائي الثنائية مع العديد من البلدان الأفريقية – التي تدعم الحكم الرشيد والمشاركة الشاملة من خلال صندوق التنمية الأوروبي – يستخدم الاتحاد الأوروبي أيضا أدوات السياسة الخارجية الأخرى مثل أداة الإسهام في تحقيق الاستقرار والسلام، وبعثات مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي، وبعثات السياسة المشتركة للأمن والدفاع، مثلما هو الحال في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وتُستكمل هذه بأدوات أخرى مثل الحوار السياسي واستخدام الجزاءات الوقائية والمساعدات الإنسانية وعمل الممثلين الخاصين للاتحاد الأوروبي ودعم المجتمع المدني، مما يتيح اتباع نهج شامل في الحالات الهشة والمتضررة من النزاعات.

كما يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور نشط بوصفه عضوا كامل العضوية في جميع تشكيلات لجنة بناء السلام حيث يقدم إسهامات بناءة لدعم الجهود الجارية استنادا إلى النهج الشامل المبين آنفا، مما يساعد رؤساء التشكيلات على تنسيق جهود بناء السلام وتوليد الزخم والموارد للبلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام. وفي حالة جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، يستضيف الاتحاد الأوروبي أكبر المانحين في البلد مؤتمرا للمانحين في الخريف لدعم أولويات السلطات المنتخبة حديثا وهو يقوم بذلك بالتنسيق التام مع المحاورين من الأمم المتحدة ورئيس لجنة بناء السلام، بهدف التوصل إلى اتفاق.

وفي الختام، سيواصل الاتحاد الأوروبي تأييده ومساهمته القويين في جهود بناء السلام في أفريقيا، الأمر الذي يمثل تحديا علينا جميعا التصدي له بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الدوليين وبالتعاون مع الحكومات والمؤسسات الأفريقية الأكثر قدرة عن أي وقت مضى والتي تقف على أهبة الاستعداد لتولي القيادة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد ساديكوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): يثني وفد كازاخستان على اليابان لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن تعزيز بناء السلام في أفريقيا من خلال زيادة فعالية تنفيذ القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ والدروس المستفادة على النحو المبين في تقرير عام ٢٠١٥ الصادر عن الفريق العامل التابع للجنة بناء السلام. وبصفتنا عضوا مراقبا في الاتحاد الأفريقي ومؤيدا قويا لانتعاش أفريقيا، يتشاطر وفد بلدي رؤية المنطقة بخصوص بناء السلام في الأجل الطويل.

إن الطابع المتغير للنزاعات يتطلب استراتيجية متعددة الأبعاد وقوية وجديدة، تجمع بين حفظ السلام وبناء السلام والتنمية المستدامة مع تخفيف آثار تغير المناخ. وينبغي أن يكون اتباع نهج استراتيجي ومتكامل ومتماسك تجاه البلدان المتضررة

من النزاعات أولوية منذ بداية النزاع ويجب أن يستمر الاهتمام الدولي ليس فقط لسنوات، بل لعقود بغية منع الانتكاس مرة أخرى إلى النزاع.

ويجب أن يكون للجنة بناء السلام الآن أكثر من أي وقت مضى دور استشاري ولمد الجسور بين مختلف إدارات الأمانة العامة وأجهزة وكيانات الأمم المتحدة والعمليات الميدانية، وذلك أيضا بمشاركة جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى جانب الوحدات المختلفة – السياسية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والشؤون الجنسانية – فضلا عن عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية.

والوساطة والمفاوضات والمصالحة بين الأطراف المتنازعة التي تهدف إلى حل النزاعات الطويلة الأمد وكذلك النزاعات الناشئة حديثا هي اللبنات الأساسية لهيكل بناء السلام. ويمكن تحقيق هذه المهمة على أفضل وجه من خلال تنسيق جهود الأمين العام والممثلين والمبعوثين الخاصين مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وينبغي أيضا إشراك المجموعة الواسعة النطاق من المنظمات الإقليمية في أفريقيا وكذلك البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والجهات المانحة الثنائية بغية النهوض بالحالة على أرض الواقع وضمان التمويل المستقر والذي يمكن التنبؤ به لبناء القدرات والمؤسسات. وننوه بإسهام الاتحاد الأوروبي بوصفه داعما قويا لأفريقيا.

إضافة إلى ذلك يشكل البرلمانيون والزعماء الدينيون، جنبا إلى جنب مع المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائط الإعلام، ترتيبا مؤثرا لأصحاب المصلحة. فهم يقومون بتعزيز بناء الدولة؛ وسيادة القانون؛ والحوكمة الرشيدة؛ وحماية المدنيين، لا سيما النساء والأطفال؛ ونزع سلاح المقاتلين؛ وإصلاح قطاع الأمن والعدالة؛ والعمليات السياسية الشاملة للجميع. ويتطلب هذا توسيع نطاق مفهوم السلام والاستقرار من الأمن الذي يركز على الدولة إلى الأمن الذي يتجه نحو خدمة الناس، ومن الأمن العسكري المحض إلى الأمن غير العسكري الذي يشمل الغذاء والماء وأمن الطاقة. وخلال هذه العملية لإعادة البناء في أفريقيا، يجب أن يكون جدول أعمال المرأة/الشباب والسلام والأمن شاملا ومدعوما من جانب المجتمع المدني والترتيب الأوسع نطاقا بين أصحاب المصلحة المتعددين.

وتعتقد كازاخستان أن هناك حاجة إلى استراتيجية إنمائية عالمية من أجل إنشاء هياكل عادلة وإقامة نظام عالمي منصف يمكن أن يقضي على النزاعات في جميع الأوقات، لأنه من المعروف جيدا أن الأسباب الرئيسية لنشوب النزاعات هي تخلف التنمية وعدم المساواة المالية والرقمية. ويعتقد وفد بلدي اعتقادا راسخا أنه يجب على المجتمع الدولي وضع وتنفيذ استراتيجية متسقة للمساعدة لإعادة بناء أفريقيا.

وكازاخستان تؤيد تماما رؤية أفريقيا ٢٠٦٣ لجعل القارة منطقة خالية من النزاعات. وتنفذ كازاخستان، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع الشراكة بين أفريقيا – وكازاخستان للتنمية المستدامة. كما كنا روادا في إنشاء مركز إقليمي للتميز في الخدمة المدنية لإعداد المهنيين استناداً إلى الجدارة، ولدينا إمكانات كبيرة لإقامة شراكة مع أفريقيا. وكازاخستان على استعداد لبناء السلام في أفريقيا كشريك ووسيط ثابت وموثوق به.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

المونسنيور قصاص (تكلم بالفرنسية): بداية، يود وفد بلدي أن يشكر الرئاسة اليابانية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام في أفريقيا.

يدل تفاوت نتائج جهود بناء السلام التي تبذلها البلدان الأفريقية في حالات ما بعد انتهاء النزاع على أنه لا يوجد نموذج واحد لبناء السلام. وقد حققت بعض البلدان السلام والاستقرار والتنمية المستدامة بينما تواصل بلدان أخرى الغرق في الفقر المدقع في ظل عدم استقرار المؤسسات أو حتى انعدامها.

ويود وفد بلدي أن يبدأ بالإشارة إلى الدور الذي تضطلع به الحركات الشعبية والمنظمات الدينية والمجتمعات المحلية في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. ولدى تلك الجهات معرفة ملموسة بالواقع المحلي وهي تتفاعل مع السكان المحليين عن كثب. وتُمكن الأفراد والمجتمعات على المستوى المحلي من تحديد وتشجيع إعداد قادة جدد، وحشد المجتمعات المحلية للعمل معا من أجل الصالح العام. وتحقق نتائج يمكن للأفراد والمجتمعات المحلية إدراكها بسهولة والتماهي معها.

وفي ذلك الصدد تسهم الكنيسة الكاثوليكية في أفريقيا بشكل مباشر في منع نشوب النزاعات وبناء السلام بفضل انتشارها الواسع النطاق كما يتجلى في وجود عشرات الآلاف من المؤسسات مثل المستشفيات والمستوصفات، فضلا عن المدارس ومراكز التدريب الأخرى. وتعمل المنظمات الإنسانية والخيرية الكاثوليكية في جميع البلدان الأفريقية في مختلف المجالات وتعزز الحوار في القرى وتوفر المساعدة في حالات الطوارئ وتبني قدرات المؤسسات التجارية الصغيرة. والكرسي الرسولي يشرف على هذه الشبكة الواسعة النطاق من البرامج ذات الأثر السريع في الأجلين المتوسط والطويل من أجل تحسين التعليم وخدمات الرعاية الصحية لأقصى درجة وكفالة استمرار جهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام من خلال الحوار والتنمية البشرية الشاملة.

ويعتقد الكرسي الرسولي أنه من أجل تحقيق السلام المستدام، يجب الجمع بين الناس بروح الحوار حتى يمكن الاستماع إلى المواقف المتباينة وإيجاد الحلول والاتفاق عليها وتنفيذها. وعلاوة على ذلك، فإن لمساهمات المرأة والشباب أهمية خاصة في بناء السلام. وفي ذلك الصدد، يثني الكرسي الرسولي على جهود المجلس والحكومات الوطنية الرامية إلى زيادة الاعتراف بالدور الحيوي للمرأة في مجال الدبلوماسية الوقائية والوساطة وعملية بناء السلام.

علاوة على ذلك، فإن الكرسي الرسولي يحث الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على الاعتراف بالشباب بوصفهم أفرادا، ومشاركين، وقادة، وشركاء نشطاء في عملية السلام.

إن الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وبناء السلام تقتضي منا ممارسة الضغط من أجل إحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح والسيطرة على التجارة القانونية وغير القانونية في الأسلحة على السواء. فانتشار الاسلحة يفاقم النزاعات ويؤدي إلى تكلفة باهظة، على الصعيدين البشري والمادي معا، الأمر الذي يضر كثيرا بالسعي لتحقيق السلام. وعلى المجتمع الدولي بأسره أن يتحمل المسؤولية عن الاستفادة من الجهود الملموسة في هذا المجال، وأن يدعم مشاركة المجتمع المدني والمؤسسات الدينية تحقيقا لهذه الغاية، بهدف منع نشوب النزاعات.

ولن يكون بناء السلام فعالا ما لم يتم تعزيز حقوق الإنسان وتشجيعها، وما لم يتم الاعتراف بالكرامة الإنسانية لكل إنسان وحمايتها، وما لم نقف جميعا في تضامن متبادل بعضنا مع بعض، دون إغفال أحد. وخلال زيارة البابا فرانسيس إلى البرازيل قبل ثلاث سنوات، قال:

”لن يصمد أي قدر من بناء السلام، ولا يمكن تحقيق الوئام والسعادة في مجتمع يتجاهل جزءاً منه ويهمشه ويقصيه. وهذا النوع من المجتمعات ببساطة يُفقِر نفسه، ويفقد شيئا أساسيا. ويجب ألاّ نسمح أبدا

لثقافة الإقصاء بأن تدخل إلى قلوبنا. ويجب ألاّ ندع مجالا لذلك لأننا إخوة وأخوات. فلا يمكن الاستغناء عن أحد.‘‘

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نشيد بكم، سيدي، على استضافة هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن بناء السلام في أفريقيا، وعلى الدعم المستمر من بلدكم لخطة التنمية في أفريقيا.

إن مجلس الأمن مكلف بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، أمّا منع نشوب النزاعات، وبناء السلام، لا سيما في القارة الأفريقية، فيشكلان جزءا من تلك الولاية، وفي الواقع، الولاية المناطة بالأمم المتحدة عموما. وتعتقد جنوب أفريقيا أن مفتاح توطيد السلام الدائم يكمن في تعزيز النُهُج السياسية، بما في ذلك الدبلوماسية الوقائية، ومنع نشوب النزاعات وإدارتها، والوساطة، وبناء السلام. ومن شأن ذلك كفالة ألاّ تسعى البلدان إلى تجنب النزاعات فحسب، بل أن تتصدى أيضا للتحديات التي يمكن أن تدفع البلدان إلى الانزلاق نحو النزاع من جديد.

وبناء على ذلك، تتفق جنوب أفريقيا مع ما يرد في تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لعام ٢٠١٥، ومفاده أن بناء السلام

> ‘‘يجب أن يكون هو المبدأ الساري في كل ما تأخذ الأمم المتحدة على عاتقها القيام به وأن تهتدي به المنظمة في كل ما تضطلع به من أنشطة، قبل النزاعات العنيفة وأثناءها وبعدها، لا أن يكون حظه التهميش.‘‘
> (S/2015/490، الصفحة ٣)

وغالبية الدول الأعضاء تتأثر من النزاعات بطريقة أو بأخرى. وما يمنع النزاعات من أن يكون لها أثر غير متناسب على الدول الأعضاء هو قدرة الدول والاقتصادات والمجتمعات على مواجهة تلك التهديدات التي يتعرض لها استقرارها. وهذا هو المحور الأساسي الذي تقوم عليه خطة بناء السلام: كفالة التنمية المستدامة والحكم الرشيد من أجل تفادي الانزلاق مجددا نحو النزاع. لذلك، يغدو الاحتراس من تصاعد عدم الاستقرار وتحوله إلى نزاع كامل أمرا بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، فإن استمرار اهتمام المجتمع الدولي بالبلدان الخارجة من النزاع، والإسهامات الإيجابية من المجتمع الدولي في تحقيق الاستقرار، والنمو الاقتصادي، والتنمية في هذه البلدان، هما أمران أساسيان بالنسبة إلى الخطة العالمية للسلام والأمن.

وبغية تقوية الدول الخارجة من النزاعات في القارة، وضع الاتحاد الأفريقي سياسة لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع. فهي تشكل دليلا لوضع السياسات العامة والاستراتيجيات الشاملة التي تهدف إلى توطيد السلام ومنع الانزلاق مجددا نحو النزاعات العنيفة. كما أطلق الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٤ مبادرة التضامن الأفريقي، التي ترمي إلى حشد الدعم داخل القارة من أجل تدابير بناء السلام. وجميع هذه المبادرات تساهم في تحقيق طموح الاتحاد الأفريقي ‘‘الخطة ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها ‘‘ تعزيزا لمنع نشوب النزاعات على أساس الحوار، بحيث تصمت المدافع كافة بحلول عام ٢٠٢٠.

ونحن نرحب بالقرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، فضلا عن قرار الجمعية العامة المتطابق ٢٦٢/٧٠ الذي اتخذ في نيسان/أبريل، وتناول استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. فهذان القراران يعترفان بالعمل الهام الذي تضطلع به لجنة بناء السلام بوصفها الهيئة التي ترعى وتكفل الاتساق الاستراتيجي في الجهود الدولية لبناء السلام. وكما هو الحال دائما، فإن السياسات الوطنية التي توضع في أعقاب النزاع لن تتكلل بالنجاح دون توفير التمويل الكافي والمتسق الذي يمكن التنبؤ به، مما يزيد بدوره من إمكانية تحقيق السلام المستدام.

وجنوب أفريقيا، شأنها شأن الدول الأعضاء الأخرى، تدرك تماما مختلف التحديات التي تواجه صندوق بناء السلام نتيجة للتمويل المحدود. لذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يرحب بالإعلان الصادر عن الاتحاد الأفريقي في كيغالي بتاريخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٦ بمناسبة يوم مانديلا، المتعلق بإنشاء صندوق السلم التابع للاتحاد الأفريقي. ونعتقد أن تلك العملية سوف تساعد على تحقيق التوازن والاستفادة من الأعمال التي تقوم بها لجنة بناء السلام. وتفعيل صندوق السلم التابع للاتحاد الأفريقي سوف يستكمله فرض ضريبة قدرها ٠,٢ في المائة على الواردات المناسبة بغية التصدي للتحديات المالية السابقة التي واجهها الاتحاد الأفريقي. وسوف يعالج صندوق السلم التابع للاتحاد الأفريقي، في جملة أمور، العوامل المتعلقة بالوساطة، والدبلوماسية الوقائية، وبناء القدرة المؤسسية، وعمليات دعم السلام.

ويجب علينا ألا نغفل عن العمل الممتاز الذي قامت به ولا تزال لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. ونحن ندرك أن جميع البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة هي من أفريقيا، وأن تلك البلدان تلقت أيضا ما يقدّر بنسبة ٨٠ في المائة من المبالغ التي قدّمها صندوق بناء السلام في الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٤. وحتى في الوقت الحاضر، يساعد صندوق بناء السلام في دعم الجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي الرامية إلى إطلاق مبادرات لبناء السلام في بوروندي، مما يشكل مثالا عمليا على العمل الرامي إلى تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الحفاظ على السلام.

وإن غياب سلطة الدولة وضعف مؤسساتها يؤديان إلى نشوب النزاع. لذلك، تؤيد جنوب أفريقيا توطيد مؤسسات الحكم في البلدان الخارجة من النزاع، وتعزيز الحكم الرشيد. وينبغي الإشارة إلى أن الاتحاد الأفريقي قد اعتمد الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم، الذي يحدد رؤية القارة تجاه الحكم الرشيد، الذي بدوره يدعم بناء السلام وتحقيق السلام المستدام في نهاية المطاف.

أخيرا، ندعو إلى توسيع مفهوم دعم بناء السلام بحيث لا يشمل التمويل من أجل التنمية فحسب، إنما يشمل أيضا الدعم العيني، مثل التدريب وبناء القدرات في مؤسسات الدولة، تماشيا مع الفكرة الكامنة وراء مبادرة التضامن الأفريقي. وهذه المبادرات العينية ستقطع شوطا طويلا نحو إعادة بناء قدرات الدولة على كفالة السلام والاستقرار والتنمية في بلد بعينه.

وتقوم فكرة بناء السلام إلى حد كبير على أساس أن السلام لا يمكن تحقيقه بدون التنمية، وأن التنمية لا يمكن أن تزدهر بدون تحقيق السلام والاستقرار. ونعتقد أنّ ذلك ينبغي له أن يدعم نهج الأمم المتحدة نحو الوفاء بولايتها الأساسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، التي تعتمد اعتمادا كبيرا على تحقيق الازدهار والسلام في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): تهنئ جمهورية كوريا اليابان على رئاستها لمجلس الأمن لهذا الشهر وتقدر مبادرتها الهامة لعقد مناقشة اليوم المفتوحة المعنونة ”بناء السلام في أفريقيا.“ وأشكر وزير الخارجية فوميو كيشيدا على قدومه إلى نيويورك لتولي رئاسة هذه المناقشة. كما أشكر الأمين العام بان كي – مون على الإحاطة الإعلامية التي قدمها سابقا.

وبعد المناقشة المفتوحة الأخيرة بشأن موضوع بناء السلام المعقودة في شباط/فبراير (انظر S/PV.7629) اتخذ القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) في ٢٧ نيسان/أبريل، وبذلك اختتم استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وإلى جانب القرار المتطابق إلى حد كبير الذي اتخذته الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢،

حدد قرار المجلس للمرة الأولى مفهوم ”الحفاظ على السلام“ الذي أرسى منع نشوب النزاع باعتباره وظيفة أساسية لأعمال الأمم المتحدة في صون السلم والأمن. وفضلا عن ذلك، أوضح هذان القراران أن هدف بناء السلام هو منع نشوب النزاع واستمراره وتصعيده وتجدده. ورحب بذلك النهج الجديد والطموح نحو بناء السلام العديد ممن يواجهون تحديات تحقيق السلام والأمن، ولا سيما أفريقيا.

ويمكن لوفد بلدي أن يشهد على رد الفعل ذاك، إذ انضمت جمهورية كوريا، بصفتها نائب الرئيس، إلى رئيس لجنة بناء السلام في زيارته مؤخرا إلى غرب أفريقيا. وطوال الجولة في المنطقة، سمعنا مباشرة من المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني التوقعات العالية التي يعلقونها على تجديد الأمم المتحدة لنهجها نحو بناء السلام. وأود أن أحدد بإيجاز بعض النقاط التي قد تساعدنا على رسم طريقنا إلى الأمام.

أولا، ينبغي منح الأولوية ببناء المؤسسات، على نحو ما أبرز في الورقة المفاهيمية التي عممها الرئيس (S/2016/586، المرفق). ويمكن القول إن جمهورية كوريا أحد المتلقين المبكرين لدعم الأمم المتحدة لمرحلة بعد انتهاء النزاع – حتى قبل أن يبرز مفهوم حفظ السلام أو بناء السلام إلى حيز الوجود. ففي أعقاب الحرب الكورية مباشرة، ومن أجل انتشال جمهورية كوريا من الظروف الصعبة التي وجدت نفسها فيها، بما في ذلك الفقر المدقع، أنشئت وكالة الأمم المتحدة لتعمير كوريا لتنفيذ مجموعة من المشاريع الهادفة إلى إعادة الاستقرار وإرساء الأساس للتنمية الاقتصادية. وفي وقت مبكر لتلك العملية – حددنا بناء المؤسسات – ولا سيما في مجال التعليم – كأولوية وطنية من شأنها أن توفر الموارد البشرية التي تمس الحاجة إليها لإعادة البلد إلى الحياة الطبيعية. وبالاستناد جزئيا إلى تجربتنا، أكدت الرئيسة بارك غيون – هاي على أهمية التعليم بوصفه عنصرا أساسيا لمخطط التعاون الشامل مع أفريقيا، الذي كشف عنه النقاب خلال خطابها للاتحاد الأفريقي في ٢٨ أيار/مايو.

ثانيا، إن الالتزام المستمر والدائم من جانب الشركاء الدوليين أمر أساسي. وفي كثير من الأحيان في بيئات بعد انتهاء الصراع، هناك انعدام عام للثقة فيما بين العديد من أصحاب المصلحة – بين الحكومة وشعبها، وفيما بين مناطق البلد المختلفة. وفي ظل تلك الظروف، يمكن أن تعمل آفاق المشاركة الطويلة الأجل مع المجتمع الدولي بمثابة عامل استقرار، مما يسهل التلاحم الوطني.

وفي أفريقيا، ننظر إلى إطار منظومة السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي – المؤلفة من مفوضية الاتحاد الأفريقي ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وصندوق الاتحاد الأفريقي للسلام، ضمن أمور أخرى – على أنها مكمل طبيعي لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام وآلية يمكن من خلالها للمجتمع الدولي أن يبرز التزامه القوي. ولدعم شركائنا في أفريقيا، التزمت جمهورية كوريا بزيادة مساهمتنا المالية في صندوق السلم التابع للاتحاد الأفريقي. وفي ذلك الصدد، نرحب أيضا بالقرار الذي اتخذ مؤخرا في مؤتمر القمة في كيغالي لإنعاش الصندوق.

وأخيرا، تكتسي الملكية الوطنية أهمية بالغة. وعلى الحكومات التي تمر بمرحلة انتقالية الاضطلاع بدور ريادي في تحديد أولويات الاستثمار ووضع الاستراتيجيات الإنمائية والقيام بتنفيذها. وانطلاقا من تجربتنا بالذات، فإن الإحساس بالملكية، إلى جانب روح المساعدة الذاتية والتعاون هو ما يسرع وتيرة الاستفادة من إمكانات شعبنا بأسره، وليس مجرد بعضه.

وأود أن أؤكد مجددا على التزام جمهورية كوريا بإقامة شراكة مع أفريقيا من أجل قضية السلام والاستقرار. وعلى نحو ما وعدت به رئيسة بلدنا قبل بضعة أشهر في أديس أبابا، فإن كوريا سترافق أفريقيا على طول الطريق المؤدي إلى بناء مستقبل مزدهر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

السيد بيترسن (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): يشرّفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي – أيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي بالذات، الدانمرك.

وأود أن أبدأ بياني بالترحيب باتخاذ مجلس الأمن والجمعية العامة في نيسان/أبريل للقرارين ٢٢٨٢ (٢٠١٦) و ٢٦٨/٧٠، على الترتيب المتعلقين ببناء السلام. ولا يقل القراران عن كونهما معلما بارزا. وأود أيضا أن أشيد بالعمليات الاستعراضية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة مؤخرا لعمليات السلام وأن أعرب عن دعمنا الكامل لاستمرار عملية تنفيذ توصيات هذه العمليات.

ويتطلب تنوع جهود بناء السلام المختلفة في أفريقيا وتعقيدها اتخاذ نهج حكومي كلي ومتباين وشامل ويشمل الأمم المتحدة ككل. فتجربة بلدان الشمال الأوروبي، على سبيل المثال، في دعم جهود بناء السلام في منطقة الساحل، مثال على ذلك، بتشديدها على الصلة بين السلام والأمن والتنمية، واستهدافها للأسباب الجذرية للنزاع. ويشكل إدراج الهدف ١٦ في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) دليلا سياسيا على ذلك.

ويجب أن تكون الحلول السياسية في صميم أية عملية للسلام، ومن أجل إيجاد أي حلول سياسية موثوقة وملتزم بها، من الضروري وجود قيادة سياسية شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة ومتحلية بالشفافية. وأوضحت ذلك مرة أخرى التجارب من الصومال ومالي وجنوب السودان. وبالرغم من التقدم المحرز، لا يزال يتعين علينا زيادة التركيز على منع نشوب النزاعات وحلها. وفي ذلك المسعى، نحن بحاجة إلى قيادة أفريقية قوية وعلينا أن نضع بناء السلام في صميم جميع أعمالنا.

ويضطلع الاتحاد الأفريقي والمجموعات والمؤسسات الإقليمية المختلفة والحوارات فضلا عن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بدور فريد في تيسير العمليات السياسية. وتقدر بلدان الشمال الأوروبي تقديرا كبيرا الاتحاد الأفريقي على جهوده الرامية إلى تعزيز السلام والأمن في القارة الأفريقية، بما في ذلك دور فريق الحكماء التابع للاتحاد الأفريقي والأفرقة الرفيعة المستوى، والممثلين السامين والمبعوثين الخاصين.

ونشيد أيضا باستعداد العديد من البلدان الأفريقية للمساهمة بقوات وبأنواع أخرى من الموظفين. فالاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية هي عادة المستجيبون الأوائل للأزمات في أفريقيا، بإيفاد القوات خلال مهلة قصيرة، وغالبا في بيئات خطرة وللأسف، مع وقوع خسائر مأساوية في بعض الأحيان. ونسلم تسليما كاملا بضرورة البحث عن المزيد من الحلول المالية الثابتة لبعثات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، ونرحب بالقرار التاريخي المتخذ بالإجماع في كيغالي، كما ذكر آخرون، لتمويل الاتحاد الأفريقي وعمليات السلام التي تقودها أفريقيا. ونعتبر ذلك القرار خطوة هامة، ونتطلع إلى دعم تنفيذه. وننوه أيضا بتعيين رئيس رواندا كاغامي لقيادة الإصلاح المؤسسي المستمر للاتحاد الأفريقي من أجل زيادة تحسين فعاليته.

ومن أجل مواجهة ظهور تهديدات جديدة – داخلية أو إقليمية – المطلوب إنشاء هياكل قوية للحوكمة. وإذ نعمل على تكييف هياكل الأمم المتحدة وتنشيطها للتوافق مع وقائع اليوم، من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الاتحاد الأفريقي طور فعلا منظومته الخاصة للسلم والأمن وهيكله للحوكمة وأضفى الطابع العملي عليهما. وبطبيعة الحال، فإن من الأمور الأساسية تعزيز الروابط القوية بين تلك الهياكل الأفريقية وهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). وتظل المرأة أهم مورد وحيد غير مستغل بالقدر الكافي في بناء السلام الفعال. وتبين التجربة أن تمكين المرأة ودعم مشاركتها

الكاملة والفعالة في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي المتصل بتحقيق السلام يؤديان إلى التوصل إلى اتفاقات أكثر شمولا ودائمة. ويتعين أن يكون ذلك عنصرا مركزيا في أية عملية للوساطة وأي مسعى لمنع نشوب النزاع.

وأخيرا، يجب أن نتذكر أنه لتحقيق السلام المستدام والتنمية الطويلة الأجل، فإن الشمول الحقيقي هو المفتاح. وأفضل طريقة للقيام بذلك هي أنه يجب الاستماع إلى أبناء البلد جميعا واحترامهم وإشراكهم، بما في ذلك المجتمع المدني. وقد أثبت شعب بوركينا فاسو في الآونة الأخيرة إلى أي مدى يمكن للمجتمع المدني القوي والنشط أن يكون مفتاح الحفاظ على الاستقرار والديمقراطية.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد على أن بلدان الشمال الأوروبي يسرها أن تشهد على العملية الجارية في الأمم المتحدة، وبالتأكيد مجددا على الولاية والدور الفريدين للمنظمة في كفالة استدامة أفريقيا وتمتعها بالسلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بواه – كامون (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن وزير خارجية بلدي، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الشرف الذي أوليتموه إياه بدعوته إلى المشاركة في هذه الجلسة الرفيعة المستوى. ولكن، بسبب القيود التي تفرضها جداول المواعيد، فإنه لا يستطيع المشاركة في هذه الجلسة، ولذلك فقد كلفني بأن أبلغ الأعضاء بأسفه وأن أنقل تمنياته لنا بكل نجاح في عملنا.

أود أولا أن أرحب بهذه المبادرة لمجلس الأمن تحت الرئاسة اليابانية. فهي تتيح لنا منبرا لتبادل الآراء وفرصة لتشاطر تجاربنا في مجال بناء السلام بغية تعزيز السلام المستقر والدائم، ولا سيما في الدول الأفريقية التي مزقتها وأضعفتها الأزمات.

إن أحد العوامل الرئيسية لنجاح عملية فعالة لبناء السلام لا يزال يتمثل في وجود استراتيجية مشتركة ذات ملكية وطنية وتتضمن أولويات واضحة. وفي كوت ديفوار، التي تحملت زهاء عقد من الاضطرابات التي قوضت قوة مؤسساتها الرئيسية، تمكنت السلطات من إعادة التركيز على التقدم بالاعتماد على قدرات الشعب الإيفواري على تنمية القدرة على الصمود وتحقيق السلام. وبالنسبة للحكومة الإيفوارية، يمثل التماسك الاجتماعي والمصالحة الوطنية وتطبيع الحياة السياسية العوامل الأساسية في تهيئة مناخ من السلام الدائم يفضي إلى التنمية.

وبدعم من منظومة الأمم المتحدة، وضعت حكومة بلدي خطة أولويات وطنية لبناء السلام، والتي تركز على العديد من المجالات البرنامجية، بما في ذلك استعادة سلطة الدولة وسلامة المجتمع؛ ودعم المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي والحد من مخاطر النزاعات؛ وتحديد ودعم الفئات الضعيفة من السكان. وقد مول مكتب دعم بناء السلام التابع للأمم المتحدة المرحلة الأولى التي غطت الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤، وذلك بمبلغ قدره ١١,١٥ مليون دولار. وقد مكننا تنفيذ تلك المرحلة من إعادة تأهيل الكثير من الهياكل الأساسية الأمنية والإدارية في المناطق الحضرية، ولا سيما في غرب البلد؛ وبناء قدرات الشرطة والدرك؛ وتسجيل مئات الآلاف من المواليد؛ وإصلاح شؤون الحالة المدنية الإيفوارية.

وبغية توطيد تلك المكاسب ومع أخذ التحديات المتبقية في الاعتبار، شرعنا في مرحلة ثانية للفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧ بتمويل قدره ١٥ مليون دولار، بما في ذلك ١٢ مليون دولار جمعها بالفعل مكتب دعم بناء السلام ومبلغ ثلاثة ملايين دولار جمعتها الحكومة الإيفوارية. وتنفيذ هذه المرحلة سيجعل من الممكن في نهاية المطاف تسوية وحل المنازعات على الأراضي في المناطق الريفية والصعوبات المتصلة بالتحقق من الهوية، ضمن مسائل أخرى.

وفيما يتعلق بالمصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي المستدام، بالإضافة إلى إنشاء وزارة مسؤولة عن التماسك الاجتماعي وتعويض الضحايا، أنشأت الحكومة الإيفوارية في عام ٢٠١١ لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة والتي حلت محلها مؤخرا اللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض الضحايا. وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع معدل تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج – حوالي ٩٤ في المائة – والنتائج الواعدة لإصلاح القطاع الأمني يساعدان في تعزيز الدفاع عن السلامة الإقليمية وإرساء سيادة القانون. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء هيئة عليا للحكم الرشيد يسهم في تعزيز قيم الإدارة العامة.

وفي نهاية المطاف، مكنت هذه الخطة الحكومة الإيفوارية من تحقيق نتائج ملحوظة، بما في ذلك الإدارة السلسة للانتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وقدرة النظام القضائي الإيفواري على العمل بشكل مستقل وتعزيز عمالة الشباب. ودفعت كل هذه الإنجازات التي حققتها الحكومة الإيفوارية برئاسة الرئيس الحسن واتارا مجلس الأمن إلى اتخاذ القرار ٢٢٨٤ (٢٠١٦) في ٢٨ نيسان/أبريل، بتمديد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لفترة أخيرة حتى حزيران/يونيه ٢٠١٧.

إن ثمة إمكانية لمواصلة التجربة الإيفوارية وتعزيزها. ومع ذلك، لا يسعني أن أختتم بياني دون تكرار الإعراب عن امتنان الحكومة والشعب الإيفواريين على الدور القيم جدا الذي اضطلعت به الأمم المتحدة وما زالت تقوم به. وبفضل هذا الدعم الثمين، استأنفت كوت ديفوار مسيرتها نحو التقدم وعادت إلى طريق الاستقرار والنمو والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد غرانت (كندا) (تكلم بالفرنسية): ترحب كندا بهذه الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة الهامة بشأن بناء السلام في أفريقيا، والتي تركز بشكل خاص على بناء المؤسسات. نحن نعلم من التجربة أن تعزيز المؤسسات الوطنية أمر أساسي لإدارة النزاع وكسر دورات العنف والهشاشة. ونعلم أيضا أن بناء المؤسسات الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة مسعى طويل الأجل. ولتمكين الجهات الفاعلة المحلية من تلبية احتياجات وتطلعات الدول الأفريقية، فإن العملية يجب أن تعتمد على التزام وجهود تلك الجهات.

وأود أن أسلط الضوء بإيجاز على ثلاث نقاط: الحاجة إلى دعم وتعزيز الملكية الأفريقية لجهود بناء السلام في أفريقيا وأهمية إنشاء مؤسسات شاملة للجميع تلبي احتياجات كل قطاعات المجتمع وأهمية ضمان الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

أولا، في سياق جهودنا لبناء السلام في أفريقيا، لا بد من دعم وتعزيز الملكية الوطنية، تمشيا مع الالتزامات بملكية البلدان لزمام أمورها المبينة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة. ويقوم الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية بدور أكبر في التصدي للصراعات وبناء السلام، وذلك بدعم من الأمم المتحدة والمكاتب الإقليمية التابعة لها. وتعزيز قدرات هذه المنظمات وزيادة توطيد العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي سيسهمان في ضمان الاستجابات الفعالة للصراع وإرساء السلام الدائم.

وكندا ملتزمة بدعم الشركاء في أفريقيا في مواصلة تطوير القدرات القارية في مجال بناء السلام.

وقد عززت كندا، على سبيل المثال، قدرات المركز التنزاني للتدريب في مجال حفظ السلام على تنظيم تدريب في مجال حفظ السلام لفائدة حفظة السلام الأفارقة.

(تكلم بالإنكليزية)

ثانيا، لكي تكون المؤسسات فعالة، فإننا نعلم أنها يجب أن تكون على حد سواء شاملة للجميع وقابل للمساءلة. وينعكس ذلك في هدف التنمية المستدامة رقم ١٦ (انظر القرار ١/٧٠، المرفق). وإذا كنا جادين في بناء مؤسسات شاملة وخاضعة للمساءلة يمكنها الحفاظ على السلام، يجب علينا أن نضمن أن يكون للأصوات المهمشة تقليديا صوت على طاولة المفاوضات. ويعني ذلك إشراك النساء والشباب والمجتمع المدني في جميع مستويات عملية صنع القرار.

وفي مالي، على سبيل المثال، تدعم كندا الجهود الرامية إلى تعزيز نظام العدالة من خلال زيادة فرص وصول المتضررين من الصراع، ولا سيما النساء والشباب، إلى العدالة. إن كندا أيضا فخورة بدعمها لعمل منظمات المجتمع المدني في مالي لضمان قدرة نظام العدالة الجنائية على النظر في قضايا الفساد وجرائم حقوق الإنسان بطريقة عادلة. ويتم تنفيذ تلك المبادرات من خلال منظور لبناء السلام، يقوم على دعم القادة المحليين، وخاصة النساء والشباب، والعمل في سبيل المصالحة ومنع نشوب النزاعات.

ثالثا، يجب علينا معالجة أوجه القصور والنقص في نهجنا لبناء السلام. فنحن نعلم أن بناء المؤسسات يستغرق وقتا، يقاس بالعقود وليس السنوات، لكننا نصمم ولايات البعثات على أساس قصير الأجل. ونحن نعلم أيضا أنه يبدو أن بعض المؤسسات ذات أهمية أكبر للحفاظ على السلام، وخاصة المؤسسات التي توفر الأمن للمواطنين وإمكانية الوصول إلى العدالة وتوفير فرص العمل، ولكن هذه هي المجالات التي نستثمر فيها أقل قدر من الموارد. وإننا ندرك أهمية المشاركة الواسعة في وضع حجر الأساس للسلام والتنمية المستدامين ونصوغ ولايات طموحة لعمليات الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن برامج الأمم المتحدة التي تقوم بمعظم هذه الأعمال داخل البلد تعاني من نقص في الموارد. وهناك خطأ أساسي في هذا النهج، وهو بحاجة إلى تغيير.

في الختام، اسمحوا لي أن أسلط الضوء مرة أخرى على أنه ينبغي أن يكون بناء مؤسسات شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة في صلب جهود الأمم المتحدة للحفاظ على السلام. وترسم خطة عام ٢٠٣٠ والقرارات الأخيرة بشأن هيكل بناء السلام خريطة طريق واضحة للكيفية التي يمكن من خلالها لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها أن تحسن فعاليتها في دعم استدامة السلام. وتتطلع كندا إلى دعم تلك الجهود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد رادومسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة للغاية.

تعرب بولندا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي بعدة تعليقات من منظورنا الوطني.

إننا نعتبر مسألة بناء السلام في أفريقيا مسألة ذات أهمية قصوى، خصوصا في ضوء القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة مؤخرا بشأن هيكل بناء السلام والتي تعتبر الحفاظ على السلام مسؤولية أساسية لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها. وأود أن أشير إلى بعض المسائل التي نعتبرها مهمة في السياق الحالي.

لا يمكن الحفاظ على السلام دون وجود مؤسسات شاملة للجميع وفعالة وخاضعة للمساءلة وسيادة القانون. إن المؤسسات تحدد بقوة توزيع الموارد وعمل الأسواق وتقديم الخدمات الاجتماعية وإدارة الموارد الطبيعية. وغالبا ما تساعد على إيجاد حلول ناجعة للنزاعات وتحسن إمكانية الوصول إلى العدالة وحماية حقوق الإنسان. ومن غير المحتمل أن يترتب على الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية تغييرات طويلة الأمد، إذا لم ترتكز على نظام حكم ديمقراطي مستقر وشفاف.

إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تقوم بدور هام في عملية بناء السلام. ونقدر دور الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في بناء المؤسسات. ونعتقد أن مبادرات، مثل هيكل الحوكمة في أفريقيا ومنظومة السلم والأمن الأفريقية، تساعد في الحفاظ على السلام والأمن فيما تدعم التكامل الأوسع القارة بأكملها. ويكمن التحدي في الحفاظ على التزام مستمر تجاه تلك المبادرات. ومن المهم ضمان النقل التدريجي للمسؤوليات للشركاء الأفارقة، أيضا في شكل تمويل مشترك، وتعبئة الموارد التي تقدمها الجهات الخارجية.

وإشراك النساء والشباب والمجتمع المدني في أفريقيا في عمليات صنع القرار أمر مهم للنهوض بجهود بناء السلام على المدى الطويل. ونرحب باعتراف القادة الأفارقة بدور المرأة والشباب والمجتمع المدني في خطة ٢٠٦٣ وإعلان عام ٢٠١٦ سنة أفريقية لحقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على حقوق المرأة.

وفيما يتعلق بدور الشباب، أود أن أؤكد على أن التعليم ضروري للحفاظ على السلام لأنه يسهم في التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. ولهذا السبب، قدمت بولندا دعما ماليا في السنوات الأخيرة لمشاريع تعليمية في مختلف البلدان الأفريقية، بما في ذلك إثيوبيا وجنوب السودان.

ويجب أن يكون بناء قدرات القوات العسكرية وقدرات الشرطة المحلية وإنشاء نظام عدالة ذي مصداقية ومحاربة الفساد على رأس قائمة أولوياتنا. وتشير الخبرة المكتسبة من مختلف بعثات وعمليات إدارة الأزمات إلى أن تدريب قوات الشرطة والجيش يجب أن يرافقه الدعم بالمعدات المناسبة.

ومن المهم تعزيز نشاط لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام وصندوق بناء السلام. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة تنظيم المؤتمر الرفيع المستوى لصندوق بناء السلام تحت شعار ”الاستثمار في الحفاظ على السلام“، والذي سيعقد يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ على هامش المناقشة العامة القادمة للجمعية العامة.

لقد قيل الكثير اليوم حول خصائص أفريقيا الفريدة فيما يتعلق ببناء السلام. وفي ضوء ذلك، أود أن أختتم كلمتي معربا عن ثقتنا في أن بناء السلام المستدام في القارة الأفريقية أمر ممكن، والفضل الأكبر في ذلك يعود إلى الانفتاح والإبداع والتفاؤل الهائل للشعوب الأفريقية الأبية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة اليوم. كما نشكر الأمين العام وباقي مقدمي الإحاطات الإعلامية على تعليقاتهم.

بالنظر إلى الظلم التاريخي الناجم عن الاستعمار والفصل العنصري وغيره من العوائق التي تعترض التنمية، لا يمكن الاستهانة بالتقدم المحرز في أفريقيا. فمن خلال إقامة الديمقراطية وسيادة القانون والمؤسسات التي تخدم المواطنين، حقق عدد من البلدان الأفريقية نتائج جيدة. وحيث تم تبني الحوار السياسي والمصالحة والتعايش، أدى الاستقرار التدريجي إلى تحقيق تقدم اقتصادي قوي. وفي الواقع، كما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم، فإن أفريقيا ليست وحدها التي تعاني من الصراعات. ولكن على غرار الحالات الأخرى، من المهم للغاية دعم الأطراف بشكل كامل لحل نزاعاتها بشكل سلمي. ومن المهم بشكل حيوي أيضا مساعدة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء للبلدان المتضررة مساعدة فعالة في بناء القدرات وبناء السلام على نطاق أوسع، بما يتماشى مع الأولويات التي يتم تحديدها على الصعيد الوطني. وامتلاك هذه البدان لزمام بناء السلام والتنمية فيها أمر حاسم.

وبوصف إندونيسيا بلدا شق طريقه من الاستبداد وعدم الاستقرار إلى الديمقراطية وسيادة القانون والتنمية المنصفة

والوئام وبناء اقتصاد حيوي وقادر على تحمل الصدمات، فإنها تدرك جيدا ضرورة صنع السلام والعمل المملوك وطنيا بشكل كامل من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامة. وما يبعث على ارتياح إندونيسيا وقوف أفريقيا بحزم من أجل تلبية رغبات وتطلعات الشعوب الأفريقية. ويعمل العديد من القادة الأفارقة الشجعان بجد لتحقيق السلام والازدهار وإنهاء الفتنة والفقر. إنهم لا يعرفون الكلل في كفاحهم ضد المرض والجوع وسوء الإدارة والفساد والتطرف، وفي تسريع تمتع مواطنيهم بثمار الديمقراطية.

ويسرنا أيضا أنه مثلما في منطقتنا في جنوب شرق آسيا، حيث تقوم رابطة أمم جنوب شرق آسيا بدور حاسم، يشكل الاتحاد الأفريقي قوة كبيرة للحوار وتسوية النزاعات سلميا وإقامة علاقات ودية بين البلدان الأفريقية. وتجدر الإشادة بإعلان القادة الأفارقة المتعلق بجعل أفريقيا منطقة خالية من النزاعات، والذي يمثل ركيزة أساسية لخطة الاتحاد الافريقي ٢٠٦٣. وتدعم إندونيسيا الأولويات المواضيعية الخمس لخريطة طريق منظومة السلم والأمن للاتحاد الأفريقي للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. ونهنئ أيضا الحكومات الأفريقية على نتائج مؤتمر القمة السابعة والعشرين للاتحاد الافريقي. وتفعيل صندوق السلم، الذي يفي أيضا بالتزام أفريقيا بتمويل ٢٥ في المائة من تكلفة عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، دليل ملموس آخر على تصميم أفريقيا على بناء السلام.

كما يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الاضطلاع بأدوارهما بقوة لمواصلة مساعدة البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي على التبشير بالسلام والرفاه.

ولا تزال إندونيسيا، منذ انعقاد المؤتمر الآسيوي – الأفريقي في باندونغ قبل أكثر من ستة عقود، تعلق أهمية كبيرة على أفريقيا. وفي مؤتمر القمة الآسيوي الأفريقي في إندونيسيا في العام الماضي، صاغ القادة الآسيويون والأفارقة، في سياق إعادة التأكيد على الرابط التاريخي الثابت بين القارتين، خطوات شاملة هامة لدعم أفريقيا في تحقيق أهدافها.

وسيكون دعم إندونيسيا للبلدان الأفريقية حاضرا على الدوام. وسيستمر تعاوننا الثنائي وبرامجنا التدريبية لبناء القدرات المدنية وغير ذلك من المجالات في التوسع. ويوفر مركزنا الوطني لحفظ السلام التدريب في مجال حفظ السلام متعدد الأبعاد وبناء السلام لأفراد من عدد من البلدان الأفريقية، وسيواصل القيام بذلك. وفي الوقت الراهن، يشارك ١ ٥٣٧ فردا من قوات الجيش والشرطة الإندونيسية في ثماني عمليات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في أفريقيا، ألا وهي: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

ويأمل وفد بلدي أن يُستغل الزخم الحكومي الدولي، الذي تولد في أعقاب استعراض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام والدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، كذلك لتكثيف الجهود في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة وإيجاد حلول سياسية ذات مصداقية وتعميق الشراكات مع الاتحاد الأفريقي وآلياته. وفي أعقاب اتخاذ القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) بشأن استعراض هيكل بناء السلام، نتطلع إلى دخول مجلس الأمن في شراكة مع لجنة بناء السلام والكيانات الأخرى ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها، تكون ذات مردود أكبر لزيادة فعالية بناء السلام في أفريقيا. كما نتوقع أن تستفيد لجنة بناء السلام

من عملها السابق واستخدام جميع أحكام القرارات الجديدة والسابقة على النحو الأمثل في جعل بناء السلام أكثر تأثيرا في البلدان الأفريقية.

وأخيرا، تود إندونيسيا التأكيد على الحاجة إلى اتباع نهج شامل يدمج السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. ويجب أن تعمل منظومة الأمم المتحدة لضمان ألا توجد هذه الشواغل الثلاثة في جزر منعزلة لا يربط بينها رابط، وأن تكون استجابتها متكاملة ومستدامة ومتوافقة مع احتياجات الشعوب المتضررة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد لال (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بهذه المناقشة بشأن بناء السلام في أفريقيا، وهي ليست ذات أهمية بالنسبة للقارة الأفريقية فحسب، بل لنا جميعا في عالمنا المترابط.

إن للهند باعا طويلا من المشاركة مع أفريقيا. فقد عملنا سويا في سبيل إنهاء الاستعمار ومكافحة الفصل العنصري وكفالة حقوق البلدان النامية ونحن الآن نرتبط بشراكات إنمائية هامة.

وخدمت الوحدات الهندية في ٢٢ من بعثات حفظ السلام في ١٦ بلدا أفريقيا حتى الآن، بما في ذلك ستة بلدان في الوقت الحاضر. وتشارك الهند بنشاط في مسائل السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك في مجلس الأمن. ولا تزال الهند أكبر مساهم تراكمي بقوات في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وهي عضو في لجنة بناء السلام منذ إنشائها. ونحن ندرك مدى تعقيد الطابع المتغير للنزاعات والتحديات التي تواجه منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

وتؤمن الهند إيمانا راسخا بأن منع نشوب النزاعات وحلها يجب أن يكون نشاطا سياسيا في الأساس. كما أنه لا يمكن النظر إلى السلام والأمن بمعزل عن المسائل الأوسع نطاقا المتصلة بالتنمية. وهناك حاجة إلى اتباع نهج أكثر شمولا لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام.

إن لجنة بناء السلام لم تؤخذ على محمل الجد بما فيه الكفاية في الأمم المتحدة حتى الآن. فتمويلها غير كاف على الإطلاق – ولا حتى ١ في المائة من ميزانية حفظ السلام. ونحن بحاجة إلى تمكين لجنة بناء السلام من خلال تزويدها بموارد وقدرات كافية لقياس الاحتياجات على أرض الواقع وأن يأخذ المجلس مشورتها مأخذ الجد.

ويظهر اتخاذ المجلس والجمعية العامة قرارات مؤخرا بشأن مسألة الحفاظ على السلام اعترافا متزايدا من قبل المجتمع الدولي بأهمية جهود بناء السلام على المدى البعيد، وهو جانب لم يتم استيعابه استيعابا كاملا حتى الآن. ونرحب على وجه خاص بالتشديد على أهمية التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وزيادة التمويل.

في العام الماضي، وضعنا اللمسات الأخيرة على أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، وأكدنا بالتالي، أهمية التنمية المستدامة في بناء السلام والأمن. كما اعتمد الاتحاد الأفريقي في العام الماضي خطة ٢٠٦٣، التي تنطوي على رؤية مماثلة لتكثيف جهود تعزيز المؤسسات والقدرات.

وللأسف، فإن الروح التي أُظهرت أثناء اعتماد أهداف التنمية المستدامة غابت عن المناقشات بشأن التعبئة الجماعية للموارد من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة. وهذا يبرهن مرة أخرى على عدم إدراك أنه في عالم اليوم لا يمكن أن تكون هناك جزر سلام وازدهار. ويمكننا أن نرى هذا حولنا في التأثير العابر للحدود للجماعات الإرهابية وتنامي أزمة اللاجئين وتفشي الأوبئة وانتشار أيديولوجيات الكراهية.

وقد اضطلع الاتحاد الأفريقي وبعض الجماعات الإقليمية الأفريقية، في العقدين الماضيين، بمبادرات لحفظ سلام في نحو ٢٠ نزاعا داخل أفريقيا. وتم إضفاء الطابع المؤسسي على التنسيق بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وعلى مدى العقد الماضي، ظهرت عدة بلدان أفريقية في مصاف كبرى البلدان المساهمة بقوات. فستة من أكبر عشرة بلدان مساهمة بقوات هي بلدان أفريقية، وتساهم أفريقيا اليوم بأكبر عدد من الأفراد في عمليات حفظ السلام. ويوفر ٣٨ بلدا أفريقيا نصف إجمالي حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة و ٦٠ في المائة من حفظة السلام المدنيين الدوليين و ٨٠ في المائة من موظفي حفظ السلام الوطنيين. ويضاف إلى ذلك مشاركة أصدقائنا الأفارقة في عمليات حفظ سلام غير تابعة للأمم المتحدة، وذلك بعدة آلاف إضافيين من الأفراد. ونرحب بتلك التطورات، بما فيها القرار الذي اتخذه مؤخرا الاتحاد الأفريقي لتحقيق قدر أكبر من الاعتماد على الذات على صعيد ميزانيته للسلام والأمن من خلال صندوق السلم.

إن الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية والحكومات الوطنية في أفريقيا هي الأقدر على معالجة معظم التحديات التي تواجه المنطقة. ومع ذلك، تقع المسؤولية على عاتق المجتمع الدولي – لمصلحتنا الجماعية – في تعزيز قدراتها.

لقد ارتقى النجاح الكبير لمؤتمر القمة الثالث لمنتدى الهند وأفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، الذي شارك فيه جميع شركائنا الأفارقة الـ ٥٤، بشراكتنا الطويلة الأمد والمتنامية إلى مستوى أعلى. ومما عزز هذه الشراكة سلسلة من الزيارات إلى أفريقيا قام بها رئيسنا ونائبه ورئيس وزرائنا في النصف الأول من هذا العام. ويتركز تعاوننا مع أفريقيا على تبادل الخبرات والموارد والمساعدة في بناء القدرات حسب أولوياتها الخاصة. وتشمل مجالات تعاوننا التعليم والتدريب المهني والرعاية الصحية وتمكين المرأة والعمليات الدستورية والبرلمانية والاتصال الإلكتروني الرقمي للتعليم عن بعد والتطبيب عن بعد والحوكمة الإلكترونية والطاقة النظيفة والإنتاجية الزراعية والأعمال التجارية الزراعية والتكيف مع تغير المناخ وإدارة الكوارث والاقتصاد الأزرق والأمن البحري والهياكل الأساسية والعلاقات في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا.

وفي السنوات الخمس الماضية، قدمت الهند نحو ٢٥ ٠٠٠ منحة دراسية لأكثر من ٣٠٠ برنامج تدريبي في أكثر من ٦٠ مؤسسة في أفريقيا. وخلال العقد الماضي، تمت الموافقة على ما يقرب من ٩ بلايين دولار في صورة قروض تساهلية لما يقرب من ١٤٠ مشروعا إنمائيا في أكثر من ٤٠ بلدا أفريقيا، مع التركيز بوجه خاص على الشركاء من بين أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

والهند هي أول بلد يساهم بوحدة شرطة مشكّلة من الإناث على الإطلاق والتي تم نشرها في ليبريا. وتم الاعتراف بها كمثال يحتذى للسعي إلى تحقيق التوازن بين الجنسين. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، بدأت دورة تدريبية عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للشركاء الأفارقة في الهند بالتعاون مع حكومة الولايات المتحدة. وهي تهدف إلى المساعدة في بناء قدرات البلدان الأفريقية المساهمة بقوات للمساعدة في الجهود الإقليمية للحفاظ على السلم والأمن.

ولكل هذه الجهود دور في مساعدة أفريقيا على بناء قدراتها في مجال الموارد البشرية والمؤسسات والتكنولوجيات الملائمة والهياكل الأساسية وفرص العمل. ويجري العديد من تلك الجهود في بلدان خارجة من فترات طويلة من النزاع. وتساعد كل هذه الجهود على تعزيز التنمية وتحسين حياة الناس وبناء السلام والازدهار. والشيء الذي لا يزال بعيد المنال هو أن يكون لدينا فهم حقيقي لأهمية التنمية المستدامة في بناء السلام والأمن، بل والأهم من ذلك، عدم تجزئة السلام والأمن

عبر الحدود في عالم اليوم. فمن دون ذلك الفهم، وبالتالي الإرادة السياسية لمعالجة هذه المسائل على المدى الطويل، ستظل النزاعات تعرقل بناء مستقبل أفضل لنا جميعا. وفي الأسبوع الماضي، برهنت الهند على التزامها بقضية بناء السلام في سياق الأمم المتحدة بتقديم مساهمة قدرها مليون دولار إلى صندوق بناء السلام. ويحدونا الأمل في أن يُقدِم شركاء آخرون على التعهد بتقديم موارد، بما في ذلك في مؤتمر إعلان التبرعات بشأن بناء السلام المقرر عقده في أيلول/سبتمبر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): مع اقتراب الشهر من نهايته، أود أن أحيي اليابان على قيادتها القديرة لمجلس الأمن.

إن الشعوب والدول في قارة أفريقيا من بين الأكثر مرونة على هذا الكوكب. فقد عرفت الدول والمجتمعات والأسر في شتى أنحاء أفريقيا عقوداً من الفقر والحرب الأهلية والصراعات العرقية، لكنها عقدت العزم على التغلب على تلك التحديات، مستلهمة الأمل في قارة تعيش في سلام والوعد بمستقبل مشرق.

ودولة إسرائيل ملتزمة بالشراكة مع أصدقائنا في أفريقيا من أجل تحقيق الاستقرار والأمن، بل والازدهار أيضاً.

وبغية ضمان نمو مستدام يستمر أجيالاً، يجب أن يعمل المجتمع الدولي معاً من أجل بناء ذلك السلام الذي يدوم لأجيال.

والقرار بشأن هيكل بناء السلام (٢٢٨٢ (٢٠١٦)) بيان طموح يدفعنا لإعادة التفكير في رؤيتنا لبناء السلام. ولا بد من نهج شامل يعالج جميع مراحل النزاع – بعد وأثناء وقبل. وعليه، فإن بناء السلام يجب ألا ينتظر ريثما يبدأ القتال قبل أن يبدأ العمل. وإنهاء أعمال العنف المستمر وإعادة بناء المجتمعات بعد النزاع أمر مهم لنا جميعاً. ولكن لا بد من تطوير قدرات الوقاية من أجل تجنب التصعيد ووقف النزاعات حتى قبل أن تبدأ. وهذا يتطلب العمل على عدة جبهات.

أولاً، حان الوقت الآن لتركيز مواردنا لبناء المؤسسات على الأرض بما يمكن الدول من الحفاظ على السلام وتسوية التوترات قبل أن تؤدي إلى النزاع والعنف. ثانياً، لا بد من النهوض بآليات متينة لتحقيق المصالحة الوطنية، بما في ذلك العدالة والحوكمة والتركيز على الملكية الوطنية والشمول. وأخيراً، علينا أن نعي أنه في عالمنا اليوم، فإن أثر الأمراض والإرهاب والنزاع لم يعد يقتصر على منطقة بعينها أو شعب بعينه. فكلها تحديات جماعية يجب أن نتصدى لها بالعمل الجماعي.

وضمان الاستقرار بعد انتهاء النزاع يتطلب المشاركة الكاملة والفعالة لجميع الأطراف الفاعلة في المجتمع. وينبغي تمكين المجتمعات المحلية وتشجيع المزيد من النساء على المشاركة في بناء السلام وحل النزاعات.

وإسرائيل تعتبر أن إشراك المرأة هو مفتاح باب السلام المستدام في أفريقيا وحول العالم. وفي كل عام، وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تنظم الوكالة الإسرائيلية للتعاون الإنمائي الدولي (ماشاف) حلقة عمل للمرأة الأفريقية بشأن التمكين السياسي للمرأة. والهدف هو مناقشة دور المرأة في بناء السلام والوساطة وتسوية النزاعات والفرص المتاحة أمامها في هذا المضمار. وتقوم (ماشاف) بتدريب المشاركات من عدة بلدان بشأن جدول أعمال لجنة بناء السلام في إسرائيل وفي الخارج، في دورات تتناول مواضيع مختلفة منها تنمية المجتمع المحلي، والدور الريادي للمرأة وتمكينها اقتصادياً.

ونحن نفتخر أيضاً باضطلاعنا بدور في مكافحة تفشي وباء إيبولا في غرب أفريقيا. وكانت إسرائيل أكبر المانحين – قياساً على نصيب الفرد من الدخل القومي – في الجهود الدولية

الرامية لوضع حد لذلك المرض الفتاك. وهذا جزء من التزامنا المستمر بالمساعدة في تحقيق مستقبل أكثر سلامة وأمناً لشعوب أفريقيا. وقبل أسابيع قليلة، قام رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بزيارة تاريخية لأفريقيا، هي الأولى لرئيس وزراء إسرائيلي للقارة منذ ثلاثة عقود. وفي بداية الزيارة، أعلن رئيس الوزراء نتنياهو أن ''إسرائيل عائدة إلى أفريقيا وأفريقيا عائدة إلى إسرائيل.''

وإسرائيل ملتزمة بتمتين العلاقات القديمة في أفريقيا وبناء شراكات جديدة للقرن الحادي والعشرين. وأفتخر بأن أعلن اليوم أنه في الأسبوع الماضي، تحديداً، أقامت دولة إسرائيل علاقات مع جمهورية غينيا، وبدأت الحكومتان بالفعل مناقشة الطرق العديدة التي يمكن لشراكتنا الجديدة من خلالها أن تكون مفيدة للشعبين في إسرائيل وغينيا. ودولة إسرائيل تتطلع للعمل جنباً إلى جنب مع غينيا والدول الأفريقية الأخرى سعياً إلى جدول أعمال مشترك وبناء مستقبل مشترك.

إن أفريقيا ليست غنية بالموارد الطبيعية فحسب، بل هي غنية بالمواهب البشرية والطاقة والأمل أيضاً. وبحلول منتصف القرن، سيعيش ٣٧ في المائة من أطفال العالم في أفريقيا. مستقبل القارة ستشكله دينامية الشباب وحيويته، فهم أكثر تمكيناً ومشاركة من أي وقت مضى. وإنطلاق تلك الإمكانات الهائلة يحتاج إلى جهد دولي مستدام وطويل الأمد لضمان تمتع الجيل الحالي من الشباب بغدٍ آمن ومأمون.

وإسرائيل ملتزمة بشراكتنا مع شعوب ودول أفريقيا للعمل معاً لكي نجعل ذلك المستقبل حقيقة واقعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد ماوي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم.

أيرلندا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وفي بياننا الوطني، نتجاوب مع المذكرة المفاهيمية المفيدة (S/2016/586، المرفق) بتحديد أربع قضايا ذات أولوية متقدمة نرى ضرورة معالجتها ضماناً لفعالية بناء السلام في أفريقيا.

أولاً، يتعين معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. فلا يمكننا الحديث بجدية عن تعزيز السلام دون التعرف على العوامل التي تهدده في المقام الأول. وكان ذلك جلياً خلال العمليات الأخيرة التي أفضت إلى اعتماد مجلس الأمن والجمعية العامة قرارات بناء السلام، فضلاً عن مفاوضات العام الماضي بشأن أهداف التنمية المستدامة – لا سيما الهدف ١٦.

والحاجة إلى فهم دوافع النزاع تبدو أكثر إلحاحاً في البلدان الخارجة من الأزمة. ففي مثل تلك الحالات، يكون السلام في مرحلة من هذه الهشاشة بحيث يكون تدميره أسهل من العمل على استدامته. وكما رأينا نحن في أيرلندا من خلال مشاركتنا الوثيقة مع البلدان الشريكة لنا مثل ليبريا وسيراليون، فإن تحليلات النزاع المتعدد الأطراف يجب أن تتأكد من أن يواكب تقليص بعثة حفظ السلام الدعم الفني والمالي اللازم لبناء قدرات المؤسسات الوطنية بغية استدامة السلام.

ويسعدني القول إننا نمضي في الاتجاه الصحيح. ففي يوم الثلاثاء الماضي وفي هذه القاعة (انظر S/PV.7747)، سمعنا الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى يرحب بتجديد الولاية المبتكرة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي صممت لتتناسب مع أولويات وطنية محددة. وعلاوة على ذلك، فإن تركيز لجنة بناء السلام على التهيئة للأوضاع الانتقالية وتوفير الحافز والتمويل في مرحلة ما بعد النزاع من خلال صندوق بناء السلام كانت له أيضاً نتائج مشجعة للغاية. وهذا هو نوع المبادرات التي نحتاج إلى الكثير منها كيما يتسنى تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة والأهداف المتوخاة في قرارات بناء السلام.

والمسألة الثانية ذات الأولوية المتقدمة هي منع نشوب النزاع. لسنوات عديدة، ظل منع نشوب النزاع منقوص

التمويل والتقدير. وحالة بوروندي قد عززت الحاجة الملحة إلى الاستثمار في منع نشوب النزاع. وخلال العام الحالي، تعامل الوسطاء في ذلك البلد مع قرابة ٤٣٠ حالة شهرياً، بناء على طلبات بالتدخل من أعضاء المجتمع المحلي والسلطات المحلية، بل ومحافظي الأقاليم في بعض الحالات.

والموارد المالية اللازمة لتمكين وسيط من التدخل في نزاع ما تبدو هينة مقارنة بالتكاليف الباهظة الناتجة عن التعامل مع تداعيات النزاع بعد تصاعده. وأيرلندا يسرها أن تدعم تلك الوساطة من خلال الاستثمار في صك التسارع العالمي المتعلق بالمرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، الذي دعت إليه الدراسة العالمية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ونرحب أيضاً بالعمل الذي اضطلع به الرئيسان الحالي والسابق للجنة بناء السلام في تهيئة دور أقوى للجنة في منع نشوب النزاع، لا سيما من خلال قدرتها على التفاعل مع مجلس الأمن. ونتطلع إلى استمرار ذلك التقدم واستكشاف كيف يمكن للجنة أن تدعم أنشطة الأمم المتحدة الأخرى، كمبادرة الأمين العام ”حقوق الإنسان أولاً“.

ثالثاً، وكما ذكر متكلمون آخرون، يجب إدماج الشباب والنساء. وحتى يومنا هذا، نحن لم نفعل ما يكفي لإشراك المرأة والشباب في بناء السلام. والدراسة العالمية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تبين لنا أن إشراك المرأة في عمليات السلام أدت إلى زيادة بنسبة ٢٠ في المائة في اتفاقات سلام دامت سنتين على الأقل، وترتفع نسبة الزيادة إلى ٣٥ في المائة على مدى ١٥ عاماً. ورأينا بصورة مباشرة أيضاً الدور البالغ الأهمية للمرأة في بناء السلام في جزيرتنا أيرلندا. والدروس التي استقيناها أثرت جهودنا للنهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن على الصعيدين الوطني والدولي، كما تقاسمناها مع بلدان شريكة، مثل ليبريا.

وقضية دعم جدول أعمال الشباب والسلام والأمن واضحة تماماً أيضاً، ولا سيما في أفريقيا. ووفقا لبعض المصادر، بحلول نهاية القرن الحالي، سيكون قرابة نصف شباب العالم أفارقة. وأيرلندا تعمل على استكشاف السبل للاستجابة للدعوة التي تضمنتها القرارات المتعلقة ببناء السلام إلى زيادة مشاركة الشباب في بناء السلام في أفريقيا، بما في ذلك من خلال روابطنا التجارية والتنموية.

أخيراً، لا بد من إيلاء الأولوية للملكية الأفريقية لبناء السلام في أفريقيا. فلن يكون هناك سلام في أفريقيا لا يقوده الأفارقة.

وبصورة مماثلة فلن يكون النمو الاقتصادي الأفريقي مستداما إلا إذا كان نابعا من الداخل. ونؤمن إيمانا راسخا بأن الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة الأمم المتحدة في بناء السلام في أفريقيا لن تنجح إلا إذا صُممت ونُفذت بالتعاون التام مع أصحاب المصلحة الأفارقة وبمشاركة كاملة من جانب جميع الدول الأفريقية.

يجري تسخير قوة هذا التعاون بصورة متزايدة. وتشمل الأمثلة الشراكة الرائدة بين صندوق بناء السلام ومفوضية الاتحاد الأفريقي في بوروندي، فضلا عن زيادة تركيز لجنة بناء السلام على بناء علاقات أقوى مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية. ومبادرات من منطقة إلى أخرى، مثل الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي التي يمكن تلمسها في شكل مرفق السلام الأفريقي، فكلها تبعث على التشجيع أيضا.

لا يجب علينا كسر حلقة التقوقع فقط بغية تكوين نهج نحو بناء السلام على نطاق الأمم المتحدة بأكملها، بل يجب علينا أن نفعل ذلك بطريقة تدعم السياسات والأهداف الخاصة بأفريقيا وهذا أمر لا يستهان به، ونرحب بمبادرات من قبيل مناقشة اليوم. فهي تتيح لنا فرصة لتبادل الخبرات بشأن ما حققناه حتى الآن، ولكن الأهم من ذلك هو الاستماع إلى أفكار تتعلق بالكيفية التي يمكننا بها أن نحقق نتائج أفضل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد روجيتشكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام في أفريقيا.

تؤيد سلوفاكيا البيان الذي أُدلي به في وقت سابق اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

عند اندلاع النزاعات العنيفة، تتعطل التنمية، ويمكن أن تكون آثار ذلك مدمرة، لا سيما على الفقراء. لقد عززت أهداف التنمية المستدامة المعتمدة مؤخرا توافقا في الآراء بين أعضاء المجتمع الدولي مؤداه أن الأمن والسلام وسيادة القانون تشكل عناصر لا غنى عنها للتنمية المستدامة. إن العنصر الرئيسي للإنتقال من النزاعات إلى السلام والتنمية المستدامة يتمثل في وجود نظام أمني فعال وخاضع للمساءلة يقوم على سيادة القانون ويردد صدى فكرة مفادها أن الأمن والتنمية وسيادة القانون مسائل مرتبطة ببعضها البعض ارتباطا لا انفكاك منه في سياسات الأمم المتحدة ومناقشاتها خلال أكثر من عقد من الزمن. إن الصلة بين وجود قطاع أمني يتسم بالقدرة على الاستجابة والفعالية والخضوع للمساءلة، بما في ذلك، إصلاحه، والسلم والاستقرار أمر مقبول على نطاق واسع لدى الدول الأعضاء والخبراء على حد سواء، وأقر بذلك مجلس الأمن مرارا، بما في ذلك من خلال قرار مجلس الأمن ٢١٥١ (٢٠١٤).

في ٢١ حزيران/يونيه، قام الرئيسان المشاركان لمجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، وسلوفاكيا، وجنوب أفريقيا، بالتعاون مع فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بإصلاح قطاع الأمن، وأمانتها، ووحدة إصلاح قطاع الأمن في إدارة عمليات حفظ السلام، بالتيسير لحوار رفيع المستوى بشأن بناء الدعم للأولويات الرئيسية لإصلاح قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. ووفر هذا الحدث منبرا فريدا للمناقشة بين ممثلي رفيعي المستوى من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، والممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن ممثلي الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي والجهات المانحة الثنائية.

ركّز الحوار على أولويتين. أولا، تطرق المتكلمون في معرض كلامهم إلى عناصر عملية إصلاح قطاع الأمن الوطني اللازمة لضمان السلام الدائم، ومنع العودة إلى الصراع. ثانيا، انصب التركيز على احتياجات الإصلاحات الفورية والطويلة الأجل المتعلقة بمؤسسات القطاع الأمني، بما في ذلك الشرطة والدرك والجيش، والسيطرة المدنية وهيئات الرقابة ذات الصلة. وقد تم التنويه أيضا بدور المجتمعات المحلية وقدرتها على المشاركة المجدية في توفير الأمن والوفاء بدور الرقابة الديمقراطية.

لكي يكون إصلاح القطاع الأمني أداة فعّالة في بناء السلام، ينبغي أن يمثل حقا شعب أي دولة. لذا تم التركيز بصفة خاصة على العناصر الرئيسية للملكية الوطنية وأهمية المسؤولية الوطنية والتوافق السياسي في هذا الصدد. وطيلة الحوار الرفيع المستوى، تم إبراز إصلاح قطاع الأمن بوصفه أداة رئيسية للحيلولة دون الانتكاس إلى الصراع، ومن هنا فقد شدد العديد من المتكلمين على الحاجة إلى اتباع نهج استراتيجي لإصلاح قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الأيام المقبلة، سوف يقدم الرئيسان المشاركان نتائج تلك المداولات إلى الأمين العام والجمعية العامة ومجلس الأمن والأعضاء كافة.

إن المنظمة باتخاذها القرارين بشأن استعراض هيكل بناء السلام قرار مجلس الأمن ٢٨٢٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة (٢٦٨/٧٠)، فقد خطت خطوة حاسمة إلى الأمام وحققت زخما واعدا. علينا العمل معا الآن للدفاع عن تلك التغييرات وإنشاء هيكل بناء السلام الذي سيحقق المهمة الحيوية المتمثلة في الاستمرار في بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الخارجية والتعاون في جمهورية رواندا.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر وفد بلدكم على تنظيم هذه المناقشة الهامة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي – مون؛ وأشكر معالي السيدة أمينة محمد، وزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية في كينيا؛ وسعادة السفير إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، على إحاطاتهم الإعلامية.

إن هذه المناقشة جاءت في أوانها حقا، وذلك في ضوء العديد من الانتكاسات والصراعات المتأججة في قارة أفريقيا الجميلة. لذلك نعتقد أن التوصيات التي ولدتها المناقشات من هذا الطابع يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تحسين وتبسيط الممارسات في بناء السلام وتقدم ردود ملائمة لأصحاب المصالح تهدف إلى كبح انتشار الصراعات. إن الاستعراضات الموازية لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة – تقرير فريق الخبراء الاستشاري (S/2015/490)، وتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446)، والدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، إلى جانب اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) كلها أتاحت للأمم المتحدة، فرصة لإعادة التفكير في كيفية الانخراط في جهود إدامة السلام بصورة ملائمة واستراتيجية.

وإذا ألقينا نظرة على مسار بلدي، رواندا، خلال السنوات الـ ٢٢ الماضية – لوجدنا أن دولة فاشلة في حالة ما بعد انتهاء الصراع، أصبحت الآن من بين العديد من الدول المساهمة في عمليات حفظ السلام. وبوسعنا القول عن صواب أن بناء السلام عملية هامة، ليس فقط في معالجة آثار الصراعات فحسب، بل أيضا في إرساء الأسس التي تديم السلام، مما يسهم في منع نشوب الصراعات في الأجل الطويل. ومع ذلك، كما خلص إليه مؤخرا استعراض هيكل بناء السلام، فإن بناء السلام عملية سياسية وفنية على حد سواء، وما انفكت الأمم المتحدة تكافح لسد الثغرات الحرجة، بينما تسعى إلى تطبيق استراتيجيات تقنية قائمة على الحقائق السياسية على أرض الواقع، مما أدى إلى عدم قدرتها على سد الفجوة الكبيرة التي حُددت في عام ٢٠٠٥.

أما بالنسبة للبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، وكذلك البلدان الأخرى التي تجري فيها أنشطة بناء السلام، فإن العودة إلى الصراع تحمل المرء على التساؤل فيما إذا كان عند وضع برامج بناء السلام قد تم الأخذ في الحسبان الآليات والقدرات السياسية المحلية وديناميات النزاع. إن التطورات نحو الأسوأ في بعض بلدان أفريقيا، للأسف، تبعث على القلق الشديد، ولا سيما فيما يتعلق بتلك البلدان التي حققت قدرا من التقدم في وقت سابق. ويتعين على المجتمع الدولي بصفة عامة، والأمم المتحدة بصفة خاصة، اعتماد تدابير مستهدفة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، تدابير تعالج الأسباب الجذرية لصراع بعينه، وفي الوقت نفسه احترام خصوصية كل حالة.

ونتشاطر الآراء المعرب عنها في المذكرة المفاهيمية (S/2016/586، المرفق) المتعلقة بكيفية دعم بناء المؤسسات وضمان الملكية الوطنية، وهي آراء ساعدت في إرساء أسس السلام المستدام. كما نعتقد أن عمليات إرساء الديمقراطية، وسيادة القانون والوحدة والمصالحة، فضلا عن التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة، والمساعدة في بناء مجتمع قادر على الصمود أمام الصراعات، كلها ينبغي أن تعتبر من الركائز الرئيسية عند معالجة الأسباب الجذرية للصراعات.

غير أنه من المؤسف أن نلاحظ أن المجلس يستجيب للنزاعات الدائرة على نحو أكثر من التعامل بفعالية مع جوانب حيوية مثل الوقاية. وفي حين أن الوكالات المتخصصة

الأخرى التابعة للأمم المتحدة قد اضطلعت بدور أكبر في هذه المجالات، لا يزال بوسع مجلس الأمن الاضطلاع بدور استباقي أكبر، ولا سيما في البلدان المدرجة في جدول أعماله و/أو حيثما يتم نشر عمليات السلام. وفي هذا الصدد، فإن تقرير فريق الخبراء الاستشاري قد خلص بإيجاز إلى نتيجة مفادها أن استدامة السلام ليست عملا جانبيا للأمم المتحدة، بل من المهام الجوهرية المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة التي ينبغي تطبيقها على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ويذكر التقرير كذلك، في استنتاجه، أنه لا بد من تنشيط لجنة بناء السلام لزيادة قدرتها على تحسين دعم الجهود الرامية إلى إيجاد حلول مستدامة وثابتة.

ويشمل ذلك تعزيز أنشطتها الاستشارية ودورها التنسيقي وحشد الموارد ومواصلة دعم البلدان المدرجة على جدول أعمالها، كذلك مد الجسور بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، بما فيها المجلس.

لذلك، فإننا ندعو إلى مواصلة الدفاع عن البلدان المدرجة في جدول الأعمال ونعتبر أنه من الضروري المساعدة على إبراز ما تم إحرازه من تقدم سياسي واجتماعي واقتصادي لاجتذاب المساعدة و/أو الاستثمار الذي يتفق مع الأولويات الوطنية. بيد أن هذه الأولويات لا يمكن أن تتحقق دون تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به. ومما يدعو إلى الأسف أن نشير إلى أنه في بعض البلدان المدرجة في جدول الأعمال، انهار العديد من مشاريع بناء السلام أو فشل بسبب عدم وجود نموذج تمويل مستدام لأن العديد من تلك المشاريع كانت لها دورات تمويل قصيرة و لم يتسن الاستمرار فيها بعد المرحلة التالية مباشرة لانتهاء النزاع. وللتغلب على هذه المشكلة، نأمل أن يجري تحسين صندوق بناء السلام وزيادة مرونته ليضطلع بدور أكبر في هذا الصدد.

وبالرغم من التحديات في بعض التشكيلات القطرية، فإنه مما يثلج صدورنا أن نرى الجهود التي يبذلها روساء التشكيلات القطرية المخصصة، ولا سيما زيادة عدد الزيارات إلى البلدان المدرجة في جدول الأعمال للتفاعل مع مختلف الجهات المعنية. ويمكن أن تتيح هذه الممارسات فرصا لزيادة الوعي بالحالة قيد النظر، وعند اللزوم، فإنهم تسهم في دقة المعلومات التي في حوزة الأمم المتحدة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد ميندونسا إ مورا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر اليابان على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة والحسنة التوقيت للغاية.

هناك عدد كبير من البلدان الأفريقية التي تواصل الكفاح مع دورات الفقر ومسألة اللاجئين نتيجة للنزاعات التي قوضت جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعادت بالضرر على ملايين الرجال والنساء والأطفال. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ موقفا ويواجه هذا التحدي. والجهود المتواصلة لإحلال السلام المستدام في أفريقيا يجب أن تكون مسعى مشتركا.

ولا يزال يتعين أن نبلور بصورة كاملة مفهوم بناء السلام الذي استحدثته الأمم المتحدة في عام ١٩٩٢. ويمثل استعراض هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة مؤخرا تقدما هاما. فبتوسيع نطاق بناء السلام ليشمل كل مرحلة من المراحل، من منع نشوب النزاعات حتى إعادة البناء في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، تبين أنه يمكن صون السلام بشكل أفضل إذا فهمناه على أنه مفهوم متكامل وعام، يتجاوز مجرد وقف الأعمال العدائية. وفي الواقع، لن يتسنى لنهج بناء السلام النجاح إلا بالتعامل مع الركائز الثلاث للأمم المتحدة بشكل مشترك وتجنب ظاهرة الجزر المنعزلة.

لقد كانت أفريقيا في صميم منظومة الأمم المتحدة لبناء السلام منذ إنشائها. والبلدان الأفريقية هي حاليا موضع التركيز الوحيد لجدول أعمال لجنة بناء السلام وبالتالي فإن هذه البلدان هي المستفيد الرئيسي من صندوق بناء السلام. وهي أيضا المستفيدة بشكل رئيسي من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي نفس الوقت، فإن لأفريقيا الحق في أن تكون عنصرا فاعلا رئيسيا فيما يتعلق بالسلام والاستقرار سواء داخل حدودها أو على الصعيد العالمي، وهذا أمر نادرا ما يتم التأكيد عليه. وتسهم أفريقيا بحوالي نصف العدد الإجمالي لقوات حفظ السلام المنتشرة في جميع أنحاء العالم. وأنشأت أفريقيا منظومة السلم والأمن الأفريقية، وهي هيكل موحد على الصعيد القاري، تتوفر لديه أدوات لتوطيد السلام.

وأفريقيا لديها عدد من المؤسسات الإقليمية تتجاوز التكامل الاقتصادي لتركز أيضا على السلام والأمن، وأثبتت أفريقيا أنها جهة بارزة لتوفير الأمن حيث تنفذ عددا من عمليات حفظ السلام الهامة، وذلك بشكل متزايد من خلال شراكات بين الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة الدوليين الآخرين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا الصدد، أقامت القارة الأفريقية والاتحاد الأوروبي شراكة استراتيجية، مكرسة في الاستراتيجية المشتركة لأفريقيا والاتحاد الأوروبي التي اعتمدت في لشبونة في عام ٢٠٠٧. وهذه الشراكة القائمة بين الطرفين على قدم المساواة فريدة من نوعها من حيث أبعادها ونطاقها الاستراتيجي وأهدافها الطموحة. وقد أسفرت الشراكة بالفعل عن نتائج ملموسة لا تتجلى على صعيد منع نشوب النزاعات وحلها فحسب، بل أيضا في مد الجسور بين التعمير بعد انتهاء النزاع والحوافز الرامية إلى معالجة الأسباب الكامنة للنزاع، ولا سيما في مجالات الحكم الرشيد والمساءلة والتنمية المستدامة.

وإذا قيمنا التطور الذي شهدته أفريقيا في السنوات الأخيرة على صعيد السلام والأمن والتنمية الاقتصادية، علينا أن نخلص إلى أن التقدم المحرز رائع جدا. فقد انحسرت الحروب بين الدول وزادت الآفاق الاقتصادية باطراد بالرغم من تباطؤ النمو العالمي وتقلبات أسعار السلع الأساسية. ولكن من الصحيح أيضا أن القارة لا تزال تواجه تحديات رئيسية لم تُحل بعد. فالنزاعات المدمرة مستمرة وحالات الانتكاس إلى النزاع لا تزال مرتفعة على نحو يثير القلق.

ويتمثل أحد المبادئ الرئيسية التي ينبغي أن يرتكز عليها مسعانا المشترك في أنه لا ينبغي النظر إلى الحفاظ على السلام ومنع تكرار النزاع باعتبارهما يتطلبان حلولاً خارجية للمشاكل الأفريقية بل بوصفهما جهدا مشتركا بين البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي، ذا أهمية ضرورية للملكية الكاملة للحلول التي سيتم التوصل إليها ولاستدامتها بصورة فعالة.

وبوصفنا عضوا نشطا في تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، فإن البرتغال تعلم تماما الدور الهام الذي يضطلع به هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة في دعم السلام والاستقرار في البلدان الأفريقية وفي الإبقاء عليها في جدول الأعمال الدولي. وقد أشار الوزير السنغالي في هذا الصباح إلى الدور الحاسم الذي تضطلع به بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو في ذلك البلد وإلى أهمية دعم الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد. وهذا مثال جيد على ما يمكن أن نقوم به بشكل مشترك. ولكن التجربة في غينيا – بيساو تبين لنا أيضا أنه ينبغي عدم تمييع مسؤولية الدول الأفريقية عن بذل جهود لبناء السلام داخل ولاياتها القضائية.

وينبغي للأمم المتحدة أن تتعاون بشكل متزايد مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية ذات الصلة بروح من الشراكة والتكامل بين الجهود والموارد. وينبغي ألا نتوخى الربح فحسب من الهياكل القائمة التي تنفذها منظومة السلم والأمن الأفريقية، بل أن نسعى أيضا إلى تعزيز قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية الأخرى

ذات الصلة، والتي أنشأ العديد منها أدوات للأمن والإنذار المبكر.

وفي هذا الصدد، قد تكون مبادرات من قبيل الإطار المشترك لمفوضية الاتحاد الأفريقي – الأمم المتحدة لتعزيز الشراكة في السلام والأمن أو التمويل المباشر الافتتاحي المقدم من لجنة بناء السلام إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي لدعم مراقبة حقوق الإنسان في بوروندي الطريق للمضي قدما. ويجب أن يوجه أيضا مبدأ الملكية الأفريقية اهتمامنا إلى أهمية المستوى المحلي والمجتمعي في جهود بناء السلام. وتتفق الدراسات الأكاديمية والممارسة السياسية في ما يتعلق بتحديد الأسباب الجذرية للسلام الدائم والاستقرار الاجتماعي في الأسس السياسية للمجتمع وثقافته العامة. وفي حال عدم إشراك المجتمعات المحلية والمجتمع المدني بشكل رئيسي في أي تدخل لبناء السلام، فإنه سيواجه بالتأكيد خطر حمل وصمة اللاشرعية السياسية. ولا يمكن فصل أية استراتيجية للتصدي للقوى المحركة للنزاع العنيف عن الإطار العام للتنمية المستدامة. ولذلك، يلزم أن تستند إلى أهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) بالارتباط مع الخطط الأفريقية التي تربط بين السلام والأمن والتنمية مثل الخطة ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي. ويعني ذلك أيضا إيلاء مزيد من الاهتمام لعمليات العدالة الانتقالية في أعقاب الاشتباكات مع عناصر عرقية أو مجتمعية قوية. وتشجيع التعافي والمصالحة أمر أساسي للتقليل إلى أدنى حد من مخاطر الانتكاس إلى النزاع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد ميناه (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أهنئ اليابان على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. وأود أن أشكر اليابان على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام في أفريقيا. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام والوزيرة أمينة محمد ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة بشأن المبادرات على الصعيدين القاري والإقليمي في أفريقيا.

في البداية، أود أن أنقل إليكم اعتذار صاحب المقام ساموراً م. و. كامارا، وزير الخارجية، عن غيابه بسبب ظروف لا يمكن تفاديها.

وبالنيابة عن رئيس سيراليون وحكومتها، أود أن أسجل عميق امتنان وفد بلدي لهذا المجلس على الدعم والمساعدة المقدمين إلى سيراليون من أجل الحفاظ على السلام والأمن اللذين تحققا بشق الأنفس. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن عميق تقديرنا لأعضاء تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام، من خلال الرئيس، السفير مارك – أندري بلانشارد، ممثل كندا، على جهوده الدؤوبة في مجال الدعوة وعلى إظهاره الدعم القوي في السعي إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار في سيراليون.

إن القرار ٢٨٢ ٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠، اللذين تم اتخاذهما بالإجماع في نيسان/أبريل، يظهران بوضوح التزامنا الجماعي باتباع نهج شامل تجاه العدالة الانتقالية والمساءلة في قطاع الأمن. وكلاهما شرطان أساسيان لتوطيد السلام والحد من الفقر، فضلا عن منع البلدان من الانتكاس إلى حالة الصراع.

في حزيران/يونيه، تشرفنا في سيراليون باستقبال السفير ماشاريا كامو، رئيس لجنة بناء السلام، الذي حضر وفريقه في زيارة لتقصي الحقائق. ومما أثلج صدورنا تعليقاته وكلماته الملهمة بشأن التقدم الملحوظ الذي أحرزته سيراليون، ولا سيما في تحديد وتسوية التوترات ومخاطر النزاعات المحتملة. والواقع أن أفريقيا بذلت جهودا هائلة في تعزيز قدرتها على منع نشوب النزاعات وحلها. ومع ذلك، لا بد لنا، في الأمم المتحدة، من المحافظة على التضامن العالمي المطلوب لمواصلة

تطوير قدرة أفريقيا في مجال الدبلوماسية الوقائية. ونحن بحاجة إلى شراكات حقيقية تعاونية ومنسقة لتعزيز القدرات من أجل ضمان أن نتمكن من الرد بشكل أفضل على التوترات وتهديدات الصراع.

ويصادف هذا العام مرور ١٤ سنة منذ الإعلان رسميا عن انتهاء الصراع في سيراليون. ومنذ ذلك الحين، وبدعم من الأمم المتحدة، أحرزنا تقدما بارزا في رسم الطريق لسيراليون آمنة وديمقراطية تنعم بالسلم. كما خفضنا بيان المخاطر الدولي الخاص بنا بوصفنا بلدا يمر بمرحلة ما بعد النزاع، وبالتالي زدنا ثقة الاستثمار المباشر الأجنبي بنا.

وقد انتقلت سيراليون من كونها دولة على وشك الانهيار ومدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن إلى دولة تُعتبر مستودعا للدروس بشأن كيفية النجاح في الابتعاد عن الحرب نحو تحقيق السلام وعن اليأس نحو الأمل. ومنذ إغلاق بعثة حفظ السلام، أحرزت سيراليون تقدما كبيرا في تحديد وتسوية التوترات وتهديدات النزاع المحتمل وفي رصد وتعزيز حقوق الإنسان وفي توطيد سلسلة من الإصلاحات في مجال الحكم الرشيد. وقد تعلمنا من خلال الدروس المؤلمة ولم نعد دولة تحمل وصمة كونها دولة ماس ملطخ بالدماء.

ويتطلب الحفاظ على هذه المكاسب وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للبلد وجود التزام ثابت لا ينتهي بتوطيد وتمكين مؤسساتنا الديمقراطية. وما زالت سيراليون ملتزمة بشراكة قوية مع منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة الاستثمار في تحقيق تنميتنا الاقتصادية. ونطلب الدعم لاستراتيجيتنا للحد من الفقر، المعروفة باسم ”خطة الازدهار“، والتي ترتكز على الاتفاق الجديد الذي تدافع عنه مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة.

إن حكومة سيراليون تدرك تحديات الصدمة المزدوجة لفيروس إيبولا – الذي تم دحره مؤخرا – والهبوط في أسعار السلع الأساسية. وبناء على ذلك، حافظنا على استراتيجية الحد من الفقر وقمنا بمواءمتها مع تعزيز أهداف التنمية المستدامة واستراتيجية الإنعاش في مرحلة ما بعد إيبولا. واستنادا إلى الدروس المستفادة والدروس التي نواصل تعلمها في سيراليون، أود أن أدلي ببعض الملاحظات.

إن سيراليون تدرك الحاجة الملحة لضمان أن تكون المؤسسات منصفة وشفافة لتحول دون الانتكاس إلى الصراع وتكفل تحقيق السلام المستدام. ولا بد من توطيد مؤسسات من قبيل لجان مكافحة الفساد وتعزيزها من خلال ملكية وطنية حقيقية وسياسة مجدية لشمول الجميع. والأمر يتطلب نهجا متكاملا ومنسقا إزاء بناء السلام لضمان الدعم المحفز لجميع العمليات الوطنية وأولويات التنمية المستدامة والإنعاش الاقتصادي.

ويجب أن يكون الحفاظ على السلام شأن كل مواطن ولذلك ينبغي أن يظل في صلب عمل منظومة الأمم المتحدة. ويجب إدماج المرأة إدماجا كاملا في جميع عمليات بناء السلام. ومن الممكن أن تؤدي النساء، كما هو معلوم، دوراً هاماً في ضمان أن تظل عمليات السلام على المسار الصحيح وأن تكتمل بنجاح. كما يمكن للمرأة أن تضطلع بدور في الحوكمة والانتعاش الاقتصادي. والأمر بسيط للغاية – إن الدولة التي تُمكن نساءها هي دولة تُمكن نفسها.

وينبغي أن يتم بناء قدرة الدولة من أجل تهيئة بيئة مواتية للقطاع الخاص، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى النمو الذي ننشده جميعا. ومن المهم أن يستفيد جميع المواطنين من هذا النمو.

وأخيرا، فإننا ندرك أيضا حقيقة أن بناء التحالفات اللازمة على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي أمر هام لضمان الحد من الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية مثل الاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأنشطة المرتزقة. وسيراليون تؤيد تماما الدعوة الواردة

في تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (انظر S/2015/490) ومفادها أن تحسين التنسيق بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام أمر مستصوب. ويجب أن تعمل المؤسستان معا بطريقة أكثر تركيزا، مستفيدتين من مواطن القوة النسبية لديهما.

لقد أثبت صندوق بناء السلام أنه أداة ضرورية لدعم عمليات بناء السلام الحاسمة في العديد من المناطق والمجتمعات في مرحلة ما بعد الصراع. ومع ذلك، لا يزال التمويل المجزّأ وغير الكافي والذي لا يمكن التنبؤ به في مجال بناء السلام يعوق فعالية واتساق التدخلات الحفازة الهامة جدا. ويجب علينا جميعا أن ندعم مؤتمر إعلان التبرعات لصندوق بناء السلام الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر، وأن نستجيب له بشكل إيجابي. ولا بد أيضا من دعم لجنة بناء السلام، إلى جانب مكتب دعم بناء السلام. وعلى وجه الخصوص، لا ينبغي ترك مكتب دعم بناء السلام يكافح من أجل الحصول على الأموال والموارد والموظفين. وإذا كنا نؤمن بقضية السلام، يجب أن نستثمر في قضية السلام.

وفي الختام، تؤكد حكومة سيراليون من جديد التزامها الثابت بتعزيز السلام والأمن المستدامين داخل حدودها، وتؤكد مجددا عزمها على الدعوة إلى السلام في المنطقة دون الإقليمية وتعزيزه. وقد شرعت سيراليون وشعبها في رحلة من الهشاشة إلى الاستقرار. وتعتقد حكومة سيراليون أنه بالالتزام والدعم من جانب شركائها، يمكن لسيراليون وأفريقيا تطوير القدرة المؤسسية على الصمود، اللازمة لإنشاء وتعميق وإدامة وترسيخ السلام الذي ننشده جميعا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إثيوبيا.

السيدة غاودي (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام في أفريقيا فيما يتصل ببند جدول الأعمال ”بناء السلام والحفاظ عليه.“ ولأسباب واضحة، يكتسي هذا البند من جدول الأعمال أهمية بالغة بالنسب للقارة الأفريقية. إن منطقتنا هي واحدة من أكثر القارات تضررا من النزاع في العالم، وهي منطقة تنشر فيها الأمم المتحدة أعلى نسبة من حفظة السلام التابعين لها. ويتعلق أكثر من ٧٠ في المائة من بنود جدول أعمال مجلس الأمن بأفريقيا وجميع البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام هي بلدان أفريقية.

أتقدم بجزيل الشكر لمعالي السيدة أمينة محمد، وسعادة السيد شرقي على مشاركتهما في هذه الجلسة الهامة وعلى الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماها ببلاغة. يؤيد وفدي ذينك البيانين تأييداً كاملاً. أود أن انضم إلى المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر إلى الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة.

ويمكن القول باطمئنان بأن استعراض عام ٢٠١٥ لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة كان إنجازا هاما، حيث أدى إلى اتخاذ قرار للجمعية العامة في ٢٧ نيسان/أبريل، القرار ٢٦٢/٧٠، الذي يتطابق مع قرار مجلس الأمن ٢٨٢٢ (٢٠١٦) بشأن هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. وسيتمثل التحدي الكبير المقبل في مواصلة وتوسيع نطاق ذلك الزخم السياسي وتنفيذ التوصيات الرئيسية للاستعراض، ولا سيما تلك الأجزاء التي تتعلق بأفريقيا.

إن الخطوة الأولية لترجمة كلمات القرارات إلى أفعال تنطوي على شراكات قوية وتنسيق. ومن أجل الحفاظ على السلام في أفريقيا، ينبغي للجنة بناء السلام إقامة صلات متينة مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية وتمكينها من ممارسة الميزات النسبية وتأدية الأدوار التكميلية بطريقة متسقة. وفي هذا الصدد، يتعين على الأمم المتحدة وضع استراتيجيات بناء السلام على نحو يدعم ويكمل جهود بناء السلام الخاصة بأفريقيا من قبيل إطار إعادة البناء والتنمية بعد انتهاء الصراعات،

ومبادرة التضامن الأفريقي. إن الاتحاد الأفريقي وهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام ينبغي لهما أن يتعلما ويستفيدا الكثير من نُهُج بعضهما البعض وخبراتهما، ومن سعيهما لبلوغ درجة أكبر من التآزر والتعاون والتكامل. عند هذا المنعطف، نود أن نضيف تأييدنا للاقتراح الذي قدمه السيد شرقي للجنة بناء السلام ومفوضية الاتحاد الأفريقي لوضع استراتيجية مشتركة لمدة ١٠ سنوات لتعزيز مكاسب السلام في أفريقيا.

ثانيا، لا بد من أن تتغير إلى الأبد العقلية التي تساوي بناء السلام بعملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع. فاستدامة السلام تتطلب التصميم على معالجة الأسباب الجذرية للصراعات. ومن الأهمية بمكان أن نعتمد نهجا شاملا ومتكاملا لمواجهة تحديات السلام، والأمن، وحقوق الإنسان، والحكم الصالح والتنمية على نحو تام. إن مشاركة الأمم المتحدة مع القارة ينبغي أن تكون أكبر من من حيث الاستراتيجية والتركيز على الأنشطة الأساسية للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وعلينا تعزيز الروابط بين جهود الأمم المتحدة في بناء السلام وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) لأنها توفر الخطط اللازمة للتصدي للأسباب الجذرية والعوامل المحركة للصراع العنيف.

إن كل ما ننادي به لن يحقق لنا أي نتيجة هامة ما لم نكن على استعداد لتنفيذ ما نقوله والتغلب على العقبات التي تقف في طريق الجهود الرامية إلى ضمان تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لأنشطة بناء السلام. وتجري عرقلة جهود بناء السلام في أفريقيا جراء الطابع المخصص للتمويل الذي غالبا ما يكون موجها نحو الاستجابة لحالات الطوارئ. لذلك، تتمثل المهمة الرئيسية في معالجة مسألة عدم إمكانية التنبؤ بالأموال والموارد لبناء السلام وعدم كفايتها، ولا بد من بذل جهودنا المتضافرة اللازمة لمنع اندلاع الصراعات وتصعيدها وتكرارها في أفريقيا.

وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى تقرير الأمين العام الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها المقبلة بشأن الخيارات المتاحة لزيادة، وتحسين تحديد أولويات إعادة هيكلة التمويل المخصص لأنشطة بناء السلام وترتيب أولوياته، بما في ذلك من خلال الانصبة المقررة. ويجب علينا أيضا أن ننظر في سُبل تمويل أخرى، بما في ذلك عن طريق التعاون مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، والعمل مع القطاع الخاص، وزيادة قدرة تعبئة الموارد المحلية الفعّالة إلى الحد الأقصى.

اسمحوا لي أن اختتم كلمتي بحض الدول الأعضاء على الإبقاء على الزخم السياسي المكتسب وزيادته، وبذل كل جهد ممكن لضمان إحلال السلام الدائم في أفريقيا. ومن الحيوي في هذا الصدد تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. لذلك علينا أن نضع استراتيجية لجهودنا بشأن بناء السلام في أفريقيا إلى جانب إطار إعادة البناء والتنمية بعد انتهاء الصراعات؛ ومبادرة التضامن الأفريقي؛ وهدف الاتحاد الأفريقي المتمثل في مبادرة إسكات قعقعة المدافع من أجل جعل أفريقيا خالية من النزاعات بحلول عام ٢٠٢٠؛ والهيكل الأفريقي للسلام والأمن؛ وخارطة الطريق للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠؛ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣؛ وأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بنغلاديش أن يهنئ الوفد الياباني على رئاسته الناجحة للمجلس خلال هذا الشهر. نحن أيضا نقدر هذه المبادرة للتركيز على بناء السلام في أفريقيا والمذكرة الفاهيمية المفصلة (S/2016/586، المرفق) التي أُعدت لهذا الغرض.

شدد فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام في تقريره للعام الماضي (S/2015/490) على إعادة

توجيه أفكارنا بشأن بناء السلام استنادا إلى التجربة والمعرفة المجمعتين لدينا عن طريق العمل في أفريقيا خلال العقد الماضي. وربما كان من المنطقي صدور قرارين متطابقين تقريبا في وقت سابق من هذا العام، قرار الجمعية العامة (٢٦٢/٧٠) وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) بشأن استعراض هيكل بناء السلام، وقد كرسا اهتماما خاصا للاستمرار في تبسيط وتنشيط أنشطة الأمم المتحدة في ميدان بناء السلام في أفريقيا.

في ظل هذه الخلفية، من المشجع متابعة الأخبار الطيبة الصادرة عن الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بزيادة التركيز على بناء السلام والحفاظ على السلام تحت رعاية الهيكل الأفريقي للسلام والأمن. وفي موازاة ذلك، يجري اتخاذ عدة مبادرات مقبلة لتسريع وتيرة التكامل الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا. وتقارب هذه الأولويات بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يبشر بأخبار طيبة جدا لبناء السلام الذي سيكتسب مزيدا من الزخم، ولا سيما في أقل البلدان نموا المتضررة من النزاع والمدرجة حاليا في جدول أعمال لجنة بناء السلام.

من المهم الاعتراف بأن عمل الأمم المتحدة لبناء السلام في أفريقيا ما برح يكتسي أهمية حاسمة خلال السنوات العشر الماضية في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مفهوم استدامة السلام. إن التعريف المتفق عليه للحفاظ على السلام يوسع على نحو له ما يبرره المفهوم التقليدي بل التقييدي لبناء السلام، ويشدد على أهمية استمرار المواكبة السياسية عبر طائفة كاملة من الصراعات، بما في ذلك العودة إلى الصراع. ونشدد على أنه ينبغي الاعتراف على النحو الواجب بذلك المفهوم من جانب جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية الأخرى بغية إتاحة فرصة حقيقية لبناء السلام لكي يحقق إمكاناته في السياقات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، نود أن نكرر الأهمية التي نعلقها على المسائل الحاسمة الخمس.

أولا، يجب تقدير الدور المركزي للملكية الوطنية والقيادة في بناء السلام والمحافظة عليه، بما في ذلك في جميع البلدان الأفريقية المتأثرة. ومن الأهمية القصوى تعزيز بيئة مفضية إلى بناء السلام الشامل تتاح فيها الفرصة لمجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الوطنية ذات الأصوات المشروعة والمصلحة المشروعة.

ثانيا، نشعر بالتشجيع لرؤية بعض النتائج الإيجابية، والجهود جارية داخل الأمم المتحدة، بما في ذلك الجهود المبذولة في الميدان، من أجل كسر جدار العزلة في الحفاظ على السلام. ويجب أن يظل الشغل الشاغل للجنة بناء السلام، من خلال عقدها للاجتماعات وقيامها بالأدوار الاستشارية، لكي تزيد من تعزيز هذه الجهود، ولا سيما تلك التي تهدف إلى جعل الجهات الفاعلة الأمنية والإنمائية أقرب في عملها إلى بعضها البعض، من دون تقويض ولايات واختصاصات أي منها. وفي ذلك الصدد، يمكن محاكاة التشكيلات القُطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام أو النهوض بها على نطاق المنظومة.

ثالثا، نرحب بالاتجاه التصاعدي في تفاعل لجنة بناء السلام مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، ولا سيما في أفريقيا، وزيادة تركيزها على المسائل الإقليمية والشاملة. إن القيمة المضافة لعمل لجنة بناء السلام يمكن أن تؤدي إلى إحداث تغيير في معالجة مختلف القضايا الناشئة المثيرة للقلق ذات الصلة، بما في ذلك المهمة الأساسية المتمثلة في بناء المؤسسات. وفي ذلك السياق، نقر بالعمل الهام الذي تقوم به اليابان بشأن بناء المؤسسات في البلدان الخارجة من الصراع أو المعرضة لخطر نشوبه، وهو عمل مجدٍ وطويل الأجل.

رابعا، إن الاستراتيجية الجنسانية للجنة بناء السلام والمناقشات المتعلقة بدور الشعوب في بناء السلام تمثل إسهامات قيمة في تعزيز الخطة الشاملة للحفاظ على السلام. ونتطلع إلى اعتماد الاستراتيجية الجنسانية المتوقعة في أيلول/

سبتمبر والتي نعتقد أنها يمكن أن تمثل إسهاما مفيدا في النهوض ببرنامج المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك في أفريقيا.

خامسا، وربما الأهم، لا تزال مسألة تمويل بناء السلام تشكل عائقا رئيسيا أمام تحقيق إمكاناتها.

نأمل أن يساعد التشديد القاطع على زيادة التمويل الثابت والمستدام في هيكل بناء السلام هذا العام على الحصول على الدعم السياسي الكافي لتعبئة الموارد التي تمس الحاجة إليها، بما في ذلك صندوق بناء السلام. ونتطلع إلى الأفكار الابتكارية من الأمين العام بشأن تعبئة الأموال المتضمنة في الأنصبة المقررة، والمساهمات الطوعية على السواء. كذلك فإن الآليات الناقصة التمويل داخل الاتحاد الأفريقي جديرة بأن تنال اهتماما أكبر من لدن المجتمع الدولي.

ما فتئت بنغلاديش تؤمن إيمانا شديدا ببناء السلام، وسوف تواصل إسهامها في زيادة تعزيز هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، مع التركيز بوجه خاص على أفريقيا. اتخذت حكومتنا مؤخرا مبادرة، بضمان الدعم المقدم من الحكومة اليابانية، لإنشاء مركز بناء السلام في دكا. ونعتقد أن المركز سوف يزيد من الجهود الإقليمية والدولية في هذا الصدد من خلال البحوث الموضوعية وأنشطة التدريب. ونحض الشركاء المهتمين من أفريقيا ومن أماكن أخرى على دعم هذه المبادرة من أجل إنجاحها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد ندوهورا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): يعتذر بشدة وزير خارجية أوغندا، صاحب المقام سام كوتيسا، عن عدم حضوره هذه المناقشة المفتوحة بسبب التزامات وطنية مقررة سابقا اقتضت وجوده في البلد. بيد أنه معنا بروحه، وأدلي بهذا البيان بناء على طلبه. إن بعثتنا تقدر لليابان دعوتها إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة وتعزيز السلام والتنمية في أفريقيا. وأوغندا بوصفها بلدا يقع بين منطقة البحيرات الكبرى ومناطق القرن الأفريقي، تقدر موضوع هذه المناقشة المفتوحة.

تنيط المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة بالمنظمة مسألة صون السلم والأمن الدوليين باتخاذ تدابير جماعية لمنع وإزالة تهديدات السلام، في جملة أمور. وفي الواقع، فإن مجلس الأمن مكلف بمتابعة الجزء الأخير من المادة، وهو يفعل ذلك باستضافة هذه المناقشة المفتوحة، كما نشهد اليوم. وإن الاضطرابات العالمية الراهنة يمكن أن تؤدي إلى استنتاج مفاده أن العالم يشهد أشد فترات عدم استقراره.

بيد أن الواقع الفعلي هو أن معظم العلاقات الوطنية والدولية تجري بالطرق السلمية. فعلى سبيل المثال، أصبح عدد الديمقراطيات في العالم الآن أكثر مما كان عليه في أي وقت آخر في تاريخ البشرية، وسكان العالم أكثر ثراء وأكثر تعليما ويعيشون حياة أطول. ومن الحيوي تمكين الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والهياكل الأساسية الموجودة في البلدان والمناطق التي يسودها السلام. فعلى سبيل المثال، لم تقم حرب في أمريكا الشمالية طيلة القرن الماضي لأن بلدانها طورت نظما سياسية ديمقراطية وشمولية وتنافسية، وتمارس التجارة بحرية فيما بينها.

من المهم للغاية أن الولايات المتحدة، بوصفها دولة عظمى، تكفل الأمن لأمريكا الشمالية. وبالمثل، في أوروبا، فإن إنشاء الأمم المتحدة الذي اقترن بتحاشي الدول المنتصرة والمتحالفة اتباع أي نهج انتقامي نحو ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى، مما أدى إلى توطيد السلام. وتشمل العوامل الأخرى توازن الرعب بين القوتين العسكريتين الرئيسيتين في العالم، والفوائد المستمدة من خطة مارشال التي أعادت بناء أوروبا الغربية، وأنشأت الاتحاد الأوروبي اليوم الذي، في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي، مكّن البلدان الأوروبية من الوصول إلى أسواق بعضها البعض من دون اللجوء إلى الحرب، كما كان الحال في الماضي.

حتى في أفريقيا المعاصرة، فإن واقعنا لا يتسم كله بالموت والكآبة لأنه، للمرة الأولى منذ سنوات عديدة، باستثناء الصحراء الغربية، تحقق الشعوب الأفريقية تقرير المصير على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وهذا شرط أساسي للسلام المستدام. واليوم، خلافا لما كان عليه الحال في الستينات من القرن الماضي عندما كانت الانقلابات العسكرية من السمات المألوفة، نجد أن معظم البلدان الأفريقية ديمقراطية، وتفي بالمتطلبات الحيوية الأخرى للسلام المستدام.

ويمثل التكامل الإقليمي بعدا هاما آخر. وتتمتع أفريقيا ببعض من أكثر كيانات التكامل الإقليمي النابضة بالحياة على هذا الكوكب، مثل جماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وهذه الكيانات من الناحية الهيكلية ترسخ السلام والتنمية. وحتى من الناحية الاجتماعية والاقتصادية نجد أن أفريقيا تحقق تقدما. تشير الإحصاءات الأخيرة الصادرة عن مصرف التنمية الأفريقي إلى أن القارة تحقق حاليا من الإيرادات المحلية مبلغا يصل إلى ٤٥٠ مليار دولار سنويا، في حين أن التمويل الخارجي يبلغ حوالي ٥٠ مليار دولار سنويا. وهذا الاتجاه الإيجابي يشير إلى السلام المستدام في هذه القارة.

ثمة مثال واحد على التحول الاقتصادي المستدام والتنمية في القارة، وهو استثمار مجموعة دانغوت، شركة من القطاع الخاص الأفريقي، مبلغ ١٥ مليار دولار لكي تقيم في نيجيريا إحدى أكبر مصافي النفط في العالم. والهدف هو معالجة نقص الوقود في نيجيريا وغرب أفريقيا. وستعمل المصفاة على تكرير ما يصل إلى ٦٥٠ برميل من النفط الخام يوميا، ومن المتوقع استحداث حوالي ١٠٠ ٠٠٠ وظيفة تمس الحاجة إليها.

هذه ليست تنمية تقوم بها أفريقيا وحدها. فذلك يتم بتمويل من مصرف الصين للتصدير والاستيراد، حيث يجري حاليا تشييد خطوط للسكك الحديدية مستوفية للمقاييس النموذجية، وتلك الخطوط تربط شرق أفريقيا، وكينيا، وأوغندا، ورواندا، وجنوب السودان بالبحر والتجارة العالمية، بتكلفة تقدر بمبلغ ٣,٨ مليار دولار. ستبدأ قريبا أوغندا وتترانيا بتشييد ١ ٤٠٠ كيلومتر من خطوط أنابيب النفط في حزام النفط الأوغندي في هوميا لتصل إلى ميناء تانغا على المحيط الهندي، بالتعاون مع شركة النفط الفرنسية، توتال. ويبلغ حجم الاستثمار أربعة مليارات من الدولارات على الأقل.

داخل هذه المنطقة الحيوية للغاية، ليس هذا كل ما تحقق من استثمار. ومن المؤسف أن الوقت لا يسمح لي بمناقشة قصص أخرى في المنطقة وفي مناطق أخرى من الجنوب الأفريقي وفي أنحاء أخرى من القارة. ومهما يكن من أمر، تجدر الإشارة إلى أن أفريقيا ماضية في التحرك وتقطع وعدا كاملا لشعبها والعالم. إن استمرار حالات الصراع في القارة ليس مرده سوء الطالع بشكل غامض. ويمكن علميا تعليل الأسباب والأفكار والجهود التي يمكن أن تسهم في عملية إيجاد الحل وتنفيذه.

على سبيل المثال، إن الاستعمار، والتقسيم التعسفي لأفريقيا، والنزعة العسكرية الداخلية والتنافس في الحرب الباردة والتلاعب كلها كانت عناصر أساسية في التعجيل بانهيار الدولة الصومالية. وعلاوة على ذلك، نتذكر جميعا بوضوح أسباب الأزمة الحالية في ليبيا. وبالمثل، فإن الصراع في جنوب السودان ليس من قبيل الصدفة. إن التهميش في فترة ما بعد الاستعمار خلال القرن الماضي قبل تقرير المصير أرسى الأساس بقوة لهذه المأساة. إذا أردنا حل الصراعات القائمة في أفريقيا، لا نحتاج إلى إعادة اختراع العجلة. فلنستفد من أفضل الممارسات في أماكن أخرى ولنعتمدها ونكيفها وفقا لذلك في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا والصومال.

ستقتضي الحاجة تحاشي الحلول السريعة لأنها في التحليل النهائي قد تضر أكثر مما تنفع. وينبغي لمجلس الأمن أن يطبق

نهجا استشاريا لحل الأزمات في هذه البلدان، ولا بد من وضع الحلول السياسية المشروعة من أجل إحلال السلام الدائم. ومن هنا يجب أن تحظى المشاورات بدعم القادة الشرعيين في هذه البلدان. ونحتاج إلى تشكيل قوات مسلحة فعّالة تخضع بالكامل إلى السلطات المدنية الشرعية.

إن هذه البلدان غنية بالموارد الطبيعية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يمكِّن مواطنيها من الاستفادة من تلك الموارد من خلال سياسات تعزز الإنتاجية الاقتصادية والتحول الاجتماعي والاقتصادي. فأفريقيا سوق ناشئة ونشطة تنطوي على إمكانية كثيرة توفرها لشعبها والمجتمع العالمي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحذو حذو الصين، وإدارة أوباما في الولايات المتحدة واليابان والاقتصادات الأخرى، عن طريق الاستثمار في الآفاق الاقتصادية المثيرة للاهتمام لدينا في أفريقيا، من أجل منفعتنا المتبادلة. ومن شأن القيام بذلك أن يوطد دعائم السلام المستدام في هذه القارة وفي العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد بيغيتش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): شأني شأن كثيرين من الذين سبقوني ف التكلم، أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة.

كان تأثير التحديات العالمية على أفريقيا عميقا بسبب الافتقار إلى القدرة المؤسسية والقدرة على الصمود في أجزاء عديدة من القارة. إن التحديات ذات طابع عابر للحدود، ومن ثم ينبغي أن تكون استجابتنا كلية. ومن هذا المنطلق، أقرت الأمم المتحدة، من خلال قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) اللذين اتخذا في ٢٧ نيسان/أبريل، بأهمية جهود بناء السلام على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ومعالجة جميع مراحل دورة الصراع.

وأود التشديد على ضرورة تنفيذ هذين القرارين، مع التركيز بشكل خاص على أفريقيا.

تقدم تركيا الأفراد وتساهم ماليا في سبع من بعثات حفظ السلام التسع في أفريقيا وتشارك في خمس من التشكيلات القطرية الست التابعة للجنة بناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، نشارك منذ عام ٢٠١١ مع الاتحاد الأوروبي في رئاسة الفريق العامل المعني بالقرن الأفريقي التابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. ومنذ عام ٢٠٠٨، تقدم تركيا المساعدة المالية إلى الاتحاد الأفريقي لمشاريع في مجالات التجارة والاستثمار والسلام والأمن والتنمية الريفية وتمكين الشباب والمرأة والهياكل الأساسية والنقل. وفي هذا الإطار، خصصنا ٣٠٠ ٠٠٠ دولار في العام الماضي لدعم القوة الاحتياطية لشرقأفريقيا وهيكل السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

ينبغي للمجتمع الدولي تشجيع ودعم المساعي الإقليمية داخل أفريقيا. ويمثل القرار الذي اتخذته جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في ١٨ تموز/يوليه فيما يتعلق بميزانية السلام والأمن للاتحاد الأفريقي خطوة هامة في هذا الصدد. وهذا يتماشى أيضا مع مبدأ الاتحاد الأفريقي المتمثل في ''الحلول أفريقية للتحديات الأفريقية''.

وأود أن أشاطركم بضعة أمثلة على إجراءات تركيا العملية صوب بناء السلام في أفريقيا. استضافت تركيا وفدا للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في الصومال في عام ٢٠١٥ لحضور حلقة لتقاسم الخبرات وبناء القدرات. وأتيحت أيضا الفرصة للوفد لمراقبة الانتخابات العامة التركية التي عقدت في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت تركيا مساعدة مالية إلى اللجنة الانتخابية الوطنية في بوركينا فاسو في عام ٢٠١٥.

وتقوم تركيا بتوفير التدريب للأفراد العسكريين من البلدان الأفريقية. وبنهاية عام ٢٠١٤، كان حوالي ٢٢٠٢

فرد أفريقي قد تلقى التدريب في تركيا. وقد زادعدد المتدربين في هذه البراج زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة، حيث وصل إلى ٦٠٠ فرد في عام ٢٠١٥. وأنشأت الوكالة التركية للتعاون والتنسيق الدوليين مركزا للتدريب المهني في السودان، يتخرج منه أكثر من ٣٠٠ أخصائي تقني كل سنة. ومن المزمع إنشاء مراكز مماثلة في بلدان أفريقية أخرى. كما نتشاطر المعارف بشأن حماية وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مع أقل البلدان نموا في أفريقيا. وفي هذا الصدد، تقوم وحدة تابعة لإدارة تنمية ودعم الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة في تركيا بتنظيم برامج تدريبية ورحلات ميدانية إلى تركيا لنظيراتها الأفريقية.

وافتتح المستشفى السوداني التركي بطاقة ١٥٠ سريرا في عام ٢٠١٤ في نيالا، دارفور، والمستشفى التركي الصومالي بطاقة ٢٠٠ سرير في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في مقديشو. وتجري إدارة هذين المستشفيين للتدريب والأبحاث بشكل مشترك مع السلطات المحلية. وقد بدأت وزارة الصحة التركية مشروعا لإنشاء قاعدة بيانات للمرضى على نطاق البلد في ٢٠ بلدا أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويشمل المشروع البالغ تكلفته ٣ ملايين دولار، والذي سينفذ خلال السنوات الأربع القادمة، إنشاء النظام وتدريب العاملين في مجال الصحة، فضلا عن تقجيم الخدمات الاستشارية. وما برحت تركيا توفر عددا كبيرا من منح التعليم العالي للطلاب الأفارقة. ويوجد في تركيا حاليا ٥٥٠٠ طالب في التعليم العالي و ١١٦ من الأساتذة الزائرين من البلدان الأفريقية.

ينبغي تعزيز الجهود الدولية في مجال بناء السلام في أفريقيا حيث أن بعض بلدان القارة ستشهد انتخابات هذا العام وفي عام ٢٠١٧. وخلال هذه العملية الحساسة، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بتكرار نشوب الصراعات وحدوث المآسي الإنسانية وستواصل تركيا الوقوف إلى جانب أفريقيا في جهودها الرامية إلى التغلب على الصعوبات الحالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قبرص.

السيد إيميليو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): تعرب قبرص عن تأييدها للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. غير أنني أود أن أدلى بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية كممثل لقبرص.

في البداية، نود أن نشكر الرئاسة اليابانية للمجلس على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم وعلى تعميم الورقة المفاهيمية المفيدة للغاية (S/2016/586، المرفق).

لا تزال أفريقيا أولوية فيما يتعلق بأنشطة بناء السلام. غير أنه من الصعب جدا الحديث عن بناء السلام في أفريقيا كموضوع وحيد، نظرا للتحديات المتنوعة التي تواجه القارة. وفي حين أن بعض الدول يسودها السلام والأمن والنماء، هناك أخرى تمر بعملية بناء المؤسسات والقدرات بعد خروجها من نزاعات طويلة، بينما لا تزال دول أخرى عديدة تعاني من مشاكل مختلفة، من قبيل التطرف العنيف والصراع والفقر وعدم المساواة.

لا توجد إجابة بسيطة أو وحيدة على هذه التحديات. وتعتقد قبرص، استنادا إلى تجربتها الخاصة، اعتقادا راسخا بأن العمليات المملوكة وطنيا توفر أفضل الاستجابات للأزمات الحالية والمحتملة، لأن الملكية الوطنية يمكن أن تعكس مصالح واحتياجات السكان المحليين. كما أن شمول الجميع أساسي للنهوض بعمليات بناء السلام والأهداف الوطنية من أجل ضمان أخذ احتياجات جميع شرائح المجتمع في الاعتبار، ونشدد على أن بإمكان المجتمع المدني أن يؤدي دورا هاما في تعزيز الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام.

وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن يدعم المجتمع الدولي الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المتعددة الأبعاد، التي تتناول الجوانب السياسية والأمنية والإنمائية. وينبغي إيلاء

الأولوية للبعد الإقليمي لبناء السلام المستدام، وكذلك توفير منبر لتعزيز منظورات الجهات الفاعلة الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي. وترحب قبرص بالدعوة التي وجهت خلال كل من عمليتي الاستعراض الأخيرتين لبناء السلام وحفظ السلام من أجل المزيد من تعاون الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي، ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن هذا التعاون المعزز يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجددها.

يشمل بناء السلام مجموعة واسعة من البرامج والآليات السياسية والإنمائية وفي مجال حقوق الإنسان، ومن الأهمية الحاسمة بمكان للمجتمع الدولي مساعدة أفريقيا في جهودها الرامية إلى تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)وتعزيز القضاء على الفقر، التنمية الاجتماعية، المصالحة والوحدة الوطنية من خلال الحوار الجامع والوساطة، والمساءلة، والحكم الرشيد، والديمقراطية، والمؤسسات الخاضعة للمساءلة، والمساواة بين الجنسين واحترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

أخيرا وليس آخرا، نشدد على أهمية تعزيز مشاركة المرأة الأفريقية في جميع الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن والحاجة إلى زيادة دورها في صنع القرارات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام. ومن المهم بنفس القدر النظر في سبل زيادة المشاركة المجدية والجامعة للشباب الأفريقي في جهود بناء السلام.

أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على هذه المبادرة الهامة والحسنة التوقيت، التي تؤيدها قبرص تأييدا تاما، بصفتها الوطنية ومن خلال عضويتها في الاتحاد الأوروبي على السواء. يشكل دعم بناء السلام في أفريقيا جزءا كبيرا من جهودنا الجماعية الرامية إلى الحفاظ على السلام والأمن وتعزيز التنمية والازدهار لصالحنا جميعا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئ اليابان على كل من اختيار هذا الموضوع الهام جدا، الذي يتيح لنا اليوم فرصة للرد على المسألة الجوهرية المتمثلة في الكيفية التي يمكن بها لبناء المؤسسات أن يوطد السلام ويمنع العودة إلى النزاع، وعلى رئاستها الناجحة للفريق العامل المعني بالدروس المستفادة التابع للجنة بناء السلام.

من أوائل الدروس المستفادة تحديدا أن الحكم الرشيد والمؤسسات القوية الخاضعة للمساءلة أمور أساسية من أجل تخفيف حدة التوتر والحد من الفقر والتأثير بشكل إيجابي على التنمية.

إن تطور عملية ديمقراطية تقوم على مؤسسات ديمقراطية قوية تعمل على نحو سليم، فضلا عن المعارف السليمة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، محدد رئيسي لفشل أو نجاح أي مشروع لبناء الدولة في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع أو أي مرحلة انتقال سياسي.

إن المؤسسات القوية هي أساس استعادة الثقة بين الدولة والمواطن، وهي شرط لا غنى عنه لترسيخ البلد في سلام دائم. إن ثقة المواطنين في قدرة الدولة على الدفاع عن الصالح العام شرط أساسي بنفس القدر لإرساء سيادة القانون، التي هي ليست مجرد أداة للحكومة، ولكن مبدأ يلتزم به المجتمع بأسره، بما في ذلك الحكومة، للنهوض بالديمقراطية.

ليس هناك أي دولة بدون سلطة أو عمال أو ساسة أو موظفي الخدمة المدنية. وإذا أرادت الدولة استعادة ثقة المواطنين، يجب أن يتاح الوصول إليها وأن تكون قريبة المنال. وينبغي لها أن تكون قادرة على توفير العدالة وأن تكون الضامن السيادي للتماسك الاجتماعي والوصي على سلامة أراضيها. وبصفتها

عملية متعددة الأبعاد طويلة الأجل تتطلب استثمارات مالية وبشرية هائلة، يحتاج إطار بناء المؤسسات إلى تعبئة متواصلة لجميع القوى السياسية للبلد المعني، والشركاء الإقليميين ودون الإقليميين، والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع الدولي ككل.

وفي السياق الأفريقي، لا سيما في البلدان الخارجة من النزاع، حيث يتعين إعادة بناء كل شيء تقريبا، فإن بناء المؤسسات يماثل مشروع بناء للدولة أكثر منه مشروع إصلاح وتوطيد لهياكل قائمة للدولة. ويبين هذا اتساع نطاق المهمة التي تواجه البلدان الأفريقية الهشة وجميع الجهات صاحبة المصلحة المشاركة في بناء السلام.

وبخلاف إعادة بسط سلطة الدولة وتنفيذ الإصلاحات الكفؤة والرشيدة لقطاعي الأمن والعدالة، من الضروري مراعاة العناصر التالية من أجل نجاح أي مشروع لبناء المؤسسات.

إن فعالية واستدامة بناء القدرات المؤسسية ترتبط ارتباطا مباشرا بإضفاء الطابع المؤسسي على دور إدارة القدرات على الصعيد الوطني. ويمكن لهيئة تتألف من ممثلي مختلف القطاعات وتشمل جميع المجالات المعنية أن تدعم عمليات بناء القدرات المؤسسية وتقدم لها المشورة وترصدها. ومن شأن التشريعات القائمة على تعزيز الحكم الرشيد وحقوق الإنسان أن تسفر عن وضع سياسات تحترم حقوق الإنسان من جانب الدولة والمجتمع المدني والسكان.

وتتطلب الشفافية في وضع وتنفيذ السياسات العامة أن يكون لدى الجمهور إمكانية للوصول إلى الخدمات الاجتماعية والمطالبة بحماية حقوقهم. ويمكن لتيسير وصول الجمهور إلى المعلومات أن يكون في بعض الحالات استراتيجية فعالة لتحسين حالة الإنفاق العام وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. كما أن الجهود الرامية إلى تثقيف الجمهور وزيادة فهمه للمسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية تستحث المناقشة وتعزز الحوار الاجتماعي المستنير وتعزز الوعي في صفوف المواطنين بحقوقهم.

ويتيح تعزيز التزام الموظفين العموميين بالمساءلة عن أعمالهم من خلال تشريعات المساءلة السليمة إقامة توازن بين نظم القدرة المؤسسية ويستحدث آليات توفر الجبر لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. إن الجهود الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان هي عناصر أساسية لعملية الانتقال من الصراع إلى السلام. ويمكن تنفيذ إصلاحات الحوكمة التي تعزز حقوق الإنسان حتى في خضم انعدام الأمن والنزاع، وكذلك أثناء الفترات الانتقالية التي تلي القمع السياسي والصراع.

ويشجع الحكم الرشيد مشاركة الجمهور في الحكومة، ويتيح المشاركة النشطة للمجتمع المدني في وضع السياسات وتمثيل مصالح المجتمع تمثيلا جيدا في العملية المؤسسية. والسياسات التي تحترم التنوع الثقافي والأقليات تساهم في حل النزاعات الاجتماعية، وتخفف حدة التوترات وتساعد على تقليل حواجز عدم المساواة والفقر والتهميش.

ويجب إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة الجمهور في التنمية المحلية ومنحها دورا محوريا في تصميم وتنفيذ سياسات تنموية حقيقية في سياق إدارة محلية تشاركية. ويجب تعزيز التمثيل السياسي للمرأة في المؤسسات والعمليات السياسية بحيث تكون قادرة على الدفاع عن اعتماد القوانين والمبادرات لمصلحتها.

ويجب تعزيز احترام حقوق الإنسان وإدارة النزاعات من خلال عملية تشاركية جامعة شفافة ودستورية تعزز ثقة الجمهور في الدستور الجديد. ويساعد السماح للمواطنين العاديين بالتعبير عن آرائهم بشأن المسائل الدستورية على وضع وثيقة مشروعة يملكها الشعب. ويجب تعزيز المشاركة السياسية للمجتمعات الأصلية من خلال حماية حقها في تحديد ووضع أولوياتها الخاصة بالسياسة العامة.

ويجب تعزيز الحوكمة والشفافية والمساءلة في إدارة موارد القطاعين العام والخاص لأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مرضية حيث يستشري الفساد. ويجب التخلي عن الإنفاق العام غير المنتج، خاصة الإنفاق العسكري المفرط، بما يسمح بزيادة الإنفاق الاجتماعي الذي تمس حاجة أفريقيا إليه. ومن الضروري تثبيت استقرار الاقتصاد الكلي بغية زيادة مدخرات واستثمارات القطاع الخاص بشكل متواصل لإيجاد بيئة اقتصادية ليبرالية ومستقرة وتنظيمية.

ويرتبط تخفيف عبء الديون بشكل مباشر بمكافحة الفقر. عندما تثقل الديون كاهل الميزانية الوطنية، فهي تقوض قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية لمواطنيها. وإدراكا لحجم هذه القيود على الاقتصادات الأفريقية. قرر صاحب الجلالة الملك محمد السادس في عام ٢٠٠٠ إلغاء الديون المستحقة للمغرب على أقل البلدان نموا في أفريقيا، وإلغاء جميع التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات المستوردة من تلك البلدان. واستند هذا القرار إلى إيمان المغرب بالحاجة إلى دعم وتجسيد روح التضامن وبهويته الأفريقية.

وينبغي تشجيع الجهود التي تبذلها البلدان التي تمر بأوضاع هشة على وضع وتنفيذ الخطط الوطنية والإصلاحات لتعزيز مؤسساتها وترسيخ سيادة القانون، لا سيما عن طريق توفير المساعدة المالية المناسبة لها. وتتمثل وجاهة القرارين المتطابقين اللذين اتخذهما مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن بناء السلام في أنهما يسلطان الضوء على عدم كفاية المساعدة التي يحشدها المجتمع الدولي فيما يتعلق بالاحتياجات الحقيقية للبلدان الضعيفة. علينا تجسيد المشروع الطموح لتنفيذ توصيات الاستعراض. إن السلام في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم يتوقف على ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.